بسم الله الرحمن الرحيم

جـــــامعة اليـــــــرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قســـــــم الاقتصـــــــاد

أثـــر الاستثمار الأجنبـــي المبـــاشر وتحرير التجارة علـــى إنتـــاج القطـــاع الصناعـــي الأردنـــي للفترة(1985-2006)

The Impact of Foreign Direct Investment and Trade Liberalization on the Production of Jordanian Industrial Sector (1985-2006)

إعداد الطالب

معن خليل محمد العمري

2005310004

إشراف

أ.د. وليد حميدات

حقل التخصص- الاقتصاد

2009

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

"اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٦ "

إعداد

معن خليل محمد العمري

بكالوريوس اقتصاد – جامعة جرش - ٢٠٠٠

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك اربد - الأردن

وافق عليها

التوقيع

الأستاذ الدكتور وليد حميدات .....مشرفاً رئيساً

الأستاذ الدكتور سعيد الحلاق ..... عضواً

الدكتور رائد خصاونه ..... عضواً

الدكتور محمد العجلوني..... عضواً

تاريخ تقديم الرسالة

٢٠٠٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء: آية 113

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهداء

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب والشمس التي لا تنطفئ والدي ووالدتي...

إلى الورود الندية سندي وذخري في الحياة إخوتي وأخواتي...

إلى أساتذتي وأعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد...

إلى أصدقائي وزملائي في قسم الاقتصاد...

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذ الدكتور وليد حميدات لتكرمه بالإشراف على رسالتي وتقديم النصح والإرشاد طوال فترة إعدادها، وإلى الصديق عبد الله الغزو الذي لم يبخل علي بخبرته ونصحه، وإلى الآنسة إيمان أحمد العمري لتقديم يد العون أثناء كتابتي لرسالتي.

الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتـــــــــــــــويـــات

الموضـــــــــــــــــوع	رقـــم الصفحـــة
إهداء	ب
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ج
فهرس الجداول	هـ
فهرس الملاحق	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الانجليزية	118
الفصل الأول: الإطار العام للدراســـــة	
1-1 مقدمـــــة	2
1-2 مشكلة الدراسة	5
1-3 أهمية الدراسة	5
1-4 أهداف الدراسة	6
1-5 فرضيات الدراسة	6
1-6 مصادر البيانات	7
1-7 تسلسل الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراســات السابقة	
2-1 مقدمـــــة	9
2-2 مفاهيم الصناعة والتصنيع	9
2-2-1 النمو الصناعي والتنمية الصناعية	11
2-3 مفهوم الاستثمار	14
2-4 الاستثمار الأجنبي	17
2-4-1 النظرية التقليدية (الكلاسيكية)	18
2-4-2 النظرية الحديثة	19
2-5 تحرير التجارة	21
2-6 الدراسات السابقة	24
2-6-1 الدراسات العربية	24
2-6-2 الدراسات الأجنبية	28
الفصل الثالث: قطاع الصناعة الأردني نشأته وأهم ملامح الصناعة الأردنية	
3-1 مقدمـــــة	33
3-2 نشأة القطاع الصناعي الأردني	33
3-3 تصنيف قطاع الصناعة	35
3-4 أهمية القطاع الصناعي الأردني في الاقتصاد الأردني	36
3-4-1 مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار الأساس	36
3-4-2 مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل القوى العاملة	38
3-4-3 مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الوطنية	40
3-4-4 أهم الصادرات الأردنية	41
3-5 دور الحكومة في توجيه ودعم القطاع الصناعي	44
3-5-1 التخطيط الاقتصادي والخطط التنموية	44

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-5-2 سياسات التصنيع	51
3-5-3 التشريعات والقوانين	54
3-5-4 الاتفاقيات الدولية والتجارية	54
3-5-4-1 آفاق الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الأردنية	62
3-6 القطاع الصناعي والتجارة الخارجية	64
3-7 المشاكل التي يواجهها قطاع الصناعة الأردني	68
الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن	
4-1 مقدمـــــة	72
4-2 المناخ الاستثماري في الأردن	72
4-3 مؤسسات ذات علاقة مباشرة بالاستثمار	74
4-4 أهم الفرص الاستثمارية القطاعية في الأردن	77
4-5 الاستثمار الأجنبي المباشر والتخاصية	78
4-6 حجم الاستثمار في قطاع الصناعة	80
4-6-1 الاستثمار المحلي	80
4-6-2 الاستثمار الأجنبي المباشر	82
4-6-2-1 مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن	85
4-7 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن	88
الفصـــل الخـــامس: التحليل القياسي	
5-1 منهجية الدراسة	91
5-2 التحليل القياسي	93
5-2-1 اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)	93
5-2-2 اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test)	96
5-2-3 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)	96
5-2-4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)	97
5-3 نتائج التحليل القياسي	98
5-3-1 النتائج بعد حذف متغير رأس المال المحلي (K_i)	98
5-4 اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج	99
الفصل الســادس: النتائج والتوصيات	
6-1 النتائج	103
6-2 التوصيات	104
المصـــــادر والمراجـــــع	
المراجع العربيـــة	106
المراجع الأجنبية	109

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار الأساس	37
2-3	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي	39
3-3	الصادرات الكلية والصادرات الصناعية	40
4-3	أهم الصادرات الصناعية الأردنية	43
5-3	حجم المستوردات والصادرات الوطنية والتجارة الخارجية ونسب نموها	65
6-3	التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي	67
1-4	الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة	81
2-4	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة	84
3-4	مؤشرات أداء وإمكانات الاقتصاد الأردني في جذب الاستثمار الأجنبي	86
4-4	مصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات للاقتصاد الأردني	88
5-4	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والدول النامية والعالم	89
1-5	نتائج اختبار استقرار البيانات	94
2-5	نتائج التحليل القياسي للمتغير التابع Log (Q_i)	94
3-5	نتائج اختبار Serial Correlation	96
4-5	نتائج (مصفوفة) اختبار الارتباط الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة	97
5-5	نتائج التحليل القياسي للمتغير التابع Log (Q_i) بعد حذف متغير رأس المال المحلي (K_i)	98
6-5	نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج	100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	البيانات الإحصائية المستخدمة في عملية التحليل	113
2	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية يبين أهم الأسواق التصديرية	114
3	التوزيع الجغرافي للمستوردات يبين أهم الأسواق الموردة للسلع	115
4	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية وأهميتها النسبية	116
5	التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية وأهميتها النسبية	117

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

الملخص بالعربية

العمري، معن خليل محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة(1985-2006)، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2009م (إشراف: أ.د. وليد حميدات)

بحثت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ودورهما في قطاع الصناعة الأردني كمتغيرين هامين يؤثران على حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (1985-2006) حيث وقع خلالها تطورات عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت الدراسة إلى اختبار افتراض أن للاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة أثر إيجابي على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والإنتاج الصناعي في الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات المذكورة أعلاه تم استخدام نموذج معدل من قبل الباحث عن دالة الإنتاج لـ كوب دوغلاس (Cobb_ Douglas Production Function). وبعد أن تم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب على إنتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونته (0.06) ولم يكن ذو دلالة إحصائية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج وكانت مرونته (0.122)، أما تحرير التجارة فكان تأثيرها موجب حيث كانت مرونة هذا المتغير (0.4). كما وأظهرت الدراسة بأن الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سبب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين أن هذه الاستثمارات ليست سببا في خلق كل من الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة، ولم يكن هناك علاقة تربط تحرير التجارة بالإنتاج الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تحرير التجارة، قطاع الصناعة الأردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-1 مقدمة

يعتبر تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب من مسؤولية الحكومات والقيادات الحاكمة على مر الزمن، وقد اتسم القرن الماضي بقفزات واسعة في شتى مجالات التنمية نتيجة قيام الحكومات بالعمل على تحقيق رغبات شعوبها في الحصول على الرفاه المنشود، خاصة بعد فترتي الكساد الاقتصادي العالمي (1929-1933) والحرب العالمية الثانية، حيث تسابقت الدول إلى الإسراع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. وكغيره من دول العالم سعى الأردن إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وإلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطنيه، محاولا تقليص الفجوة الواسعة بينه وبين الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية السريعة في ظل الانفتاح الاقتصادي (Economic Openness) العالمي وتحرير التجارة (Trade Liberalization) بين الدول.

بالنظر إلى تاريخ الأردن الاقتصادي نجد أنه خطا خطوات واسعة في ذلك الاتجاه انعكست من خلال كافة قطاعاته الاقتصادية المختلفة (الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة)، منتهجا استراتيجيات وسياسات متعددة كتشجيع الصادرات وسياسة الخصخصة وإتباع الخطط التنموية طويلة ومتوسطة الأجل والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية المختلفة وتشجيع الاستثمار وغيرها.

فقد عمل الأردن على خصخصة (Privatization) عدد كبير من المؤسسات التي كانت تتبع للقطاع الحكومي، وكذلك قام بتحرير القطاع التجاري بشكل كبير كجزء من متطلبات التأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) وأصبح العضو رقم 136 في 2000/4/11م (وزارة الخارجية، 2008)، كما وعمل على إنشاء هيئة الأوراق المالية في عام 1997. وقد أعطى أهمية خاصة للمناطق الصناعية، فعمل على تأهيلها وزيادة عددها، وأيضا أبدى اهتماما كبيرا بتكنولوجيا المعلومات حيث أنها أصبحت عنصرا مهما في عملية التواصل مع العالم فأصبح من الرواد في هذا المجال على المستوى الإقليمي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولأن الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment) بشقيه المباشر (Direct) وغير المباشر (Indirect) يلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وتبادل التطور التقني والكفاءات البشرية وتشغيل الأيدي العاملة، فقد انتهج الأردن كبلد نامي يمتاز بقلة الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال سياسة تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية والعمل على توطينها من خلال سن التشريعات والقوانين التي تعمل على ذلك منذ بدايات تاريخه الاقتصادي. فقد صدر قانون تشجيع وتوظيف الأموال الأجنبية رقم 28 لعام 1955 والذي نص على تقديم إعفاءات ضريبية للاستثمارات الصناعية الأجنبية ومعاملة رأس المال العربي كمعاملة رأس المال المحلي، هذا وقد صدر العديد من القوانين في هذا المجال في فترات لاحقة حسب ما اقتضته الحاجة لهذه القوانين لملائمة التغيرات والظروف الاقتصادية المحلية والدولية، كما وتم إنشاء مؤسسات متخصصة في مجال الاستثمار تعمل على توفير البيانات والاستشارات للمستثمرين سواء محليين كانوا أم أجانب مثل مؤسسة تشجيع الاستثمار التي تأسست عام 1995.

وقد نجح الأردن في تحقيق هذه السياسة وكان لها نتائج متميزة، فقد بلغ صافي استثمار الأجانب في بورصة عمان 413 مليون دينار و180.6 مليون دينار للأعوام 2005 و2006 على التوالي (البنك المركزي، 2007)، وخلال عام 2006 قامت شركة فرانس تيليكوم بامتلاك 51% من شركة الاتصالات الأردنية وتم أيضا بيع 40% من أسهم شركة مناجم الفوسفات الأردنية لصالح وكالة الاستثمار في سلطنة بروناي بما قيمته 78.7 مليون دينار (البنك المركزي، 2006).

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الأردني مساهمة فعالة وكبيرة، حيث بلغت مساهمة الصناعة الإستخراجية 3.17% والصناعة التحويلية 19.16% من الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) بأسعار سنة الأساس والذي بلغ 8853 مليون دينار عام 2006 (البنك المركزي، 2007).

وقد تطور قطاع الصناعة تطورا كبيرا بالرغم من إمكاناته الاقتصادية المتواضعة وذلك من خلال توظيف الموارد بشكل سليم وخفض نسبة الهدر فيها، وتدريب العمالة في هذا القطاع لرفع إنتاجية عنصر العمل، وتهيئة كفاءات إدارية قادرة على النهوض بقطاع الصناعة من خلال عقد الدورات التدريبية وإنشاء مراكز التدريب المهني. وقد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عملت الحكومات المتعاقبة على إرساء دعائم هـذا القطـاع وإيـلاءه اهتمامـا كبيـرا خـلال مراحل تطور الاقتصاد لما له من أهمية كبيرة في تشغيل الأيـدي العاملـة وعمليـة التنميـة الاقتصادية الشاملة، وارتباطـه الوثيـق ببـاقي قطاعـات الاقتـصاد الأخـرى. فـصدرت القوانين التي تعمل على حماية هذا القطاع للارتقاء بـه إلـى أفـضل المـستويات. وقـد تـم تشجيع الصناعات الصغيرة باعتبارهـا النـواة التـي تنطلـق منهـا الـصناعات المتوسـطة والكبيرة، إضافة إلى تقديم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين في هذا القطاع.

إن ندرة الموارد الاقتصادية التي قام عليها علم الاقتـصاد بـشكل أساسـي، وهـو مـا تؤكده بعض تعريفات علم الاقتصاد بشكل صريح، تجعل من غير الممكـن علـى دولـة مـا توفير جميع متطلبات المجتمع بصورة كاملة، ومن بين مفـاهيم التـي أشـارت إلـى نـدرة الموارد تعريف Case & Fair (2004) حيـث إن الاقتـصاد هـو دراسـة الكيفيـة التـي يستخدم بها الأفراد والمجتمع المصادر النادرة.

لذا فإن الدول تلجأ إلى تأمين حاجاتها من سلع أو خدمات أو مـواد أوليـة مـن جهـات تتوافر فيها هذه السلع. مع بداية القـرن الماضـي قامـت دول العـالم بفـرض قيـود علـى حجم تجارتها الخارجية نتيجة المخاوف من جراء عمليات التبـادل التجـاري، وقـد اسـتمر هذا الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانيـة إذ قامـت هـذه الـدول بإعـادة النظـر فـي نتائج عملية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، ولأهميـة الانفتـاح الاقتـصادي وتحريـر التجارة على ميـزان المـدفوعات وتنافـسية الـسلع فـي الأسـواق الدوليـة فقـد تنامـت الاهتمامات الدولية بتأثيراتها على اقتصاديات الدول خـلال العقـدين الأخيـرين مـن القـرن الماضي، وقد أسفرت الجهـود الدوليـة عـن انبثـاق منظمـة التجـارة العالميـة (WTO) لتنظـيم وضـبط عمليـة التجـارة بـين الـدول فـي جولـة (General Agreement of Tariff and Trade) في مراكش عام 1995 (Harrison, 1996).

فيما يلي من هذه الدراسة سيتم تناول أثـر الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة وتحريـر التجارة على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني والتـأثير المتبـادل بينهمـا، نظـرا لاهتمـام المجتمع الدولي المتزايد فيمـا يخـص هـذه العلاقـة بـشكل عـام، وللتطـورات الجذريـة والجوهرية التي طرأت عليهما في الآونة الأخيرة بشكل كبير في الاقتصاد الأردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

1-2 مشكلة الدراسة

لقد عمل الأردن وبشكل حثيث منذ عدة عقود على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوطينها، ويقوم كذلك بالعمل الدؤوب على تطوير وتنمية القطاع الصناعي، إضافة إلى العمل المستمر على فتح أسواق جديدة لمنتجاته من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وقد جاءت هذه الدارسة لتلقي الضوء بشكل أساسي على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة على قطاع الصناعة الأردني، إذ أن نتائج الدراسات في بعض الدول قد جاءت متباينة بين أثر إيجابي أو سلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة على إنتاج قطاع الصناعة، ويعزى ذلك لتباين في الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الدول.

بناء على ذلك فمن المهم دراسة أثر هذه الاستثمارات وتحرير التجارة في قطاع الصناعة لمعرفة فيما إذا كانت هذه الاستثمارات وتحرير التجارة متلائمة مع الظروف الاقتصادية لقطاع الصناعة أم لا، إذ أن تقدم هذا القطاع يعتبر عمقا استراتيجيا للدولة ويعبر عن تقدمها الاقتصادي والتقني، وذلك لتعزيز مكامن القوة والتخلص من نقاط الضعف في اتجاه هذه المتغيرات لتوجيهها إلى ما فيه مصلحة الأفراد والمجتمع، خاصة وأن للاستثمارات عائدا يذهب إلى مواطنها الأصلية في نهاية المطاف، فلابد لنا وأن نحقق لاقتصادنا أعظم فائدة من منها.

1-3 أهمية الدراسة

بما أن هذه الدراسة ستتناول أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة على حجم الإنتاج الصناعي في الأردن، تظهر أهميتها في أنها ستكون أول دراسة حسب اطلاع الباحث تتناول هذه العلاقة بشكل خاص. علما بأنه يوجد دراسات تناولت كلا من قطاع الصناعة الأردني والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة في الأردن بشكل منفصل أو أنها لم تأتي على دراسة هذه العلاقة بصورة محددة، خاصة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة يلعبان دورا كبيرا في الاقتصاديات المضيفة، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من فترة الدراسة (1985-2006) حيث أنها امتازت بدخول رؤوس أموال أجنبية وانفتاح اقتصادي بشكل متزايد وتطور صناعي ملحوظ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك فإن هذه الدراسة ستكون ذات أهمية في استكمال نظرة واقعية ورفد باقي الدراسات عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية التجارة في الاقتصاد الأردني بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص، وأيضا فإنها ستقدم إفادة للمستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية حيث أنها ستوفر لهم رؤية جيدة عن كفاءة الاستثمار في القطاع الصناعي، وستقدم إفادة لصانعي القرارات السياسية في عملية توجيه الاستثمارات الأجنبية.

1-4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو حجم الإنتاج الصناعي في الأردن.

2- قياس أثر تحرير التجارة على نمو حجم الإنتاج الصناعي في الأردن.

3- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الإنتاج الصناعي في الأردن.

4- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تحرير التجارة وحجم الإنتاج الصناعي في الأردن.

5- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة في الأردن.

1-5 فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

1- وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني.

2- وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين تحرير التجارة ونمو الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني.

3- وجود علاقة سببية بين حجم الإنتاج الصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر.

4- وجود علاقة سببية بين حجم الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة.

5- وجود علاقة سببية بين تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1-6 مصادر البيانات

ستعتمد هذه الدراسة على البيانات المنشورة من قبل المصادر الرسمية المختلفة، مثل تقارير البنك المركزي السنوية والشهرية، نشرات دائرة الإحصاءات العامة، تقارير وزارة العمل، مؤسسة تشجيع الاستثمار، دائرة مراقبة الشركات، تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

1-7 تسلسل الدارسة

من حيث تسلسل الدراسة فتقسم إلى ستة فصول، حيث أن الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، ويتناول الفصل الثاني الخلفية النظرية والدراسات السابقة، أما الفصل الثالث فيصف ويحلل القطاع الصناعي الأردني، في حين أن الفصل الرابع يتناول موضوع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، والفصل الخامس يقدم المنهجية والتحليل الإحصائي والقياس وتقدير معالم النموذج، وتختم الدراسة بالفصل السادس الذي يلخص نتائج الدراسة ويقدم توصياتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 مقدمة

إن حاجات الإنسان تتنوع وتتغير وتختلف عبر الزمن، ولأن الإنسان يمتلك العقل القادر على التفكير والتدبير فقد استخدم قدراته العقلية والجسدية لتلبية رغباته وإشباع حاجاته منذ فجر التاريخ عن طريق تحويل وتغيير أشكال الموارد والعناصر المتوفرة لديه إلى سلع وخدمات تلبي متطلبات حياته اليومية وهذا ما سمي فيما بعد بالصناعة، والتي تقوم بشكل عام على استخدام المعرفة التقنية والابتكارات.

2-2 مفاهيم الصناعة والتصنيع

لقد عُرفت الصناعة (Industry) منذ القدم ولكنها كانت تعتمد على طرق بدائيه وتستخدم أدوات بسيطة لصنع سلع محدودة وبكميات قليلة لحقبة طويلة من الزمن، إلى أن استحدث الإنسان الآلات وأقام المصانع مع نهاية القرن الثامن عشر وأصبح يعتمد على الآلات في عملية الإنتاج بشكل كبير يفوق اعتماده على العنصر البشري، وأخذت الآلات تتطور بشكل سريع حتى نهاية القرن التاسع عشر، وقد أطلق على هذه الفترة فيما بعد بالثورة الصناعية نتيجة التطور الكبير الذي امتازت به، كما وأن المنتجون تأثروا بأفكار آدم سميث (Adam Smith) عن الإنتاج ودوره في الاقتصاد وأثر تقسيم العمل على زيادة الإنتاجية التي تضمنها كتابه (ثروة الأمم) عام 1776 التي تعتبر من أسس علم الاقتصاد الحديث.

إن الحاجة أم الاختراع وهي أيضا أم الصناعة، فقد دعت حاجة الإنسان لإشباع رغباته غير المنتهية إلى الحصول على المنافع بأشكال مختلفة، وعند عدم مقدرته على الحصول على المنفعة المرغوبة من سلعة أو مادة ما فإنه يقوم إما بتغيير شكلها أو خصائصها بإضافة مواد أخرى لها أو فصلها عن مواد أخرى، وذلك للاستفادة منها في تلبية رغباته سواء أكانت المادة مستخرجة من باطن الأرض أو على سطحها.

لقد عرف كولن كلارك (C. Clarck) الصناعة على أنها تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها (توفيق، 1981)، وهي أيضا أحد فروع الاقتصاد الوطني التي يجري فيها إنتاج السلع والخدمات. وتتميز الصناعة عن باقي فروع الاقتصاد كونها تتولى استخراج الثروة المادية الطبيعية وتحويلها لغرض استخدمها في إشباع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية، كما ترتبط بالقطاع الصناعي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النشاطات المتعلقة بالطبيعة الصناعية مثل تصليح وإكمال المنتجات الصناعية (زيني، 1977)، أما في الأدبيات الاقتصادية الحديثة فإن مصطلح الصناعة يشير إلى النشاط الإنتاجي بغض النظر عن اختلاف الموقع والنوع.

إذاً نستطيع أن نُعرف الصناعة بأنها تغيير وتحويل شكل المواد الخام المستخرجة من الأرض أو عناصر الإنتاج المتاحة أو السلع الوسيطة إلى سلع أو خدمات نهائية من خلال عمليات تقوم على أساس تقني للحصول على منافع ملائمة لحاجات الإنسان.

هذا وتقسم الصناعة من حيث الطبيعة الاقتصادية في معظم الأدبيات الاقتصادية إلى قسمين رئيسين يشكلان القطاع الصناعي في مجمله، القسم الأول هو الصناعة الإستخراجية وتعني استخراج الثروات والمواد الخام من باطن الأرض للاستفادة منها، أما القسم الآخر فهو الصناعة التحويلية وسميت بذلك لأنها تعنى بتحويل المواد من شكل إلى آخر حسب حاجات الإنسان لها.

ومع بداية الثورة الصناعية ظهر مفهوم التصنيع (Industrialization)، وكانت بريطانيا من أوائل الدول التي ظهر فيها التصنيع ثم تلاها باقي الدول المتقدمة آنذاك، وقد عرّفت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (United Nations Industrial Development Organization) في دورتها الثالثة عام 1963 التصنيع على أنه أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية يتم من خلاله زيادة الموارد القومية المستخدمة في العملية الصناعية لإقامة هيكل اقتصادي محلي متطور تقنيا ومتنوع قوامه قطاع صناعي تحويلي ديناميكي يمتلك وينتج كلا من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية قادر على تأمين معدل عال من النمو الاقتصادي للوصول إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي (Tyagunenko, 1973)، في حين قام بيروكس (Perroux ,1962) بتعريف التصنيع على أنه تحقيق بنيه متكاملة للاقتصاد الوطني بواسطة استخدام الآلة بقصد تحقيق زيادة تراكمية في قدرة المجتمع على الإنتاج، وأشار الاقتصادي جونسون (Johnson, 1965) إلى أن التصنيع يعد أحد الأهداف الوطنية لارتباطه باعتقاد أن استقلال الدولة وهيبتها تكمن في إنتاج المصانع، أما العجلوني (1994) فقد عرف التصنيع على أنه عملية التطور الاقتصادي من خلال تحويل مصادر وكميات الطاقة المستمدة (الموجودة) في ذلك المجتمع المراد الوصول به إلى عملية التصنيع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بناء على مفاهيم الصناعة والتصنيع التي سبق ذكرها نجد أن عملية التصنيع تعد أكثر شمولا وعمقا في الاقتصاد من الصناعة، إذ أنها لا تقتصر على القطاع الصناعي فحسب بل تمتد إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الترابط فيما بين هذه القطاعات وقطاع الصناعة، وكذلك فإنها تتعلق بإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة واستغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل، وخاصة في القطاع التحويلي لارتباطه الشديد مع باقي القطاعات الاقتصادية وقدرته على خلق الترابطات الأمامية والخلفية معها كما هو واضح في تعريف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO) للتصنيع، وعلى هذا فإن التصنيع يعد المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية.

2-2-1 النمو الصناعي والتنمية الصناعية

يندرج تحت مفهوم التنمية قضايا واتجاهات مختلفة وواسعة (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية)، فالتنمية كما نلاحظ تتضمن علاقات متداخلة ومتشابكة فيما بينها فالتغير الحاصل في أحد هذه العناصر يمتد إلى بقية العناصر ويؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط أجزاء النظام الاقتصادي، إذن فالتنمية تنطوي على تطور يشمل النظام الاقتصادي بكافة عناصره.

لقد هدف مؤتمر ليما الذي عقد في ليما عاصمة بيرو عام 1975 وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى زيادة حصة الدول النامية من الإنتاج الصناعي العالمي من 11.7% عام 1975 إلى 25% عام 2000 (فرهنك، 1991)، حيث إن زيادة معدلات الإنتاج الصناعي كما ذكرنا سابقا لها آثارٌ تمتد في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا خير دليل على أهمية التنمية الصناعية.

أشار الاقتصادي كيندلبيرغر (Kindleberger) إلى أن التنمية الصناعية (Industrial Development) عبارة عن السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية بإقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفوءة لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى تحديث المصانع وزيادة عددها وتطوير إنتاجها ورفع إنتاجية العمل وبناء صناعات جديدة لتلبية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متطلبات التقدم الاقتصادي عامة والصناعي بخاصة بتوفير المنتجات الاستهلاكية والوسيطة كماً ونوعاً، وتترك هذه العملية تأثيراتها على مجمل الأنشطة بتنمية الموارد الاقتصادية وتطوير الثقافة والعلوم، لذا تعني التنمية الصناعية مفهوماً واسعاً فيه تتضمن علاوة على هدفها في تسريع وتيرة النمو الصناعي التغيير النوعي في مجمل الإنتاج الصناعي (السماك والتميمي، 1987)، والتنمية الصناعية أيضا عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية كإستراتيجية واضحة ومحددة لعملية التصنيع ترتبط بالإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (العدل، 1987).

إذن فعملية التنمية الصناعية تشمل التغيرات والإصلاحات في بنية وهيكل القطاع الصناعي بشكل خاص وباقي قطاعات الاقتصاد بشكل عام، حيث يتم إدخال واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج من أجل تحقيق إنتاجية عالية واستغلال أمثل لعناصر الإنتاج، وعليه فإن التنمية الصناعية جزء من التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن النمو الصناعي (Industrial Growth) يعني الزيادة الكمية المتحققة في مقدار الإنتاج أو في قيمته الناتجة عن العمليات الصناعية إما بحصول زيادة في العوامل المشتركة في العملية الإنتاجية أو في رفع كفاءتها (التميمي، 1985).

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المضافة (Value Added) تعني الزيادة الناتجة في قيمة السلعة نتيجة انتقالها من مرحلة في العملية الإنتاجية إلى المرحلة التالية (Kennedy, 1979)، وتعرّف كذلك على أنها قيمة خدمات العمل ورأس المال الحاصلة خلال مرحلة معينة في العملية الإنتاجية (Gordon, 1993).

وفي سبيل توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية بمعناها الواسع نظرا للعلاقات المترابطة بين عناصرها فقد كان لها مفاهيم متعددة عند جمهور الاقتصاديين مثل تودارو (Todaro, 1989) الذي عبر عنها بقوله العمل على تخفيض أو إزالة كلا من الفقر وعدم المساواة في الدخول والبطالة مع وجود نمو اقتصادي. وهي كذلك بالإضافة إلى النمو الاقتصادي تشمل التغيرات في البنية الاقتصادية الأساسية (العجلوني، 1994). نلاحظ أن التعريفان يتفقان مع المضمون العام للتنمية، فالتنمية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصادية تؤكد على زيادة متوسط دخل الفرد، هذه الزيادة تتزامن مع وجود تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد بشكل عام من خلال توجهات الأفراد والمؤسسات الوطنية.

من أهم عناصر التنمية الاقتصادية النمو الاقتصادي (Economic Growth) والذي عرفه هاجن (Hagen, 1986) على أنه الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر، وكذلك فهو معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد الذي يعكس التحسن في المستوى المعيشي (Albrecht, 1979)، وأيضا فهو معدل الزيادة الحقيقية في دخل الفرد السنوي (العجلوني، 1994).

نلاحظ أن مفاهيم النمو الاقتصادي المذكورة آنفا تتفق في مضمونها حيث أنها تركز بشكل أساسي على الزيادة في الدخل القومي والزيادة الحقيقية في متوسط دخل الفرد دون ذكر لتغيرات أو تطور في بنية وهيكل الاقتصاد. فمن الممكن أن يحدث نمو اقتصادي لسبب ما ولكن دون وجود للتنمية الاقتصادية، فقد يحدث نمو اقتصادي في قطاع معين دون باقي قطاعات الاقتصاد، كما وأن الزيادة في الناتج القومي قد تصل إلى فئة معينة من المجتمع ــ أصحاب المصانع مثلاً ــ وهذا يتعارض مع مفهوم التنمية الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل ومحور اهتمام جميع الدول على السواء، فقد انصب اهتمام دول العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية على تنمية اقتصادياتها بشكل كبير، وكنتيجة للخطط التنموية في الدول المتقدمة ازداد عدد المشاريع الاستثمارية فيها وحدث أيضا توسع هائل في عمليات الإنفاق من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط، كما تولد لديها وفورات في حجم الإنتاج عجزت أسواقها الداخلية عن استيعابه، مما أحدث فائضا في مخزونها السلعي، ونتج عن هذا الإنتاج الهائل أرباحا ضخمة وازدادت رؤوس الأموال في بنوك هذه الدول، كما وأن الثورة النفطية في بداية السبعينات من القرن الماضي ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة حجم الإنتاج وتنامي رؤوس الأموال في الدول المتقدمة والدول المنتجة للنفط.

في ظل هذه الظروف أخذت الدول المتقدمة تبحث عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها وفرصا لتوظيف الأموال المتراكمة لديها في البنوك، قبل عام 1974 لم يكن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هناك ارتباط يذكر بين الأسواق العالمية وقد ابتدأ هذا الارتباط يظهر بشكل واضح بعد زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم التي رافقت ذلك (Cohen, et al, 1987).

في هذه الأثناء أقدمت الدول المتقدمة على إعطاء القروض وتقديم المنح والمساعدات للدول النامية، وقد ساعد تحسن وسائل النقل والاتصال بالإضافة إلى الإنتاج الضخم ورؤوس الأموال الكبيرة على نشوء شركات عملاقة تمارس نشاطاتها وتستثمر أموالها خارج موطنها الذي نشأت فيه سعيا وراء تحقيق المزيد من الأرباح، وأيضا فإنها هدفت إلى السيطرة على الأسواق التي دخلت إليها لضمان استمرار وجودها في هذه الأسواق، في حين رحبت الدول النامية بوجود هذه الاستثمارات على أراضيها.

إن مشاريع التنمية الاقتصادية تتطلب مبالغ كبيرة لتنفيذها، ويقع على عاتق الدولة تمويل جزء كبير من هذه المشاريع نظرا لأهميتها مثل مشاريع البنى التحتية ومشاريع المرافق العامة، وهناك جزء آخر من مشاريع التنمية يقوم به الأفراد والمؤسسات من خلال استثماراتهم، إلا أن الدول تكون موجهه لهذه الاستثمارات بشكل غير مباشر من خلال تقديم التسهيلات والحوافز أو فرض العقوبات والغرامات، مثل مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والخدمية.

2-3 مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار (Investment) ركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي ويمثل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، إضافة إلى ذلك فإن مساهمته الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة تجعله محط اهتمام المستثمرين وصانعي القرار السياسي على حد سواء لدوره الفعال في بناء هيكل الاقتصاد.

إن الاستثمار يعني إنفاق النقود على العمليات الإنتاجية أو المالية من أجل الحصول على الأرباح، ويعرف الاستثمار على أنه الإنفاق على جميع السلع المنتجة التي تؤدي إلى زيادة موجودات الثروة في الاقتصاد (الدباغ والجومرد، 2003)، وهو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (مثل المصانع أو الآلات أو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الطرق أو المنازل) أو الإضافات إلى المخزون (مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال فترة زمنية محددة (صقر، 1988).

وإذا ما نظرنا إلى تصنيف الاستثمار نجد أن له تصنيفات مختلفة في الأدبيات الاقتصادية وحسب معايير متعددة، ولخدمة أغراض هذه الدراسة فإننا سنقتصر على ذكر تصنيفين هما:

أولا: استثمارات حسب النوع (نوع الأصل محل الاستثمار):

1- استثمار حقيقي (Real Investment): وهو عبارة عن الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة (الشمري وزملاؤه، 1999).

2- استثمار مالي (Financial Investment): وهو شراء تكوين رأسمالي موجود، أي أنه شراء حصة في رأس مال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي مالكها حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة (رمضان، 1998). كما وإنه استثمار لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفورات مالية (صيام، 1997).

نلاحظ أن الاستثمار الحقيقي يتمثل بزيادة عنصر رأس المال الإنتاجي أو المخزون السلعي زيادة فعلية مثل عمليات الإنشاء والتشييد أو شراء الآلات ومستلزمات الإنتاج التي من شأنها أن تدخل في عمليات الإنتاج أو تساعد على قيامها، بينما الاستثمار المالي لا يتعدى عن كونه نقل ملكية الأصول الإنتاجية من مستثمر لآخر، وذلك من خلال عمليات الاكتتاب وتداول الأسهم في حين لا يتأتى عن نقل هذه الملكية أي زيادة في الأصول الإنتاجية والتكوين الرأسمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: استثمارات حسب معيار رأس المال المستخدم وتصنف إلى:

1- استثمار محلي (Domestic Investment): ويقصد به الاستثمار الذي يكون مصدر تمويله محليا (ويستوي في ذلك أن يكون ممولا عن طريق القطاع العام أو الخاص) ويقوم بإدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات (العزام، 1995). إذن فعملية استخدام رأس المال المحلي في تمويل المشاريع الاستثمارية (سواء أكانت استثمارات حقيقية أو مالية) تعد استثمار محلي، وهذا يعني أيضا أن استثمار رأس المال المحلي داخل حدود الدولة أو خارجها يعتبر استثمارا محليا أيضا.

2- استثمار أجنبي (Foreign Investment): وهو بعكس الاستثمار المحلي، بحيث يكون تمويله كاملا أو جزء من تمويله برأس مال أجنبي، وهو عبارة عن المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت الملكية كاملة أم بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات (الفار، 1972). وأيضا فالاستثمار الأجنبي أي تدفق للموارد الاقتصادية من خارج الدولة، بهدف استخدامها في خارج الدولة صاحبة الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك المساعدات والقروض أو الاكتتاب في أسهم البلد المضيف (Host Country)، أو المشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي للاستثمارات (Starke, 1966).

بناء على الفوائد التي وجدتها الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريعها التنموية ونقل التكنولوجيا المتطورة والأساليب الإدارية الحديثة، وأيضا دورها في حل مشكلة البطالة فإن الدول أخذت تعمل على توفير الحوافز والتسهيلات لجذب هذه الاستثمارات، كالتغيير في قوانين أسواقها المالية وأنظمة التجارة الخارجية وتعديل قوانين الضرائب وتوفير بيئة تحتية تتناسب ومتطلبات هذه الاستثمارات، ومن هنا يبرز الدور الفعال للاستثمار الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة التي هي بغية كل دولة وخاصة النامية منها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-4 الاستثمار الأجنبي

يقسم الاستثمار الأجنبي من حيث معيار السيطرة والإشراف إلى قسمين يدور حولهما الكثير من الجدل والنقاش بين الاقتصاديين:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment):

يُعرّف (FDI) على أنه الاستثمار الذي يعكس أهداف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة من خلال مشروع مقيم في اقتصاد آخر، والمنفعة الدائمة تتضمن وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمشروع المضيف بالإضافة لوجود درجة كافية من التأثير يستطيع من خلالها المستثمر أن يؤثر على إدارة المشروع (IMF, 1993)، ويُعرّف (FDI) أيضا على أنه على أنه أي تدفق للإقراض أو شراء ممتلكات من قبل شركة أجنبية، تكون نسبة ملكية المستثمر الأجنبي أكبر من نسبة ملكية المستثمر المحلي (Lindert, 1991)، و(FDI) يحدث عندما يمتلك مستثمر من اقتصاد ما أصول في اقتصاد آخر مع وجود نية لإدارة هذه الأصول، والإدارة هي ما يميز (FDI) من المحافظ الاستثمارية والأسهم الأجنبية والسندات والأدوات المالية الأخرى (WTO, 1996) ، و(FDI) أيضا عملية استثمار حقيقي في المصانع، والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة، ويتضمن ذلك رأس المال والإدارة، حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر (Salvatore, 2001)، و(FDI) يعني أيضا استثمار دولي في البلد المضيف بالحصول على منفعة دائمة في مشروع مع نقل تكنولوجيا متطورة أو أساليب الإدارة أو خدمات متميزة للبلد المضيف، بالإضافة إلى ممارسة السيطرة على المشروع أو على الأقل المراقبة مع التأثير على إدارة المشروع (Ajlouni, 2006).

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Foreign Indirect Investment):

يرتكز الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FIDI) على عملية المتاجرة والمضاربة بالأوراق المالية، ويدل (FIDI) على أنه تملك الأفراد أو الهيئات والشركات الأجنبية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري (أبو قحف، 2003)، وكذلك فإن (FIDI) عبارة عن شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال (Kojima, 1982)، نجد في الاستثمار الأجنبي غير المباشر أنه لا يشترط حيازة أو ملكية الأصول (الثابتة) بل إنه فقط ملكية للأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات) لغاية المتاجرة فيها وتحقيق الأرباح، كما وإن هذا النوع من الاستثمار لا يخضع للإدارة والسيطرة عليه من قبل المستثمر الأجنبي، وجدير بالذكر هنا أنه من السهولة بيع الأوراق المالية في فترة زمنية قصيرة جدا وخاصة في حال حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

إن فوائد وعوائد الاستثمارات الأجنبية وآثارها السلبية تدخل في جدال طويل بين مؤيد ومعارض، وكل طرف يحاول أن يثبت وجهة نظره بإظهار ايجابيات أو سلبيات الاستثمار الأجنبي بما يتفق ووجهة النظر الخاصة به، وسنقوم بعرض مختصر لوجهات النظر لكل من هذه الأطراف:

2-4-1 النظرية التقليدية (الكلاسيكية):

تستند هذه النظرية في أساسها وهيكلها على أن منافع الاستثمار الأجنبي تعود بشكل دائم على المستثمر الأجنبي، لذلك فإن أصحاب هذه النظرية يقفون موقف الرفض إزاء الاستثمار الأجنبي، ومن الأسباب التي تدعم رأي أصحاب هذه النظرية كما أشار إليها (أبو قحف، 2003):

1- يتم تحويل جزء كبير من أرباح الاستثمارات إلى الدولة الأم ولا يتم إعادة استثمارها بمشاريع جديدة.

2- الاستثمارات الأجنبية تزاحم الاستثمارات المحلية وتعيق تقدمها.

3- إدخال مستويات تكنولوجية لا تتناسب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة.

4- خلق أنماط استهلاكية جديدة لا تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة.

5- إن الاستثمارات الأجنبية قد تخلق نوعا من التبعية الاقتصادية والسياسية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-4-2 النظرية الحديثة:

يقف أصحاب هذه النظرية موقفا ايجابيا من الاستثمار الأجنبي ويؤيدونه، ويرون أيضا أن كل طرف في عملية الاستثمار الأجنبي يحقق فائدة وتعود عليه بالمنافع، كما وأنه يوجد مصالح مشتركة بين الطرفين، ومن الأسباب التي تؤيد موقف أصحاب هذه النظرية (أبو قحف، 2003):

1- استغلال وتشغيل الموارد المتوفرة في الدول المضيفة.

2- خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات في الدول المضيفة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي لها.

3- تخفيض المستوردات مما يعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

4- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية ونقل تكنولوجيا متطورة إلى الدول المضيفة.

تظهر سلبيات هذه النظرية في مساوئ الاستثمار الأجنبي التي تمسك بها أصحاب النظرية التقليدية كاحتكار المستثمر الأجنبي وسيطرته على الإنتاج في قطاع معين، كذلك في بعض السياسات التي يتبعها المستثمر الأجنبي من التحكم في أسعار الإنتاج ومزاحمة المستثمرين المحليين الذي يحاولون الاستثمار في نفس المجال.

بناء على ما تقدم فإن (FDI) يتمتع بمزايا متعددة، فوجود (FDI) يعني زيادة في حجم الإنتاج الحقيقي واستغلال الموارد المعطلة، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتشغيل تلك الموارد والتي ينقلها المستثمر الأجنبي معه لعدم توفرها في الدولة المضيفة في معظم الأحيان، وأيضا فإن (FDI) يزيد في حجم تشغيل العمالة والاستخدام إذ أن المستثمر الأجنبي يعجز عن استقدام كل الأيدي العاملة التي يحتاجها في مشروعه الاستثماري نظرا لارتفاع تكلفتها، ويترتب على وجود (FDI) تحفيز الاستثمار المحلي إذ يصبح لديه المعرفة الفنية والأيدي المدربة لاستخدمها، وتزداد الإيرادات العامة للدولة بناء على الضرائب المتحصلة عن دخول المشاريع الأجنبية والرسوم الأخرى، ومن المزايا المهمة لـ (FDI) دعم الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة على تقليل أخطار الانفتاح الاقتصادي وذلك بإشراك الاقتصاد المضيف

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالاقتصاد العالمي حيث أن المستثمر الأجنبي في الغالب على علم بسياسات الاقتصاد الدولي والتكتلات الاقتصادية العالمية.

بوجود جميع المزايا السابقة لـ (FDI) إلا أنه يجب أن لا يغيب عن البال ما قد يخلقه (FDI) من مشاكل، وتتمثل مشاكل (FDI) بالجانب المظلم له ومنها عدم الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية الحديثة القادمة مع تلك الاستثمارات، إذ يفترض بالدولة المضيفة الاطلاع على تلك المعرفة واكتسابها لإضافتها لتراكمها المعرفي الوطني، بالإضافة إلى أن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب تعتبر فقدان من حصة الإيرادات العامة للخزينة وتساعد على ظهور العجز في ميزان المدفوعات عند تحويل الأرباح إلى الشركة الأم، ومن أشد المحاذير خطورة التبعية الاقتصادية لجهة معينة وذلك يظهر بصورة جلية في حال وجود استثمارات ضخمة لجهة واحدة تستأثر إما بامتيازات عالية أو تستثمر في قطاع معين.

تميل كفة الرجحان في مزايا (FDI) أو مشاكله تبعا لسياسة الدولة المضيفة وحنكة العاملين على صنع القرار الاقتصادي والسياسي وعدم إغفالهم لمساوئ (FDI)، وبالتالي يجب النظر إلى (FDI) على أنه يحمل كل المزايا المذكورة سابقا مع التخطيط الدقيق والحصيف لتفادي الوقوع في المشاكل الناتجة عن استضافته كمتغير مهم في الاقتصاد الوطني.

اتبع الأردن سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم الحوافز والتسهيلات ترغيبا لها في القدوم والإقامة فيه، وقد كانت هذه السياسة واضحة وجلية من خلال نصوص التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة قبل عام 1993 كانت تقف حائلا أمام خطوات هذه السياسة، وفي عام 1994 بفضل جهود المغفور له بإذن الله الملك الحسين رحمه الله تم التوصل إلى اتفاقية السلام مما ساعد على نشوء بيئة أكثر أمنا أدت إلى زيادة تدفق هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة عام 1996، ويقوم جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله بمتابعة المسيرة وتنفيذ هذه السياسة بخطى ثابتة وواثقة من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتعزيز أواصر العلاقات بين الأردن ودول الجوار والعالم والترويج للأردن كمنطقة استثمارية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأن وبعد الإلمام بصورة جيدة عن كل من الصناعة و(FDI) يبقى علينا توضيح العلاقة بينهما. إن دخول (FDI) إلى قطاع الصناعة يعمل على إنشاء مشاريع صناعية جديدة أو شراء منشئات صناعية قائمة، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم القطاع الصناعي واستخدام أيدي عاملة ذات إنتاجية أعلى مما يدفع بحجم الإنتاج الصناعي إلى الزيادة، وبالنتيجة زيادة (GDP) الذي ينعكس على زيادة متوسط دخل الفرد، كما أن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعمل على جذب استثمارات أخرى للقطاع الصناعي لإتمام عملية الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الصناعي.

2-5 تحرير التجارة

يعود قيام التجارة بين الدول إلى مبدأ الندرة النسبية في توافر عناصر الإنتاج لكل دولة، حيث أن دولة ما لا تمتلك جميع عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كامل السلع والخدمات التي يطلبها أفراد المجتمع، فحجم الإنتاج يعتمد على حجم عناصر الإنتاج كما تشير وتؤكد النظرية الاقتصادية، وتوفر الموارد الطبيعية يختلف من دولة إلى أخرى إما بتوفر العنصر الإنتاجي بشكل كثيف أو بشكل نادر أو بعدم توفره كليا، وبالتالي يتحدد لها منحنى إمكانيات الإنتاج الخاص بها.

نادى آدم سميث (Adam Smith) بعملية تحرير التجارة ومساهمتها في النمو الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر، فقد كانت الحكومات قبل تلك الحقبة تأخذ برأي مدرسة التجاريين ومفاده ثبات ثروة العالم، وبالتالي فإن قيام تجارة بين دولتين يعبر عن تحقيق فائدة لدولة على حساب ضرر يلحق بالدولة الأخرى. أما بعد آراء آدم سميث (Adam Smith) فقد عملت الحكومات على تحرير تجارتها وتركها تسير بطريقة تلقائية بعيدا عن السيطرة والتدخل في حركة التجارة البينية مع باقي الدول، ويعود الفضل في ذلك إلى نظرية التوازن التلقائي لـ ديفيد هيوم (David Hume) وأساسها حيادية السياسة الاقتصادية. وفي أواخر القرن التاسع عشر عادت الحكومات للتدخل في السياسات التجارية الخارجية وبدأت بفرض قيود على تجارتها الخارجية وذلك لحماية اقتصاداتها من المستوردات المنافسة. وبقي ذلك الوضع سائدا في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السياسات التجارية الخارجية لمعظم الدول وخاصة النامية منها حتى السبعينات من القرن الماضي، فقامت بتطبيق سياسات تجارية وتشريعات من شأنها أن تعمل على حماية اقتصاداتها بمعزل عن باقي الدول إلا بشكل قليل محاولة الاعتماد على صناعاتها، وأصبحت هذه السياسة تعرف لاحقا بإستراتيجية إحلال المستوردات (الخامري، 2000)، في حين أن الدول المتقدمة سعت إلى تحرير تجارتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لعلمها بأن تطبيق سياسة انفتاحية من شأنه أن ينمي اقتصادياتها ويزيد من قوة منافسة منتجاتها وكذلك لفتح أسواق لهذه المنتجات.

على ضوء ما سبق فإن خفض الهدر في عناصر الإنتاج واستخدامها بفعالية يتطلب التخصص في عمليات الإنتاج، وينتج عن هذا أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة وبكميات كبيرة حسب ما يتوافر لديها من خامات وعناصر إنتاج بشكل كثيف مما يعطي هذه السلعة ميزة نسبية مقارنة بنفس السلعة المنتجة بدول أخرى من الناحية السعريه، وبوجود التجارة بين الدول فإن هذا يؤدي إلى زيادة التخصص في عمليات الإنتاج لأن كل دولة ستقوم بتوجيه عناصر الإنتاج المتوافرة لديها بشكل كثيف لصناعة السلع التي تتطلب كثافة في استخدام هذه العناصر، بينما تحصل على السلع الأخرى التي تتطلب كثافة في استخدام عناصر الإنتاج النادرة من دول تخصصت في إنتاج هذه السلع، حيث أنها لو قامت بتوجيه عناصر الإنتاج النادرة لإنتاج هذه السلع فإنها ستستخدم كميات كبيرة من الخامات لإنتاج كميات قليله منها، وبناء على هذا فإن الدول تقوم بتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها لتلبية احتياجات شعوبها وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وهذا يفضي إلى أهمية التجارة الدولية في إعادة توزيع عناصر الإنتاج.

نلاحظ أن قيام التجارة بين الدول قد يتطلب من بعض المستثمرين القيام بعمليات استثمارية في بلدان أخرى، كفتح مكاتب ارتباط أو مصانع لتخفيض تكاليف النقل أو الاستفادة من تدني مستوى الأجور في هذه البلدان مثلا، أو أن يقوم المستثمرون بشراء أسهم وسندات مالية لشركات في دول أخرى للحصول على أرباح، وبناء على ما تقدم نلاحظ وجود أواصر علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولكن يبقى السؤال الآن هل صحيح أن التجارة الدولية حرة وبعيدة عن تدخل الحكومات ولا تخضع لمقيدات؟

يعد تحرير التجارة من الهموم التي تقض مضاجع الحكومات في الوقت الحالي، وتسعى الدول لتحرير تجارتها وفتح قنوات تجارية وأسواق في مختلف دول العالم بالترويج لمنتجاتها وسلعها وزيادة تنافسيتها، وتعمل على ذلك من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وعقد الاتفاقيات الدولية المشتركة التي تحض على إزالة المعوقات التي تقف أمام انتقال السلع والخدمات بحُرية.

وفي ضوء سعي الاقتصاديين لإيجاد مفهوم لتحرير التجارة فقد تناول أدباء الاقتصاد مفاهيم متعددة، وتُعرّف تحرير التجارة على أنها أي سياسة اقتصادية تؤدي إلى تقليل الانحياز ضد الصادرات (Bhagwati, 1978)، وحديثا فقد أشار ويس (Weiss, 1992) لتحرير التجارة بثلاثة نقاط أساسية تتلخص بالآتي:

1- تخفيض العوائق والقيود المطبقة على التجارة الأجنبية بدرجة كبيرة سواء أكانت العوائق جمركية أو غير جمركية.

2- الحالة التي تزداد فيها حصة المستوردات من السوق المحلي بصورة ملحوظة أو جوهرية.

3- إن تحرير التجارة يؤدي إلى منح حوافز متكافئة لكل السلع المتاجر بها سواء كانت سلعا تصديرية أو إحلاليه للمستوردات.

إذن فعملية تحرير التجارة تعني العمل على إزالة أو تسهيل العوائق أمام حركة التجارة وانتقال السلع بين الدول، وبالنتيجة فإن هذا يسهم في سير العملية الإنتاجية للاقتصاد بكفاءة وفاعلية.

لقد بدأ الأردن بتطبيق سياسة الانفتاح وتحرير التجارة منذ بداية التسعينات بعد البدء بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، بعد أن واجه الاقتصاد أزمات متلاحقة بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية في بنية الاقتصاد بشكل عام، وضعف قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية إثر سياسة إحلال المستوردات التي كان لها الدور الأكبر في إضعاف وتدني جودة المنتجات الأردنية، فعمل الأردن خلال هذه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفترة وحتى الآن على عقد الاتفاقيات الدولية ووضع أسس حديثة ومتطورة لتعزيز قدرة وكفاءة الاقتصاد، ونتج عن ذلك نمو حجم التجارة الخارجية بـ 11% في عام 2006 عن عام 2005، ونمت الصادرات بنسبة 14% في عام 2006 عن عام 2005 (البنك المركزي، 2007).

2-6 الدراسات السابقة

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقطاع الصناعة والدور الذي يختصان به في النشاط الاقتصادي جعلا منهما مثار اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين وصناع القرار الاقتصادي والسياسي في العالم، وقد أجريت دراسات متعددة ومتنوعة تناولت هذين المتغيرين من جوانب مختلفة، نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال:

2-6-1 الدراسات العربية

في دراسة الهزايمة (1993) بعنوان أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وقد هدفت إلى بيان مدى تأثير التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى فروعه الصناعية للفترة (1968-1990)، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1. حقق قطاع الصناعة التحويلية نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة، ففي عام 1990 أصبح هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى من بين قطاعات الإنتاج السلعي والمرتبة الثانية من بين مجمل القطاعات الاقتصادية بعد قطاع الخدمات، كما وأظهر قطاع الصناعة التحويلية قدرته على تحقيق معدلات نمو وبالأسعار الجارية تفوق معدل نمو السكان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2. ساهم التوسع في الطلب المحلي في نمو وتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة للدخل حوالي (1.05) وبالنسبة لعدد السكان حوالي (1.49).
3. أظهر قطاع الصناعة التحويلية والتعدين عدم قدرته على امتصاص البطالة أو تشغيل الأيدي العاملة الجديدة بسبب انخفاض مساهمته في الاستخدام من إجمالي القوى العاملة مقارنة بقطاع الخدمات.
4. إن الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الرأسمالية نتيجة التركيز على إنتاج السلع التي تجد لها سوقا محليا واسعا مثل الصناعات الغذائية إضافة إلى المنتجات البترولية والكيماوية التي يذهب معظم إنتاجها إلى الاستهلاك المحلي وكذلك المنتجات غير المعدنية التي ترتبط بأعمال البناء والإنشاء.
5. تتسم الصناعات التحويلية الأردنية بالضعف الشديد في درجة الترابط فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية ثانية.

أما دراسة العثامنة (1995) بعنوان قياس النمو الصناعي في الأردن فهدفت إلى قياس النمو الصناعي في الأردن والتغيرات الهيكلية التي حدثت في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى قياس درجة الترابط فيما بين القطاع الصناعي وباقي قطاعات الاقتصاد، واستخدمت الدراسة لقياس النمو الصناعي النموذج التالي:

$$GQ= \alpha_0+ \alpha_1GL+ \alpha_2GK+ \alpha_3GIM+ \alpha_4GIX+ \alpha_5GPop+ \mu i$$

حيث تعبر (GQ) عن النمو في قيمة الإنتاج الصناعي، أما (GL, GK, GIM, GIX, GPop) فتعبر عن النمو في عناصر الإنتاج والعوامل المؤثرة عليه وهي العمل ورأس المال والمستوردات والصادرات وحجم السكان، في حين تعبر (α_i) عن معلمات النموذج المقدرة.

وقد أظهرت الدراسة عددا من النتائج من الممكن إيجاز أهمها باستمرار تركز الصناعات الأردنية في منطقة جغرافية محددة (منطقة عمان الكبرى والمناطق المحيطة بها)، استمرار هيمنة بعض الفروع الصناعية في الإنتاج كالصناعات الإستخراجية، كما وإن النمو السكاني أهم مصادر النمو الصناعي في الأردن وهذا يدل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

على أن معظم الإنتاج الصناعي يستهلك محليا، أكدت نتائج التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الدور الريادي لهذا القطاع في الاقتصاد والذي يظهر من خلال ارتباط النمو الاقتصادي والنمو السكاني ايجابيا، وقد كان أثر صافي التدفق في الموارد الإنتاجية (المستوردات – الصادرات) ايجابيا على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا فإن زيادة الدخل الفردي الحقيقي لم يكن له أثر ملحوظ في زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما دراسة جميل (2002) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بهدف تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من حيث حجمه وطبيعته والعوامل المؤثرة فيه، وأجريت الدراسة باستخدام نماذج قياسية متعددة أظهرت مجموعة من النتائج نذكر منها:

1. إن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقرارا في البلدان المضيفة من أشكال الاستثمارات الأجنبية الأخرى، لأنه يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات من الصعوبة تحريكها أو إيجاد مشتر لها على المدى القصير.
2. لقد توجهت رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الأردن نحو الصناعة والتجارة بالدرجة الرئيسية.
3. تبين أن الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي دراسة أخرى (El-Nader & Al-Rubayi, 2004) حول تحليل منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات الصناعية الأردنية، وأجريت الدراسة بهدف تحليل دوافع الاستثمار الأجنبي في الأردن وتقييم آثاره على الاقتصاد الأردني، وبينت هذه الدراسة أن تحقيق الأرباح كان الدافع الأساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى المستوى الوطني فإن الاقتصاد الأردني له دور ايجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الشركات لم تكن قادرة على تحقيق نمو أو جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، كما وأظهرت المؤشرات أن صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي اقل من 11.4% وهو أقل من معدل الخصم (سعر الفائدة) للاقتصاد الأردني بقليل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما دراسة العتيبي (2004) عن أثر الاستثمار الأجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة بسوق عمان المالي، والتي هدفت إلى التعريف بأهمية الاستثمار الأجنبي في السوق المالي، ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

1. انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الشركات التي ضمتها عينة الدراسة ولم تتجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي فيها 16% عام 1999، وهذه النسبة لا تسمح للمستثمر الأجنبي بالتأثير على السياسة الإدارية واتخاذ القرارات التي من الممكن أن تؤثر إيجابا على الأداء المالي للشركات.
2. توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي والأداء المالي للشركات التي استطاع فيها المستثمر الأجنبي الحصول على نسبة استثمار تسمح له بالتأثير في السياسات الإدارية العليا والقرارات الإستراتيجية المهمة للشركات موضوع الدراسة.
3. عينة الدراسة تمثلت في مجموعة من المصانع الأردنية ذات الاستقرار المالي والإداري النسبي مما جعلها مفضلة من قبل المستثمرين.

في حين قُدمت دراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بهدف قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في أربع دول عربية (مصر وعُمان وتونس والمغرب) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) باستخدام البيانات المشتركة لهذه الدول، وقد تميزت هذه الدراسة عن سابقاتها المتعلقة بالدول العربية في أنها استخدمت أحدث البيانات المتوفرة عن هذه الدول، كما أنها امتازت باستخدام منهجية متقدمة في اختبار استقرار البيانات، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية (Mishal & Alkhatib, 2006):

1. إن نتائج التقدير للنموذج القياسي لم تدعم فرضية وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن العالم العربي أخفق في استقطاب حجم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بتحقيق الفائدة وكان المستقطب من هذه الاستثمارات ضئيل جدا.
2. سيطرة أثر الإنفاق الحكومي والصادرات في التأثير على النمو الاقتصادي.
3. وجود دلائل لوجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي دراسة مشعل وأبو ليلى (2007) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لحالة الأردن والتي هدفت إلى قياس وتحليل أثر (FDI) والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني للفترة (1976-2003)، فتوصلت إلى إن الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار في الأردن كان تأثيرها محدودا، وجود علاقة سببية متبادلة بين (FDI) والناتج المحلي الإجمالي، أي إن زيادة (FDI) تؤدي إلى نمو اقتصادي والعكس صحيح، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين المستوردات و(FDI) وبين المستوردات والناتج المحلي الإجمالي.

2-6-2 الدراسات الأجنبية

توالت الدراسات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم نظرا لأهمية هذا المتغير من ناحية، ولأهمية التأثيرات التي يعكسها على اقتصاديات البلدان المضيفة من ناحية أخرى، ففي دراسة استهدفت قياس أثر (FDI) على أداء الصادرات في الهند، ظهر أن معامل (FDI) كان موجبا، كما أظهرت أيضا أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء الصادرات الهندية (Sharma, 2000).

كما أن هناك دراسة لـ الفارو (Alfaro, 2003) هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال قطاعات اقتصادية مختلفة (التعدين والصناعة التحويلية والخدمات)، وقد أجريت الدراسة باستخدام البيانات المقطعية لسبع وأربعين دولة باستخدام النموذج القياسي التالي:

$$G_i = \beta_0 + \beta_1 INITIAL\ GDP_i + \beta_2 CONTROLS_i + \beta_3 FDI^P + \beta_4 FDI^M + \beta_5 FDI^S + \mu_i$$

حيث أن (Gi) النمو الاقتصادي، (βi) المعلمات المقدرة، (μi) حد الخطأ، ($INITIAL\ GDP_i$) متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، ($CONTROLS_i$) العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كالتضخم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي، (FDI^P,FDI^M,FDI^S) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات التعدين والصناعة والخدمات.

وقد أظهرت الدراسة أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات المستهدفة في الدراسة كان له آثار مختلفة على النمو الاقتصادي، حيث جاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر سالبا على قطاع التعدين، بينما كان أثره موجبا على قطاع الصناعة التحويلية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فبقية مبهمة، كما وأن ليس جميع أشكال الاستثمار الأجنبي قد تكون مفيدة للبلد المضيف.

وقد أجريت دراسة في المكسيك بهدف قياس مؤشرات الأداء لـ (FDI) كمتغير قيادي ضمن إستراتيجية متكاملة تضم نمو تدفقات (FDI) وصادرات القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي والاستثمار المحلي وإعادة هيكلة قطاع الصناعة من جهة، ومن جهة أخرى على مستوى وجود تنمية صناعية مستمرة وقد توصلت الدراسة إلى أن:

1. تدفقات (FDI) وصادرات القطاع الصناعي في المكسيك قد ازدادت، كما أن إنتاجية القطاع الصناعي قد ازدادت.
2. إن (FDI) والصادرات الصناعية معرضة لعدم الاستقرار المالي وبالتالي خسارة قوة تنافسيتها.
3. إن الإستراتيجية المذكورة أحدثت شكلا من التنمية يحد من نمو الصادرات بشكل كبير من خلال تصنيع المواد الخام لصالح الاقتصاد المحلي.
4. إن الإستراتيجية المذكورة كانت ضعيفة جدا بالنسبة للنمو في توظيف العمال، حيث بدا أن مشكلة البطالة قد تفاقمت بدلا من أن تنخفض، وكذلك الحال في إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع أو الحد من الهجرة إلى الخارج (Gallagher & Zarsky, 2004).

وأجريت دراسة قام بها كل من كاستجون وورز (Castejon & Woerz) بهدف قياس أثر (FDI) على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية باستخدام بيانات قطاع الصناعة، وقد استخدم الباحثان بيانات (FDI) والإنتاج والعمالة والاستثمار المحلي وصافي الصادرات والأجور في القطاع الصناعي لـ 35 دولة مقسمة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم عددا من الدول المتقدمة مثل أمريكا وألمانيا والنرويج، في حين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تضم المجموعة الثانية دول أقل تقدما مثل اسبانيا وبولندا وهنجاريا، وقد امتازت الدراسة بأنها ضمت دول وصناعات غير متجانسة.

وخلصت الدراسة إلى أن أثر (FDI) على التنمية الاقتصادية كان متباينا، فعلى مستوى المجوعة الأولى لم يكن له أثر على التنمية الاقتصادية، في حين أن أثره كان موجبا على مجموعة الدول الثانية وقد كان متباينا داخل هذه المجموعة نفسها حيث أظهر أثرا ايجابيا قويا على الدول الأقل نموا داخل نفس المجموعة، وكذلك الحال بالنسبة لأثر (FDI) على الصناعة فلم يكن له أثر على صناعة الدول المتقدمة بينما كان أثره موجبا على صناعات الدول الأقل نموا، وفيما يتعلق بتفاعل (FDI) مع الاستثمار المحلي والصادرات (الانفتاح الاقتصادي) فقد كان أثره موجبا في المجموعة الثانية فقط، فقد تبين أن (FDI) محفز للنمو من خلال امتزاجه مع الاستثمار المحلي ويرتبطان بعلاقة تكاملية، وكذلك فقد أدى (FDI) إلى زيادة صادرات دول المجموعة الثانية، أما مجموعة الدول المتقدمة فلم يكن هناك أثر لتفاعل (FDI) مع الاستثمار المحلي أو لـ (FDI) مع الصادرات، أما فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين (FDI) والنمو الاقتصادي فبقيت غير واضحة(Castejon & Woerz, 2005).

وفي دراسة مشابهه تدرس أثر إنتاجية (FDI) للملكيات الأجنبية في قطاع صناعة الالكترونيات في الصين، وقامت الدراسة بشكل أساسي على التساؤلين التاليين:

1- هل تميل إنتاجية تدفقات (FDI) إلى التناقص عبر الزمن، تبعا لتأسيس الشركة الأجنبية؟

2- هل يؤثر (FDI) على جميع أجزاء السوق ضمن صناعة معينة أم على جزء معين؟

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

1. إن اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية بالصناعات الصينية والصناعات الفرعية مع مستويات (حجم) صادرات منخفضة تكون مفيدة بشكل خاص لنمو الإنتاجية في الصين ويجب تشجيعها.
2. استقدام التكنولوجيا من خلال الشركات المحلية قد يكون وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية في الصين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3. الأعمال المشتركة للشركات الأجنبية والمؤسسات الحكومية أثبتت آثارا ايجابية أفضل من وجود الشركات الأجنبية منفردة (Buckley et al, 2006).

وقد جاءت دراستنا هذه لبيان أثر (FDI) على قطاع الصناعة الأردني للفترة (1985-2006)، وقد تميزت هذه الفترة بتطورات كثيرة على مستوى قطاع الصناعة وتدفقات (FDI)، حيث أن الدراسات السابقة لم تتطرق لهذا الموضوع رغم أهميته، وتم بناء النموذج القياسي لها بالتركيز على بيانات القطاع الصناعي بشكل خاص، علما بأن الظروف الاقتصادية والسياسية للأردن تختلف كليا عن باقي دول العالم، حيث أن الأردن يتأثر بشكل كبير وسريع نتيجة أي تغير في المنطقة والعالم، وأيضا فإن هذه الدراسة تأتي بعد مرور فترة زمنية على تطبيق العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية الموقعة بين الأردن وأطراف عديدة، حيث أن آثار هذه الاتفاقيات ظهرت إلى حد ما خلال الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة وخاصة السنوات الأخيرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

قطاع الصناعة الأردني نشأته وأهم ملامح الصناعة الأردنية

3-1 مقدمة

لعب القطاع الصناعي دورا فاعلا في الاقتصاد الأردني، وكان له أثر كبير على أداء الاقتصاد بشكل ملحوظ، كما أن مساهمته في تفعيل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية كانت بارزة من خلال جوانب متعددة كتوزيع الصناعات على محافظات المملكة وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى القطاع الصناعي وتشغيل الأيدي العاملة، وأدى ذلك إلى تعدد الصناعات المحلية وظهور صناعات متطورة تعتمد على الأساليب التقنية يقوم بإنتاجها وإدارتها أيدي وعقول وطنية، كما عملت الحكومة وباستمرار على دعم القطاع الصناعي وحمايته لمجابهة الأخطار والأزمات المحيطة التي قد تنعكس عليه بشكل سلبي، وأيضا عملت على رفع جودة الصناعات الوطنية لرفع وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها وتقييدها بالمواصفات والمقاييس الدولية.

3-2 نشأة القطاع الصناعي الأردني

نشأ القطاع الصناعي الأردني نشأة متواضعة تفتقر لتوافر الإمكانيات المادية والتقنية وتحت ظروف صعبة بعد أن نال استقلاله السياسي عام 1946، وقد كان النشاط الصناعي الغالب عبارة عن الصناعات البسيطة التي تعتمد على العنصر البشري بشكل كامل، كدباغة الجلود وصناعات النسيج ومشتقات الحليب والمحاصيل الزراعية الأساسية.

وقد رافق نشأة القطاع الصناعي صعوبات وصدمات متعددة كان من أبرزها قدوم عدد كبير من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في عام 1948 إلى الأردن، إضافة إلى ذلك صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب انتشار التصحر على رقعة واسعة من أراضي الأردن والافتقار لمصادر المياه، وقد كان لضيق السوق المحلية أيضا دور كبير في الحد من انتشار ونمو العملية الصناعية في الأردن، إلا أن الاهتمام بقطاع الصناعة تنامى إذ كان يعول عليه في المستقبل أن يكون كقائد بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ومحرك لعملية التنمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخلال فترة الخمسينات كان للقطاع العام نصيب الأسد من عملية التنمية الصناعية، وذلك لغياب القطاع الخاص بشكل نسبي لعدم توافر رؤوس الأموال والإمكانيات المادية الأخرى لديه، وخلال هذه الفترة سارعت الحكومة إلى إنشاء بعض المشاريع الصناعية الأساسية (مثل استخراج البوتاس والفوسفات وإنشاء مصفاة لتكرير البترول)، وأقدمت الحكومة أيضا على دعم القطاع الصناعي وتوجيه المستثمرين إلى قطاع الصناعة للنهوض به ودفعه إلى الأمام، فوضعت قانون الحرف والصناعات رقم 16 لعام 1953 للإشراف على الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة وتنظيمها، ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون لا يزال ساري المفعول حتى وقتنا الحالي.

وجاءت فترة الستينات بعهد جديد انتقل الأردن خلالها إلى وضع الخطط التنموية الشاملة بدلا من الخطط القطاعية المنفردة، وإتباع سياسات واستراتيجيات متكاملة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لضمان سير عملية التنمية الشاملة بخطى متناسقة، وقد امتازت هذه الفترة بتسارع عمليات التصنيع وتنامي مساهمة القطاع الخاص في قطاع الصناعة نتيجة الحوافز المقدمة من قبل الحكومة للاستثمار في هذا القطاع، هذا وقد ازدادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة نتيجة استكمال مشاريع الصناعة الإستخراجية (الفوسفات والبوتاس والاسمنت)، إلا أنه في عام 1967 نتيجة الحرب فقد تعرض الاقتصاد الأردني لصدمة قوية أثرت بصورة سلبية على جميع قطاعات الاقتصاد ومن بينها القطاع الصناعي، كما فقد الاقتصاد جميع منشئاته الصناعية في الضفة الغربية.

وبالرغم من تعرض الاقتصاد الأردني لهزات وصعوبات متعددة في أواخر الستينات حرب عام 1967 وحرب عام 1973 إلا أن النمو في القطاع الصناعي بقي مستمرا خلال عقد السبعينات، حيث زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4% عام 1976 إلى 5.16% عام 1979 (البنك المركزي الأردني، عدد خاص، 2004).

وقد نما القطاع الصناعي خلال عقد الثمانيات بشكل كبير، ويعزى سبب هذا النمو إلى تزايد الطلب على المنتجات الأردنية من قبل السوق العراقية بسبب الحرب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العراقية الإيرانية والسوق اللبنانية بسبب الحرب الأهلية فيها، وارتفع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي من 42200 عاملا عام 1981 ليصل إلى 61800 عامل عام 1989 (وزارة العمل، التقارير السنوية، أعداد مختلفة)، وقد استمر النمو في هذا القطاع خلال عقد التسعينات و الفترة اللاحقة له*.

هذا ويضم القطاع الصناعي حاليا عددا كبيرا من المؤسسات والشركات الصناعية، وقد تم إنشاء غرفة صناعة الأردن بموجب قانون رقم 10 لعام 2005 وسمي قانون الغرف الصناعية للمساهمة في تنظيم قطاع الصناعة، وقام هذا القانون بتعريف المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الصناعي على أساس معيارين هما رأس المال وحجم العمالة، وتصنف هذه المنشآت إلى:

المؤسسة الصناعية: أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي الصناعة وتعمل في قطاع صناعي معين ورأسمالها المسجل ثلاثون ألف دينار فأكثر وعدد عمالها الأردنيين عشرة عمال فأكثر مشتركين في الضمان الاجتماعي، أو أي مؤسسة أخرى غرضها الأساسي الصناعة يقرر الوزير أنها مؤسسة صناعية نظرا لحجم صادراتها ومقدار رأسمالها المسجل.

المؤسسة الحرفية: أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي الصناعة، رأسمالها المسجل أقل من ثلاثين ألف دينار أو عدد عمالها الأردنيين المشتركين في الضمان الاجتماعي يقل عن عشرة عمال (وزارة الصناعة والتجارة، 2008).

نجد هنا أن القانون قد أجاز لوزير الصناعة أن يعتبر المؤسسة الحرفية مؤسسة صناعية نظرا لحجم صادرتها أو رأسمالها.

3-3 تصنيف قطاع الصناعة

يشكل القطاع الصناعي نسبة عالية من الاقتصاد الأردني، ويعد أيضا قطاعا حيويا نسبة إلى باقي القطاعات الأخرى، ويضم القطاع الصناعي عددا كبيرا من الصناعات المختلفة تتدرج

*سيتم عرض التطورات خلال هذه الفترة لاحقا كونها تتعلق بفترة الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحت قسمين أساسيين هما الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وتعتمد دائرة الإحصاءات العامة التصنيف الصناعي الدولي الموحد (International Standard Industrial Classification) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة (مستوى 2-3) حدود والقائم على المسح الاقتصادي (دائرة الإحصاءات العامة، 2008).

إن تقسيم الصناعة وتصنيفها يهدف إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على كل صنف مع مرور الزمن، وكذلك إلى معرفة مدخلات ومخرجات كل صنف من الأصناف الصناعية مما يؤدي إلى استخدام الموارد بالشكل الأمثل، وقد تم اعتماد هذا التصنيف كونه يتماشى مع أهداف الدارسة، بالإضافة إلى عدم وجود تغيير جوهري على تصنيفات القطاع الصناعي خلال فترة الدارسة.

3-4 أهمية القطاع الصناعي الأردني في الاقتصاد الأردني

لقد أشرنا في معرض حديثنا عن أهمية القطاع الصناعي وأثره على أداء الاقتصاد، ودوره في تحسين ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتسريع عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن لنا أن نبين هذه الأهمية من خلال:

3-4-1 مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار الأساس:

الجدول (3-1) يبين أن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بعد قطاع الخدمات، فقد بلغ متوسط هذه النسبة (21.2%) خلال الفترة (1985-2006)، إذ ارتفعت من (16.7%) عام 1985 لتصل إلى (24.6%) عام 2006 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أن القطاع الصناعي قد تراجع بعد عام 1990 نتيجة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد حتى بدأ يستقر من جديد بعد عام 1997، وبعد عام 2000 نشطت حركة القطاع الصناعي وازدادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بشكل ملحوظ بسبب انضمام الأردن إلى العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية والبدء في تنفيذها كاتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (3-1)

المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار الأساس (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1985	1767.7	96.9	5.5	295.0	16.7	149.2	8.4	1226.6	69.4
1986	1937.2	114.3	5.9	387.0	20.0	138.2	7.1	1297.7	67.0
1987	1999.9	134.7	6.7	414.4	20.7	121.0	6.1	1329.8	66.5
1988	2062.7	137.6	6.7	393.1	19.1	114.3	5.5	1417.7	68.7
1989	2199.5	132.7	6.0	468.7	21.3	102.9	4.7	1495.2	68.0
1990	2463.7	190.0	7.7	555.9	22.6	107.1	4.3	1610.7	65.4
1991	2632.6	214.3	8.1	535.2	20.3	127.0	4.9	1756.1	66.7
1992	3128.9	247.0	7.9	642.4	20.5	217.1	6.9	2022.4	64.6
1993	3334.5	199.2	6.0	629.6	18.9	285.6	8.6	2220.1	66.6
1994	3691.2	192.9	5.2	773.6	21.0	301.8	8.2	2422.9	65.6
1995	4019.2	173.7	4.3	862.4	21.5	300.1	7.5	2683.0	66.7
1996	4143.5	158.6	3.8	828.1	20.0	254.8	6.2	2902.0	70.0
1997	4451.3	148.3	3.3	909.3	20.4	240.5	5.4	3153.2	70.9
1998	4720.2	144.7	3.1	1033.6	21.9	214.6	4.5	3327.3	70.5
1999	4854.1	115.9	2.4	1043.4	21.5	207.1	4.3	3487.7	71.9
2000	5144.2	120.9	2.4	1103.8	21.5	203.3	4.0	3716.2	72.2
2001	5445.2	124.3	2.3	1153.9	21.2	231.0	4.2	3936.0	72.3
2002	5754.2	134.6	2.3	1267.6	22.0	251.7	4.4	4100.3	71.3
2003	6301.3	178.3	2.8	1435.9	22.8	268.3	4.3	4418.8	70.1
2004	7195.0	202.1	2.8	1733.4	24.1	324.4	4.5	4935.1	68.6
2005	7979.7	246.2	3.1	1924.8	24.1	382.1	4.8	5426.6	68.0
*2006	8853.0	274.5	3.1	2177.4	24.6	435.0	4.9	5966.1	67.4
المتوسط			4.6		21.2		5.6		68.6

المصدر: من 1985 إلى 2002 البنك المركزي الأردني، عدد خاص، تشرين الأول 2004.

من 2003 إلى 2006 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2007.

الإنتاج الصناعي= الصناعة الإستخراجية+ الصناعة التحويلية+ الكهرباء والمياه.

الخدمات= التجارة والمطاعم والفنادق+ النقل والتخزين والاتصالات+ خدمات المال+ خدمات اجتماعية+ منتجو الخدمات الحكومية+ منتجو الخدمات الخاصة+ الخدمات المنزلية- الخدمات المصرفية المحتسبة

*: أرقام أولية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-4-2 مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل القوى العاملة

أتاح قطاع الصناعة في عام 1985 ما يزيد على 55 ألف فرصة عمل في جميع مجالات الصناعة، أي ما يزيد على عشر القوى العاملة في ذلك العام بنسبة 11.7% منها، وقد تم رفد قطاع الصناعة بخمس إجمالي القوى العاملة في عام 2006 بنسبة 21.8% نتيجة لتشجيع وتحفيز العمالة إلى الاتجاه إلى ذلك القطاع، وخلال الفترة الواقعة بين عامي 1985 و2006 بقية نسبة العمالة المشتغلة في قطاع الصناعة مستقره نسبيا حتى عام 1996، وفي عام 1997 ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى 16% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية وازداد عدد العاملين بأكثر من 41 ألف عامل قدموا من قطاع الزراعة والإنشاءات، واستمرت حتى عام 2000 مستقرة عند هذه النسبة، ثم ازدادت هذه النسبة بشكل ملحوظ مرة أخرى في عام 2001 حيث وصلت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة إلى 21.1% بالرغم من انخفاض عدد العاملين بما يقارب 17.5 عامل، ويرجع السبب في ذلك إلى انحسار الطلب على المنتجات الأردنية وإغلاق الكثير من المصانع في تلك الفترة مما أدى إلى فقدان هؤلاء العمال لوظائفهم هذا من حيث عدد العاملين في القطاع الصناعي، أما من حيث ارتفاع نسبة عدد العاملين في قطاع الصناعة فقد ارتفعت بسبب تراجع عدد العاملين في قطاعي الخدمات والإنشاءات بشكل كبير، وقد استقرت هذه النسبة بعد ذلك حتى عام 2006 وتوضح هذه الأرقام من خلال الجدول (3-2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (3-2)

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي (ألف عامل)

السنة	القوى العاملة	الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1985	472.3	55.1	11.67	51.9	11.0	328.5	69.6
1986	492.5	58.1	11.8	54.2	11.0	342.8	69.6
1987	509.3	62.1	12.2	53.4	10.5	356.2	69.9
1988	521.8	62.2	11.9	52.6	10.1	367.0	70.3
1989	523.5	61.8	11.8	51.8	9.9	373.0	71.3
1990	524.2	60.3	11.5	51.9	9.9	373.8	71.3
1991	552.0	64.3	11.6	54.0	9.8	393.0	71.2
1992	600.0	68.4	11.4	60.0	10.0	437.0	72.8
1993	657.2	74.3	11.3	46.0	7.0	494.8	75.3
1994	834.8	97.7	11.7	79.3	9.5	603.6	72.3
1995	836.2	107.0	12.8	83.6	10.0	587.8	70.3
1996	874.7	100.6	11.5	84.8	9.7	607.0	69.4
1997	884.0	141.4	16.0	84.0	9.5	590.5	66.8
1998	954.9	154.1	16.1	76.7	8.0	661.0	69.2
1999	1022.9	153.2	15.0	73.1	7.1	734.2	71.8
2000	1047.3	162.3	15.5	68.1	6.5	767.6	73.3
2001	684.8	144.8	21.1	25.0	3.7	515.0	75.2
2002	692.1	137.3	19.8	25.9	3.7	528.8	76.4
2003	761.0	159.9	21.0	21.1	2.8	579.9	78.6
2004	851.9	187.9	22.1	24.6	2.9	639.3	75.0
2005	866.1	198.6	22.9	29.4	3.4	638.1	73.7
2006	872.6	190.1	21.8	27.5	3.2	655.0	75.1
المتوسط			15.1		7.7		72.2

المصدر: من 1985 إلى 2000 تقارير وزارة العمل السنوية

من 2001 إلى 2006 دائرة الإحصاءات العامة التقارير السنوية.

* الأرقام المسجلة في الجدول هي الأرقام الفعلية المسجلة لدى المصادر الرسمية، حاول الباحث إيجاد أرقام للقوى العاملة وتقسيمها من مصدر واحد من أجل المصداقية إلا أنه لم يوفق.

كما ويظهر الجدول (3-2) أن قطاع الصناعة جاء في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في تشغيل الأيدي العاملة طيلة سنوات فترة الدراسة، إلا أن قطاع الإنشاءات كان يشغل من إجمالي القوى العاملة ما نسبته 11.0% عام 1985 تراجعت هذه النسبة إلى 3.2% في عام 2006، حيث بحث العاملون في هذا القطاع عن فرص عمل إما في قطاع الصناعة أو الخدمات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-4-3 مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الوطنية

تمثل صادرات الأردن الصناعية نسبة عالية من إجمالي الصادرات الوطنية، فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية 87.3% خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الجدول رقم (3-3)، وكانت أقل نسبة 79.7% عام 1993 في حين كانت أعلى نسبة 91.3% في عام 2004، كما أن نسبة نمو الصادرات الصناعية في عام 2006 قد بلغت 13.6% مقارنة مع عام 2005 والتي بلغت 9.0%.

جدول (3-3)

الصادرات الكلية والصادرات الصناعية (مليون دينار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية للصادرات الكلية	نسبة نمو الصادرات الصناعية %
1985	255.3	211.6	82.9	--
1986	225.6	182.3	80.8	(13.84)
1987	248.8	214.0	86.0	17.38
1988	325.7	295.7	90.8	38.17
1989	534.2	485.6	90.9	64.22
1990	612.3	552.5	90.2	13.77
1991	598.6	510.3	85.2	(7.63)
1992	633.8	539.9	85.2	5.8
1993	691.3	551.2	79.7	2.09
1994	793.9	702.7	88.5	27.48
1995	1004.5	905.0	90.1	28.78
1996	1039.8	879.7	84.6	(2.79)
1997	1067.2	885.8	83.0	0.69
1998	1046.4	881.3	84.2	(0.5)
1999	1051.4	924.0	87.9	4.84
2000	1080.8	963.4	89.1	4.26
2001	1352.4	1216.8	90.0	26.30
2002	1556.7	1415.4	90.9	16.32
2003	1675.1	1518.4	90.6	7.277
2004	2306.6	2105.7	91.3	38.67
2005	2570.2	2295.2	89.3	8.99
2006	2929.3	2606.7	89.0	13.57
المتوسط			87.3	

المصدر: من 1985 إلى 2002 البنك المركزي الأردني، عدد خاص، تشرين الأول 2004.

من 2003 إلى 2006 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2007.

الصادرات الصناعية= الصادرات الكلية – الصادرات الزراعية

( ): تعني أرقام سالبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن الملاحظ بأن نسب الصادرات الصناعية إلى الصادرات الوطنية منذ عام 1997 وحتى عام 2006 كانت مقاربة لنسب الصادرات الصناعية قبل تلك الفترة إلى حد بعيد، وهذا يدل على أحد أمرين، الأول عدم تحقيق الهدف من الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية بزيادة الصادرات الصناعية والثاني زيادة صادرات من سلع أو مواد معينة على حساب انخفاض صادرات سلع أخرى.

3-4-4 أهم الصادرات الأردنية

تشكل الصادرات الصناعية الأردنية نسبة عالية من الصادرات الوطنية، وقد كان متوسط هذه النسبة كما أشرنا إليها سابقا 87.3% خلال فترة الدراسة، وبالاستعانة بالجدول (3-4) الذي يظهر أهم الصادرات الصناعية فإن الصادرات من البوتاس والفوسفات شكلت نسبة عالية من إجمالي الصادرات الصناعية، فقد كان متوسط نسبة الصادرات من البوتاس والفوسفات على التوالي 11.7% و14.5% خلال سنوات الدراسة، ومن الملاحظ من خلال بيانات الجدول (3-4) أن الصادرات من هاتين المادتين قد بدأت تنخفض بعد عام 1999 وهذا يدل على الاتجاه إلى تصنيع هذه المواد والابتعاد عن تصديرها كمواد خام، أما صادرات الأردن من الأسمدة فقد تراجعت نسبة إلى الصادرات الصناعية من 12% في السنة الأولى للدراسة إلى 5.2% في السنة الأخيرة لفترة الدارسة، وهذا يشير بصورة رئيسية إلى انحسار الطلب الخارجي على الأسمدة الأردنية إما لوجود المنافسة الخارجية أو لعدم جودة هذه المنتجات.

أدى الاهتمام ببعض الصناعات القطاعية إلى زيادة حجم صادراتها، ومنها صناعة الأدوية والآلات والمعدات والملابس، إن ثقة الدول المجاورة بالصناعات الدوائية الأردنية والمستوى الطبي المتقدم أدى إلى زيادة الاهتمام بالصناعة الدوائية وزيادة عدد مصانع الأدوية، فقد ارتفع نسبة صادرات الأدوية إلى الصادرات الصناعية من 5.6% عام 1985 إلى 7.2% في نهاية عام 2006، أما على صعيد صناعة الآلات والمعدات فقد تحسنت بصورة كبيرة هذا واستمرت نسبة صادرات الآلات والمعدات إلى الصادرات الصناعية بالازدياد بوتيرة مستمرة منذ عام 1985 حيث كانت آنذاك 0.8% إلى أن بلغت 5.4% عام 2006.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

شهد إنتاج صناعة الملابس قفزة كبيرة خلال الأعوام من 2000 إلى 2006، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى دخول مستثمرين أجانب إلى المناطق الصناعية المؤهلة وكذلك إلى دخول اتفاقيات التعاون الاقتصادي حيز النفاذ خلال هذه السنوات، فقد كانت نسبة الصادرات من صناعة الملبوسات إلى الصادرات الصناعية 7.0% عام 2000، ثم ازدادت بأكثر من الضعف في السنة التي تليها إلى أن وصلت هذه النسبة إلى 30.1% في نهاية العام 2006، وقد بلغ معدل نمو هذه النسبة 330% في عام 2006 عن عام 2000 بالاعتماد على الجدول (3-4).

والجزء المكمل للصادرات الصناعية عبارة عن الصادرات الزراعية،إن انخفاض رقعة الأراضي الزراعية وندرة مصادر المياه وتذبذب الأمطار الموسمية يؤثر بشكل كبير على إنتاج المحاصيل الزراعية، إلا أن اتجاه العاملين في قطاع الزراعة إلى البحث عن فرص عمل في القطاعات الأخرى (بالأخص الخدمات والصناعة) ساهم بشكل كبير في خفض وتراجع إنتاج المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات من الخضار والمزروعات إلى الصادرات الصناعية من 9.4% عام 1985 إلى 5.5% في عام 2006.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (3-4)

أهم الصادرات الأردنية (مليون دينار)

السنة	الصادرات	ملابس	%	أدوية	%	خضار	%	بوتاس	%	فوسفات	%	أسمدة	%	الآلات	%
1985	255.3			14.3	5.6	24.1	9.4	30.9	12.1	66.1	25.9	30.6	12.0	2.0	0.8
1986	225.6			15.4	6.8	21.9	9.7	31.4	13.9	64.8	28.7	29.1	12.9	1.4	0.6
1987	248.8			18.6	7.5	20.0	8.0	28.0	11.3	61.0	24.5	30.1	12.1	2.5	1.0
1988	325.7			18.5	5.7	19.6	6.0	67.3	20.7	76.7	23.5	48.9	15.0	3.8	1.2
1989	534.2			29.9	5.6	32.5	6.1	71.2	13.3	146.3	27.4	69.0	12.9	10.9	2.0
1990	612.3			40.3	6.6	44.7	7.3	88.5	14.5	138.7	22.7	79.4	13.0	14.3	2.3
1991	598.6			34.5	5.8	54.5	9.1	96.8	16.2	123.1	20.6	86.5	14.5	7.4	1.2
1992	633.8			55.0	8.7	50.0	7.8	86.2	13.6	122.5	19.3	72.5	11.4	11.8	1.8
1993	691.3			70.5	10.2	69.1	10.0	86.0	12.4	97.9	14.2	55.6	8.0	23.9	3.5
1994	793.9			91.3	11.5	65.3	8.2	92.6	11.7	100.4	12.6	89.2	11.2	39.4	5.0
1995	1004.5			87.3	8.7	68.2	6.8	121.6	12.1	105.5	10.5	113.1	11.3	45.9	4.6
1996	1039.8			103.9	10.0	82.0	7.9	125.6	12.1	126.9	12.2	129.2	12.4	24.5	2.4
1997	1067.2			132.6	12.4	91.5	8.6	98.6	9.2	134.5	12.6	95.5	8.9	34.7	3.3
1998	1046.4			101.2	9.7	107.1	10.2	111.6	10.7	139.7	13.4	103.4	9.9	45.4	4.3
1999	1051.4			101.3	9.6	78.2	7.4	126.0	12.0	115.2	11.0	78.2	7.4	68.0	6.5
2000	1080.8	75.9	7.0	110.9	10.3	59.1	5.5	138.1	12.8	90.9	8.4	59.8	5.5	69.3	6.4
2001	1352.4	203.9	15.1	129.7	9.6	82.3	6.1	138.3	10.2	90.5	6.7	61.1	4.5	122.8	9.1
2002	1556.7	357.7	23.0	142.8	9.2	95.3	6.1	136.7	8.8	96.4	6.2	64.0	4.1	101.2	6.5
2003	1675.1	479.1	28.6	131.0	7.8	99.5	5.9	144.8	8.6	90.8	5.4	73.7	4.4	77.1	4.6
2004	2306.6	709.0	30.7	158.5	6.9	127.7	5.5	163.5	7.1	117.7	5.1	123.8	5.4	103.0	4.5
2005	2570.2	745.3	29.0	198.6	7.7	158.7	6.2	196.1	7.6	119.3	4.6	122.5	4.8	127.1	4.9
2006	2929.3	882.2	30.1	210.8	7.2	162.1	5.5	181.2	6.2	112.9	3.9	151.5	5.2	157.0	5.4
المتوسط			23.4		8.3		7.4		11.7		14.5		9.4		3.7

المصدر: من 1985 إلى 2002 البنك المركزي الأردني، عدد خاص، تشرين الأول 2004.

من 2003 إلى 2006 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2007.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-5 دور الحكومة في توجيه ودعم القطاع الصناعي

بالرغم من أن الحكومة تعمل على جعل الاقتصاد الوطني يتحرك بشكل ديناميكي وتلقائي تبعا لتغير الظروف الاقتصادية المحلية والدولية (من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وسياسة الخصخصة)، إلا أنها تقوم بتوجيه الاقتصاد إلى المسار الذي يتماشى مع الأهداف الوطنية وأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال عمليات التخطيط الاقتصادي وحزمة التشريعات والقوانين المحلية الملائمة لهذه الأهداف، وبما أن القطاع الصناعي يعد أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني فإنه يتأثر إلى حد بعيد بهذه الإجراءات، وسنستعرض أهم المؤثرات على القطاع الصناعي من خلال:

3-5-1 التخطيط الاقتصادي والخطط التنموية

تعتبر عملية التخطيط الاقتصادي من أهم المرتكزات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والوطنية، وفيما يلي خطط التنمية خلال فترة الدراسة التي جاءت استكمالا للخطط التنموية خلال الفترة التي سبقت فترة الدراسة:

أ- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1981-1985):

جاءت الخطة الخمسية (1981-1985) لتستكمل مسيرة التنمية، وقد تم تقييم انجازات الخطة المتعلقة بقطاع الصناعة على النحو التالي (وزارة التخطيط، 1990):

بلغ معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة خلال فترة الخطة 4.9% بالأسعار الثابتة لعام 1980، فقد ارتفع الدخل المتحصل من قطاع الصناعة والتعدين من 167.1 مليون دينار عام 1980 إلى 211.8 مليون دينار عام 1985، وبلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات في قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة حوالي 599 مليون دينار مقابل 759 مليون دينار استهدفتها الخطة بنسبة انجاز تعدت 78.9% من المستهدف، وقد عكست هذه النسبة ارتفاع الأسعار والتضخم وليس انجازا فعليا في أهداف الخطة.

ومن بين الاستثمارات خلال الأعوام (1981-1985) شكلت استثمارات القطاع العام 58.4 مليون دينار مقابل 42 مليون دينار كانت مستهدفة في سنوات الخطة، بينما

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكلت استثمارات القطاع العام والخاص المختلط ما مجموعه 540 مليون دينار مقابل 716.8 مليون دينار استهدفتها خطة التنمية.

تم خلال فترة الخطة منح 681 رخصة لإقامة مصانع برأس مال قدره 125486 مليون دينار، فيما ارتفعت الصادرات الصناعية بالأسعار الجارية من 96.6 مليون دينار عام 1980 إلى 213.7 مليون دينار عام 1985 بنسبة نمو قدرها 17.2% مقابل نسبة نمو بلغت 21.4% لإجمالي الصادرات السلعية.

كما أن قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك التجارية قد ارتفعت من 73 مليون دينار عام 1980 إلى 189.2 مليون دينار عام 1985، فيما ارتفع رصيد قروض بنك الإنماء الصناعي من 18.1 مليون دينار عام 1980 إلى 41.6 مليون دينار عام 1985، وبلغ عدد القروض الموافق عليها خلال فترة الخطة 457 قرضا بلغت قيمتها 39.18 مليون دينار و1277 قرضا لمنشآت حرفية بلغت قيمتها 3.77 مليون دينار خلال سنوات الخطة.

ب- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986-1990):

بشكل مماثل جاءت هذه الخطة للاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية القدرات المحلية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية من 1767.7 مليون دينار عام 1985 إلى 2463.7 مليون دينار في نهاية عام 1990 بنسبة نمو بلغت 39.4%، أما الدخل المتأتي من قطاع الصناعة فقد نما من 295 مليون دينار عام 1985 إلى 555.9 مليون دينار عام 1990، وكذلك زاد عدد الشركات الصناعية من 330 عام 1985 إلى 488 شركة صناعية عام 1990 ارتفع إجمالي رؤوس أموالها من 10.4 مليون دينار عام 1985 إلى 16.7 مليون دينار عام 1990، أما على صعيد العمالة المشتغلة في قطاع الصناعة فقد ارتفع من 55.1 ألف عامل في نهاية عام 1985 إلى 60.3 ألف عامل في نهاية عام 1990، وأيضا فإن الصادرات الصناعية كانت 211.6 مليون دينار في عام 1985 ارتفعت إلى 552.5 مليون دينار عام 1990 بنسبة نمو 161% خلال سنوات الخطة، في حين ازدادت التسهيلات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الائتمانية المقدمة من قبل البنوك التجارية للقطاع الصناعي من 189.3 مليون دينار عام 1985 إلى 236.9 مليون دينار عام 1990 (البنك المركزي، أعداد مختلفة).

ج- برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998):

بعد حدوث أزمة هبوط سعر صرف الدينار الأردني في أواخر عام 1988 عملت الحكومة على تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي للأعوام (1989-1992) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) تزامن مع تطبيق خطة التنمية الاقتصادية للأعوام (1993-1997)، وذلك لإجراء إصلاحات هيكلية واجتماعية للاقتصاد تتعلق بشكل أساسي بالموازنة العامة وميزان المدفوعات، وقد كان الأردن هو الدولة رقم 47 من بين الدول النامية التي تبنت مثل هذا البرنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وقد كانت النتائج التي حققها هذا البرنامج متميزة بالنسبة للظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدول النامية الأخرى التي تبنت برامج مشابهه، فعلى سبيل المثال انخفض عجز الموازنة العامة (قبل المساعدات) من 531.4 مليون دينار عام 1988 والتي شكلت ما نسبته 24% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى 470.9 مليون دينار عام 1989 والتي شكلت نسبة 19.8% من الناتج المحلي الإجمالي (الفانك، 1992).

إلا أن أزمة الخليج حالت دون المضي قدما في تنفيذ هذا البرنامج نتيجة تغير الظروف الإقليمية، وبنظرة طموحة سعى الأردن إلى تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) وتم الاتفاق على برنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام (1992-1998) بعد المفاوضة مع البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) كجهات داعمة للبرنامج (الفانك، 1992).

شهدت فترة تطبيق البرنامج رفع الدعم عن بعض السلع وتخفيض التعرفة الجمركية بشكل كبير على المستوردات، وكذلك ارتفاع أسعار الفوائد، وقد وصفت سياسة البرنامج بأنها تقشفية من أجل تحقيق أهدافه ورفع نسبة المدخرات المحلية. وباستعراض لسنوات تطبيق البرنامج فبالإمكان تقسيمها إلى مرحلتين (السعدي، 2002):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المرحلة الأولى (1992-1995)

تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية خلال هذه السنوات فقد كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 16.1% عام 1992 بينما استهدف البرنامج 3.0%، وتراجع عجز الموازنة إلى قيمة موجبة بلغت 1.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، إلا أن عودة المغتربين من دول الخليج العربي واستثمار مدخراتهم كان لها الدور الأكبر في تحقيق معدلات النمو سابقة الذكر.

المرحلة الثانية (1996-1998)

اتسمت هذه الفترة بانخفاض وتراجع معدلات النمو وابتعادها عن المتوقع ضمن إطار البرنامج، فقد وصلت أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة عام 1997 إلى 3.1% وفي عام 1998 وصلت إلى 2.9%، وتلك النسب منخفضة بشكل كبير مقارنة بالنسب خلال المرحلة الأولى، أما بالنسبة للعجز في الميزان التجاري فقد تفاقمت المشكلة، فبلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 30.9% عام 1997 بينما استهدف البرنامج أن تنخفض إلى 14.1% لذلك العام.

امتدت تأثيرات البرنامج إلى جميع قطاعات الاقتصاد نظرا لشموليته، فتراجعت رؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة من 155 مليون دينار عام 1995 إلى 24 مليون دينار عام 1998، مما يشير بوضوح إلى التأثر الكبير لقطاع الصناعة بسياسات البرنامج الاقتصادية، والتي تنوعت بين رفع أسعار الفوائد والإبقاء على الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج وتخفيضها على المستوردات، مما أضعف قدرة قطاع الصناعة على الإنتاج والمنافسة تحت هذه الظروف.

د – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997):

تم وضع أسس هذه الخطة بعد تعرض الاقتصاد الوطني لهزات متتابعة على المستوى المحلي والإقليمي خلال الأعوام (1988-1991) من تراكم أعباء المديونية الخارجية إلى عجز الموازنة العامة ونفاد احتياطي العملات الصعبة وانحسار الطلب على المنتجات الأردنية، فكان لابد لأهداف الخطة التنموية الجديدة أن تحاكي هذه التغيرات وتضع آلية جديدة للتعامل معها (وزارة التخطيط، 1997).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد كان المتحقق من الأهداف بعد تطبيق الخطة أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي باسعار الأساس من 3128.9 مليون دينار في عام 1993 إلى 4451.3 مليون دينار في نهاية عام 1997 أي بنسبة 42.26%، أما بالنسبة لقطاع الصناعة تحديدا فقد ازدادت قيمة الناتج الصناعي من 642.4 مليون دينار في نهاية عام 1992 لتصل إلى 909.3 مليون دينار في عام 1997 بأسعار الأساس بنسبة نمو قدرها 41.54%، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لم ترتفع سوى 0.1% خلال سنوات الخطة، كما وأن نسبة الصادرات الصناعية قد كانت 85.2% إلى الصادرات الكلية في نهاية عام 1992 انخفضت إلى 83.0% مع نهاية عام 1997، في حين ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية من 285.8 مليون دينار في عام 1993 إلى 590.5 مليون دينار في نهاية عام 1997 أي أن نسبة نمو التسهيلات الائتمانية خلال سنوات الخطة قد كانت 106.6%، أما في ما يتعلق بعمالة القطاع الصناعي فقد زادت بأكثر من الضعف أيضا إذ ارتفع من 68.4 ألف عامل في السنة الأولى للخطة ليصل إلى 141.4 ألف عامل في نهاية السنة الأخيرة للخطة، وعلى العكس من ذلك فقد انخفض عدد الشركات الصناعية المسجلة من 813 شركة برأس مال قدره 101 مليون دينار في نهاية عام 1992 ليصل إلى 306 شركة برأس مال قدره 50.1 مليون دينار (البنك المركزي، أعداد مختلفة).

هـ- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003):

أتت هذه الخطة آنذاك لتكمل وتجسد ما يصبو إليه الأردن في تحرير الاقتصاد وتشجيع وتنمية دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (وزارة التخطيط، 2003).

بعد تطبيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (1999-2003) فقد كانت أهم الانجازات زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار الأساس من 4720.2 مليون دينار في عام 1999 إلى 6301.3 مليون دينار عام 2003 بنسبة نمو بلغت 33.5%. وفيما يخص الإنجازات المتعلقة بقطاع الصناعة فقد ازدادت قيمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإنتاج الصناعي من 1033.6 مليون دينار بأسعار الأساس في عام 1999 إلى 1435.9 مليون دينار في عام 2003 أي بنسبة نمو بلغت 38.9%، في حين ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من 881.3 مليون دينار بأسعار الأساس في عام 1999 إلى 1518.4 مليون دينار في عام 2003 محققة نسبة نمو قدرها 72.3%، أما على صعيد العمالة المشتغلة في قطاع الصناعة فقد ازداد عدد الأيدي العاملة من 154.1 ألف عامل في عام 1999 إلى 159.9 ألف عامل في عام 2003 محققا نسبة نمو بلغت 3.8%. ومن حيث عدد الشركات الصناعية المسجلة فكان 387 شركة في عام 1999 ازداد ليصل 704 شركة صناعية في نهاية عام 2003 بنسبة نمو قدرها 81.1%، وفيما يتعلق برؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة فقد انخفض بنسبة (12.9%) حيث كان 24 مليون دينار في عام 1999 وانخفض إلى 20.9 مليون دينار في عام 2003 (البنك المركزي، أعداد مختلفة).

و- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2004):

جاءت هذه الخطة بما يتماشى مع طموحات جلالة الملك عبد الله الثاني باندماج الاقتصاد الأردني في الاقتصاد العالمي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي سعيا للتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني (وزارة التخطيط، 2006).

في ضوء العمل الجاد على تحقيق أهداف هذه الخطة والتسهيلات والحوافز الموضوعة من أجل ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار الأساس من 6301.3 مليون دينار في عام 2004 إلى 8853 مليون دينار مع نهاية عام 2006 بنسبة نمو وصلت إلى 40.5%، كما أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ارتفعت من 1435.9 مليون دينار في عام 2003 لتصل إلى 2177.9 مليون دينار في عام 2006 محققة نسبة نمو قدرها 51.7%، أما على صعيد الصادرات الصناعية فقد ازدادت من 1518.4 مليون دينار في نهاية عام 2003 إلى 2606.7 مليون دينار عام 2006، أما على صعيد أعداد الشركات الصناعية فقد كانت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

704 شركة في نهاية عام 2003 ارتفع عددها بأكثر من الضعف ليصل إلى 1425 شركة صناعية في نهاية عام 2006، وارتفعت رؤوس أموال هذه الشركات من 20.9 مليون دينار في نهاية عام 2003 لتصل إلى 176.4 مليون دينار في نهاية عام 2006 بنسبة نمو 744%.

وخلال سنوات الخطة فقد ازدادت القوى العاملة المشتغلة في هذا القطاع من 159.9 ألف عامل في نهاية عام 2003 ليصل إلى 190.1 ألف عامل في نهاية عام 2006، أما على صعيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة من قبل البنوك التجارية فقد وصل إلى 1413.8 مليون دينار في نهاية عام 2006 محققا زيادة مقدارها 440.8 مليون دينار خلال سنوات الخطة، كما ارتفع عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار من 261 مشروع قيمتها 239.5 مليون دينار في نهاية عام 2003 لتصل إلى 520 مشروع برأس مال قدره 1489.9 مليون دينار في نهاية عام 2006 (البنك المركزي، 2007)

عمدت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد من المعوقات التي تحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي وعلى جميع المستويات والتخلص منها إن أمكن، وقد تشابهت جميع الخطط التنموية من حيث مضامينها وأهدافها إلى حد بعيد، وامتازت الخطط التنموية بالحث على استخدام المعرفة التكنولوجية الحديثة في شتى المجالات واستحداثها من خلال عمليات البحث والتطوير، وأشارت أيضا إلى ضرورة تشغيل الموارد المتاحة بما يتناسب وتقليل الهدر فيها.

نجحت خطط التنمية في تحقيق العديد من أهدافها ولكن بشكل جزئي، فلم يتم تحقيق كل الأهداف الموضوعة لكل خطة بشكل كامل وفي بعض الأحيان عدم تحقيق الهدف أو جزء منه، وهذا يشير إلى عدم استغلال عناصر الإنتاج بشكل اقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فهذا يفيدنا أنه لا يوجد تقيد بسياسات الخطط وتنفيذ أنظمتها بشكل دقيق.

لقد تم وضع الخطط السابقة لتعمل على خلق تنمية مستدامة بشكل متناسق بين جميع القطاعات الاقتصادية والفروع القطاعية، ولكن يلاحظ من خلال تقييم إنجازات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخطط وجود اختلالات بين الفروع القطاعية، فمثلا قد نجد أن الدخل المتأتي من قطاع الصناعة قد ارتفع في حين أن رؤوس أمواله وأعداد شركاته قد انخفض، وبالتالي تزايد أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض الاستثمارات فيه وبالتالي تراجعه على المدى الطويل.

ويلاحظ كذلك أن خطط التنمية تفتقر إلى المتابعة الدقيقة والمستمرة أثناء تطبيقها وإلى تعديل أي خلل في أجزاءها عند ظهوره، كما وأنه يوجد تأخر في تقييم إنجازات الخطط وإعداد تقارير سنوية لإنجازاتها.

3 – 5 – 2 سياسات التصنيع

مع بداية السبعينات ثقل عجز ميزان المدفوعات نتيجة نمو المستوردات بشكل كبير بالإضافة إلى تذبذب حجم الصادرات الوطنية ونموها بنسب ضئيلة، حيث عجزت عن توفير العملات الأجنبية لتغطية قيمة المستوردات، وقد أدى هذا إلى تفاقم مشكلة العجز في ميزان المدفوعات مما اضطر الحكومة إلى البحث عن وسيلة تكبح وتخفض العجز الحاصل في ميزان التجارة الخارجية.

أولا: إستراتيجية إحلال المستوردات (Import Substitution Strategy)

كان لابد للأردن أن يجد طريقة للتخفيف من العبء الذي أثقل كاهل الاقتصاد، وبما أن التصنيع هو أساس عملية التنمية والمحفز الرئيسي للنمو، فكان أن اتخذت الحكومة قرارا بإتباع إستراتيجية إحلال المستوردات منذ بداية السبعينات والتي تضمنتها الخطة التنموية الثلاثية (1975–1973) كمسار لإصلاح الخلل في هيكل الاقتصاد (الشريف، 1995)، إن إحلال المستوردات يعني أن ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل أو أن ننتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج (Winston, 1967)، عملت هذه الإستراتيجية على تصنيع بعض السلع التي يمكن تصنيعها محليا لتحل محل السلع المستوردة، بالإضافة إلى توفير حماية لهذه السلع من خلال فرض تعرفه جمركية عالية على السلع المستوردة المشابهة لها أو منع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

استيرادها، وذلك بهدف تنويع هيكل القطاع الإنتاجي والتخلص من مشكلة عدم توافر العملات الصعبة وعجز ميزان المدفوعات، ولا يخفى أن الوفر المتحقق في العملات الأجنبية نتيجة إحلال المستوردات من السلع الاستهلاكية والمواد الأساسية يستخدم في تمويل المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة من أجل عملية التنمية، هذا واستمر تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات حتى أواخر الثمانينات.

بشكل عام نجح الأردن في تطبيق هذه السياسة خلال الفترة (1979-1983)، إذ بلغ إجمالي الوفر المتحقق من النقد الأجنبي 67.5 مليون دينار عام 1983، إلا أن هذا النجاح لم يكن حليفا لجميع الصناعات، فإحلال صناعات المواد الغذائية وصناعات الورق والمنتجات الورقية، وصناعة الكيماويات وتكرير البترول والمنتجات المعدنية الأساسية كان ناجحا وحقق وفرا في النقد الأجنبي مقداره 88.6 مليون دينار عام 1983، ويلاحظ أن هذه الصناعات لا تعتمد على تكنولوجيا متقدمة، في حين أن إحلال صناعات المشروبات والتبغ ومنتجات المطاط والماكينات الكهربائية وغير الكهربائية لم يكن ناجحا خلال نفس الفترة وأدى إلى فقدان 21.1 مليون دينار من النقد الأجنبي عام 1983. أما الفترة (1984-1987) فلم تكن هذه السياسة فعالة لأن نمو المستوردات من بعض الصناعات التي تم إحلالها فاق النمو في منتجاتها، فحققت نتائج سلبية انعكست على الاقتصاد بالنسبة لمجمل الصناعات التي تم إحلالها، فبلغ مقدار النقد الأجنبي المتسرب 13.7 مليون دينار عام 1987 (خليل، 1995).

إن سياسة إحلال المستوردات أثرت سلبا على النمو الاقتصادي، وأدت إلى تخفيض قدرة الصناعات الأردنية على المنافسة بسبب انخفاض جودتها، وقد نتج ذلك عن اعتماد المنتجين على جدار الحماية الجمركية الذي وضعته الحكومة مما أدى إلى جعل المستهلك يفقد ثقته بالصناعة الوطنية، كما وإن معدل نمو المستوردات فاق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نظرا لأن عملية إحلال المستوردات اعتمدت على استيراد السلع الرأسمالية والوسطية (الشريف، 1995).

إن من الجدير بالذكر أن سياسة إحلال المستوردات كان لها أثر ايجابي على تطور ونمو قطاع الصناعة التحويلية وبدرجة كبيرة (الهزايمة، 1993)، وتعتبر هذه النتيجة منطقية ومعقولة حيث أن هذه السياسة تنطوي على إنشاء وإقامة صناعات جديدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: سياسة تشجيع الصادرات (Export Promotion)

بعد أن أخفقت سياسة إحلال المستوردات في تحقيق الأهداف المرسومة، وانعكس تطبيقها بأثر سلبي على النمو الاقتصادي وازدياد حجم المستوردات وعجز ميزان المدفوعات، اتجه صناع القرار السياسي والاقتصادي لسياسة تشجيع الصادرات كإجراء لتصحيح مسار الاقتصاد إيمانا بالدور الرئيسي للصادرات بتوفير العملات الأجنبية، وقد تم البدء بتطبيق هذه السياسة بعد حدوث أزمة انخفاض سعر صرف الدينار، ويمكننا القول بأن هذه السياسة كانت الخطوة الرئيسية الأولى باتجاه الانفتاح الاقتصادي والمؤشر الأساسي على انخراط الأردن في الاقتصاد العالمي.

تقوم سياسة تشجيع الصادرات على تقديم الدعم للصادرات وزيادة حجمها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، من خلال تقديم الإعفاء الضريبي على إجمالي الصادرات أو إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية، وتركز هذه السياسة على دعم الصادرات من المنتجات الصناعية والزراعية بشكل أساسي دون المواد الخام والأولية.

في إحدى الدراسات التي تناولت تقييم سياسة تشجيع الصادرات في الأردن (خليل، 1995)، وجدت ارتفاعا في قيمة الصادرات الوطنية من 49.5 مليون دينار عام 1976 إلى 633.7 مليون دينار عام 1992، وكان متوسط معدل نموها السنوي 18.3% خلال الفترة 1976–1992، ومن ناحية تركز الصادرات الوطنية فقد كانت تتركز في السلع الاستهلاكية والمواد الخام توزعت جغرافيا بشكل كبير في أسواق الدول العربية، هذا وكانت نسبة إجمالي الصادرات الوطنية إلى الناتج القومي الإجمالي خلال السنوات (1976–1992) منخفضة وقد حققت أعلى نسبة لها في عام 1990 حيث كانت 25.8%، كما وأن إيرادات الصادرات لم تشكل سوى 23.3% من قيمة المستوردات، ويضاف إلى ذلك عدم استقرار حجم الصادرات الوطنية، ويعود ذلك إلى تقلب أسعار المواد الخام عالميا التي شكلت الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية حيث بلغت 72.7% عام 1989 و57.4% عام 1992، وقد انعكس تذبذب حجم الصادرات على النمو الاقتصادي بشكل سلبي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-5-3 حزمة التشريعات والقوانين

لم يغفل المشرع الأردني عن وضع القوانين والتنظيمات التي تعمل على تنظيم وتوجيه القطاع الصناعي وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين والعاملين فيه، بحيث تعمل على توفير بيئة قانونية وشرعية جاذبه للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ومن بين القوانين التي ترتبط بقطاع الصناعة بشكل أساسي (وزارة الصناعة والتجارة، 2008):

1- قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم 32 لعام 1984

2- قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم 59 لعام 1985

3- قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية رقم 14 لعام 2000

4- قانون المواصفات والمقاييس رقم 22 لعام 2000

5- قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم 32 لعام 2000

6- قانون الاستيراد والتصدير رقم 21 لعام 2001

7- قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة رقم 53 لعام 2003 (مؤقت)

8- قانون الاستثمار رقم 68 لعام 2003 (مؤقت)

9- قانون تطوير المشاريع الاقتصادية رقم 72 لعام 2003

10- قانون حماية الإنتاج الوطني رقم 21 لعام 2004

11- قانون المنافسة رقم 33 لعام 2004

12- قانون غرف الصناعة رقم 10 لعام 2005

3-5-4 الاتفاقيات الدولية والتجارية

إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ينطوي على مخاطر جمة كمواجهة التكتلات الاقتصادية ومنافسة السلع عالية الجودة في الأسواق العالمية خاصة لبلد نامي كالأردن، ولم يغفل واضع السياسة الاقتصادية الأردنية عن مثل هذه المخاطر عندما بدأ بتطبيق سياسة الانفتاح بشكل كبير منذ بداية التسعينات، وللحيلولة دون التعرض لهذه المخاطر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومجابهة أزمات مع الدول فقد قام بتوقيع عددٍ من الاتفاقيات الدولية من أجل الاستفادة من مزاياها، ولا يخفى الجهد المبذول من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله من أجل الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والترويج الاقتصادي للأردن.

1- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Great Arab Free Trade Area)

في إطار سعي الدول العربية للوصول إلى تكامل اقتصادي مشترك فيما بينها، والذي كان ينادى به في معظم اللقاءات والمؤتمرات العربية فقد تم تحقيق هذه الغاية بتاريخ 1997/2/19، إذ أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في جلسته التاسعة والخمسين في القاهرة عن توقيع اتفاقية بعضوية سبعة عشر (17) دولة عربية لإقامة منطقة تجارية حرة بينها سميت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، وذلك بهدف تحرير التجارة السلعية بين الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود والرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على الصادرات والمستوردات بشكل تدريجي خلال عشر سنوات تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ والذي كان 1998/1/1، وكذلك معاملة منتجات الدول الأعضاء معاملة المنتجات المحلية لكل دولة بدون تفرقة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية، واشترطت الاتفاقية لاعتبار السلعة عربية أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاج السلعة في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند تمام إنتاجها من مكون محلي عربي.

وقد تم الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل لتجارة السلع من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل بين جميع الدول الأعضاء بتاريخ 2005/1/1 باستثناء السودان واليمن باعتبارها دولا أقل نموا (وزارة الصناعة والتجارة، 2008).

2- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

وقع الأردن في عام 1977 اتفاقية تعاون اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، ولكن إثر إعلان برشلونة عام 1995 فقد تفاوض الأردن على توقيع اتفاقية جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي وتم توقيعها في 1997/11/24 لتحل محل اتفاقية التعاون لعام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1977، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة منطقة حرة بين الجانبين بعد مرور 12 عام على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/5/1.

تضمنت الاتفاقية 107 مواد تعمل على تنظيم عملية التجارة البينية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وتم تقسيم السلع إلى زراعية وصناعية وتنظيم حركة انتقالها ضمن المواد (29-6)، ويلتزم الطرفان من خلال هذه المواد بعدم فرض أي رسوم جديدة أو ضرائب على السلع المتبادلة والتخفيض التدريجي للرسوم المفروضة حاليا خلال مدة أقصاها 12 عاما مع الالتزام بأحكام اتفاقية الجات (General Agreement on Tariffs and Trade)، وبالنسبة للسلع الصناعية المصدرة من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي تعفى فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ من أي رسوم جمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل، وهذا يعطيها ميزة تنافسية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية، أما فيما يخص مستوردات الأردن من منتجات الاتحاد الأوروبي فيتم تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عليها فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ باستثناء بعض السلع يتم تفكيك الرسوم عليها ضمن جداول زمنية محددة، كما وضمنت بنود الاتفاقية حق المتضرر من سياسة الإغراق باتخاذ إجراءات وتدابير بحق الطرف الآخر وفقا لأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO).

وتناولت المواد (79-30) من الاتفاقية حقوق تأسيس الشركات في أسواق كلا الطرفين وتنظيم المدفوعات وحرية انتقال رؤوس الأموال والأرباح والمنافسة التجارية، كما وتم التطرق لمجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين، وبموجب الاتفاقية يوفر الاتحاد الأوروبي الدعم للأردن لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية وبخاصة الصناعة من خلال التعليم والتدريب والمعرفة العلمية والعملية، وخصصت المادتين 66 و67 لتحديث القطاع الصناعي الأردني ومعالجة المشاكل الهيكلية فيه وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، ونظرا لحرص الأردن على تطبيق مبادئ الشراكة فقد حصل خلال الفترة (2003-1999) على مبلغ 423 مليون يورو ضمن برنامج (Mennonite Economic Development Association) الذي تقدمه مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2003 تلقى الأردن مساعدات من المفوضية بقيمة 47 مليون

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يورو خصص منها لبرنامج تحديث الصناعة الأردنية إجادة (Euro-Jordanian Action for the Development of Enterprise) 12 مليون يورو (النعيمات والبخيت، 2005).

3- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones)

بعد توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قبول دخول منتجات بعض المناطق الصناعية الأردنية إلى السوق الأمريكي معفاة من الرسوم الجمركية وبدون تحديد لكمياتها، وجاءت هذه المبادرة في تشرين ثاني 1996 لدعم التعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، واشترطت الاتفاقية في السلع المصدرة إلى السوق الأمريكي أن تحقق قيمة مضافة قدرها 35% من المواد الداخلة في إنتاجها استخدم فيها بحد أدنى 8% من مدخلات إنتاج إسرائيلية و11.7% مدخلات إنتاج أردنية، أما النسبة المتبقية 15.3% من مدخلات الإنتاج يكون مصدرها إما المناطق الصناعية الأردنية أو إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الضفة الغربية وقطاع غزة (السعدي، 2002).

4- اتفاقية انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعتبر سياسة التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي التي انتهجها الأردن منذ بداية التسعينات نقطة تحول تاريخية في مسار الاقتصاد الأردني، وكانت الخطوة المهمة في عملية الانفتاح الاقتصادي انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).

تهدف منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى رفع المستوى المعيشي والدخل وزيادة مستويات التشغيل وزيادة حجم التجارة الخارجية والإنتاج لأعضاء المنظمة، وذلك بإزالة الرسوم الجمركية والعوائق الفنية وتحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية يسهل التعامل معها ومن ثم إزالتها، وكذلك تهدف إلى مساعدة المنتجين والمصدرين والمستوردين على القيام بأعمالهم بحرية شريطة عدم وجود آثار سلبية نتيجة قيامهم بهذه الأعمال، وتدور المحاور الرئيسية للاتفاقية حول محاور ثلاثة هي تجارة السلع وتجارة الخدمات وأخيرا حقوق الملكية الفكرية (السعدي، 2002).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

لقد تطلب انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عمل إصلاحات هيكلية في بنية الاقتصاد والتشريعات والأنظمة الداخلية المتعلقة بتجارة السلع والخدمات والضرائب والرسوم الجمركية وقطاع الزراعة وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تعديل قوانين حماية الإنتاج المحلي والمواصفات والمقاييس لضمان الجودة، وكذلك رسوم الصادرات والواردات وأنظمة استثمارات غير الأردنيين، وأصبح الأردن عضوا في منظمة التجارة العالمية (WTO) ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2000/4/11 ليصبح الأردن الدولة رقم 136 التي تنظم لهذه المنظمة (وزارة الخارجية، 2008).

وقد ألزم توقيع الأردن على هذه الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية في مجال تجارة السلع لتكون كحد أعلى 30% في عام 2000 ثم تخفض إلى 25% في عام 2005 كحد أعلى، ويستمر التخفيض التدريجي ليصبح في عام 2010 كحد أعلى 20%، واستثني من ذلك بعض السلع الصناعية ذات الحساسية العالية للرسوم الجمركية مثل السيارات والأدوات الكهربائية وبعض أنواع السلع الزراعية كالبندورة وزيت الزيتون لتبقى عند سقف جمركي بحد أعلى يصل إلى 30%، كما تم ربط بعض السلع الزراعية بسقف جمركي أعلى في بعض أشهر السنة مثل الحمضيات والعنب والتين يصل إلى 50%، وتم استثناء بعض السلع الصناعية والإبقاء على نسب جمركية عالية تصل إلى 200% كصناعات الكحول وبعض أنواع التبغ نظرا لأهميتها النسبية في الصناعات المحلية، في حين التزم الأردن بتحرير تجارة الخدمات ليتسنى لمنتجي الخدمات الأعضاء في المنظمة النفاذ إلى السوق الأردني، حيث يظهر جليا دور قطاع الخدمات في جذب الاستثمارات الأجنبية إذ أن استقطابها يتطلب توافر خدمات ملائمة لها كالخدمات المالية والمصرفية والبنى التحتية الأساسية، علاوة على ذلك فقد التزم الأردن في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية إذ أن دخول الاستثمارات الخارجية يتطلب حماية العلامات التجارية لها وكل ما يتم إدخاله عن طريق هذه الاستثمارات من براءات اختراع وتكنولوجيا والبحث والتطوير الذي تقوم به.

هذا وتتضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) جانبا منفصلا لمكافحة سياسات دعم الصادرات والإغراق من خلال إجراءات وتدابير معينة كفرض نظام الحصص (Quotas)، إضافة إلى أن بنود الاتفاقية تسمح بإبقاء رسوم جمركية بنسب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منخفضة وهذا يعني عدم إزالة الرسوم الجمركية بشكل كامل (وزارة الخارجية، 2008).

5- اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن ودول اتفاقية التجارة الحرة الأوربية EFTA

إيمانا بمبدأ الأردن الراسخ في التواصل مع دول العالم وتوثيق الصلات معها، فقد وقع الأردن اتفاقية مع دول رابطة الاتحاد الأوروبي(Europe Free Trade Agreement) والتي تضم كل من سويسرا ولخنشتاين وأيسلندا والنرويج في 2001/6/21، وذلك من أجل إقامة منطقة تجارية حرة مع هذه الدول تعمل على رفع مستوى التبادل التجاري بين الجانبين، وتهدف الاتفاقية أيضا لدعم الجهود المبذولة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول أوروبا ودول حوض المتوسط، وإضافة إلى التجارة السلعية غطت الاتفاقية جوانب أخرى متعددة كحقوق الملكية الفكرية والخدمات، هذا وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2002/1/1.

تكمن فائدة الأردن من هذه الاتفاقية في دخول صادراته الصناعية إلى دول (EFTA) معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما يتم تخفيض الرسوم الجمركية على مستوردات الأردن الصناعية من دول (EFTA) بشكل تدريجي حسب ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تخفض الرسوم عليها خلال أربع سنوات، بينما تخفض الرسوم الجمركية على المجموعة الثانية خلال ثماني سنوات تبدأ بعد مرور أربع سنوات على سريان الاتفاقية، أما المجموعة الثالثة فيتم التفاوض في إزالة الرسوم عليها بعد مرور أربع سنوات من سريان الاتفاقية وذلك لحساسيتها كصناعات الملابس والسجاد، وبالنسبة لقواعد المنشأ فقد أتاحت الاتفاقية تراكم المنشأ القطري بين الأردن وجيرانه الموقعين على اتفاقيات مماثلة للاستفادة من التكامل الاقتصادي الإقليمي ورفع مستوى الصادرات الأردنية (وزارة الخارجية، 2008).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

6- اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطورا كبيرا في العلاقات الأردنية الأمريكية والتعاون بين البلدين لا سيما في المجالات الاقتصادية، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المالية والفنية لدعم وتطوير الاقتصاد الأردني، ونتيجة علاقة الصداقة الوطيدة بين البلدين فقد أتيحت للأردن فرصة توقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة بين البلدين خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات، تبدأ منذ تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع والخدمات على فترات متفاوتة حسب نسب التعرفة الجمركية المفروضة عند توقيع الاتفاقية، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 2000/10/24 ودخلت حيز النفاذ في 2001/12/17، وقد هدفت الاتفاقية إلى رفع مستوى المعيشة وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل ورفع القدرات الإنتاجية وزيادة تنافسية السلع والخدمات للبلدين على المستوى الدولي، وبهذا فقد كانت الأردن الدولة الرابعة على مستوى العالم التي توقع هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية والأولى على المستوى العربي، وتفتح الاتفاقية السوق الأمريكية (من أكبر الأسواق العالمية) أمام المنتجات الأردنية.

ترتكز الاتفاقية التي تضمنت 19 مادة في طياتها على المادة 24 من اتفاقية الجات (GATT) والمادة 5 من اتفاقية الجاتس (General Agreement of Trade in Services)، وقد شملت الاتفاقية كامل التجارة السلعية والخدمية البينية، وكان لحقوق الملكية الفكرية والعمل والبيئة نصيب كبير من بنود الاتفاقية شددت على ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين الخاصة بها، وقد سمحت الاتفاقية بتعليق الرسوم الجمركية أو فرض رسوم جديدة على المستوردات لمواجهة سياسة الإغراق في حال تعرض المنتجات الوطنية لكلا البلدين بأضرار كسياسة حمائية، وفيما يخص قواعد المنشأ كانت بنود الاتفاقية صارمة على مستوردات الولايات المتحدة الأمريكية من الأردن، بحيث يتوجب أن لا تقل نسبة المحتوى المحلي المضاف عن 35% مع إمكانية دخول ما مقداره 15% من القيمة المقدرة للسلعة من منشأ أمريكي وذلك لتشجيع الاستفادة من المستوردات الأمريكية.

كما تعرضت بنود الاتفاقية إلى جوانب التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم الدعم الفني والمالي للأردن باعتباره اقتصاد في طور النمو، كما سمحت الاتفاقية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للتجار والمستثمرين الأردنيين بالدخول إلى الولايات المتحدة باعتبارهم مؤهلين لذلك (النعيمات والبخيت، 2005).

7- اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة

تعتبر سنغافورة من بين الدول التي ترتبط مع الأردن بعلاقات الصداقة، ولتعزيز علاقة الصداقة والعلاقة الاقتصادية بين البلدين فقد تم إقامة منطقة تجارة حرة بينهما بتاريخ 2004/5/16 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2005/8/22، وذلك لرفع المستوى التجاري للبلدين في مجال تجارة السلع والخدمات واستغلال إمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط معها الدولتان باتفاقيات تجارة حرة.

سمحت الاتفاقية بدخول الصادرات الأردنية إلى السوق السنغافوري معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل منذ لحظة دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فيما يتم تخفيض الرسوم الجمركية على مستوردات الأردن من سنغافورة بشكل تدريجي خلال فترات تتراوح بين (5-10) سنوات، كما وعالجت بنود الاتفاقية قضايا حماية السلع المحلية التي تواجه الإغراق في حال تضررها أو مستوردات مدعومة، وتمت الإشارة إلى تحرير تجارة الخدمات ومن ضمنها خدمات البحث والتطوير والخدمات المتعلقة بمجالات التصنيع، وكان هناك نصيب للتعاون بين البلدين في مجالات الخدمات المالية والنقل بكافة أشكاله (وزارة الصناعة والتجارة، 2008).

8- اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية (أغادير)

انبثقت هذه الاتفاقية عن توصيات مؤتمر برشلونة 1995 حول العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط، ضمت الاتفاقية عضوية أربعة دول عربية هي الأردن ومصر وتونس والمغرب حيث صادقة على الاتفاقية بتاريخ 2004/3/25، وهدفت الاتفاقية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010، حيث أن بنود الاتفاقية نصت على إزالة الرسوم الجمركية والمعوقات الكمية عن التجارة بين الأطراف المصادقة على الاتفاقية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما عالجت قضايا التفكيك الجمركي وتجارة الخدمات وقواعد المنشأ والمعاملات المالية والصناعات الوليدة وسياسة الدعم والإغراق وحقوق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملكية الفكرية تماشيا مع أحكام منظمة التجارة العالمية (WTO)، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الدول الموقعة على الاتفاقية والسماح لسلعها بالدخول إلى الأسواق الأوروبية مستفيدة من تراكم المنشأ بين الدول العربية.

وفي سبيل قيام هذه الاتفاقية فقد تلقت دعما سياسيا وماليا مقداره 4 ملايين يورو من المفوضية الأوربية من خلال برنامج (MEDA) ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2006/7/6، (النعيمات والبخيت، 2005، البنك المركزي، 2006).

3-5-4-1 آفاق الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الأردنية

أولا: تقليل حدة مخاطر الانفتاح

حسب حجم الاقتصاد الأردني بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص فإن اتفاقيات التعاون الاقتصادي تساعد على التقليل من حدة مخاطر الانفتاح الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال جدار الحماية الذي توفره هذه الاتفاقيات، فمثلا إعفاء مستوردات الدول الأطراف في الاتفاقيات من السوق الأردنية من كامل الرسوم الجمركية منذ البدء في تطبيق الاتفاقية مع تفكيك الرسوم الجمركية على مستوردات الأردن من الدول الأطراف في الاتفاقية بشكل تدريجي يستمر لسنوات، وهذا يعطي فرصة للمنتجات الأردنية لرفع جودتها والتمكن من منافسة مثيلاتها دوليا.

ثانيا: تطوير الإطار القانوني والتشريعي

إن عقد الاتفاقيات الدولية يتطلب إطار قانوني للمعاملات التجارية والمالية البينية يكون متقارب بين أطراف هذه الاتفاقيات، لذا فقد عمل عقد اتفاقيات تعاون اقتصادي بين الأردن ودول أخرى عديدة على صدور وتعديل الكثير من القوانين والنظم التشريعية الخاصة بقطاع التجارة والصناعة والزراعة وامتد ليشمل حقوق الملكية الفكرية وحماية البيئة، إن وجود مثل هذه القوانين يعمل على تيسير تطبيق بنود هذه الاتفاقيات نظرا لتشابهها في الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات، ومن المهم أيضا أن هذه القوانين تعمل على تسهيل البت في النزاعات الممكن حدوثها في بعض الأحيان مما يوفر حماية مسبقة للمستثمرين في جميع القطاعات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ثالثا: اجتذاب الاستثمارات الأجنبية

ينطوي على قيام الاتفاقيات الدولية نشوء استثمارات فيما بين الأطراف الموقعة عليها، وذلك حسب ما تسمح به بنود الاتفاقيات من انتقال رؤوس الأموال وإنشاء الشركات والمشاريع الاستثمارية، وقد نجح الأردن في اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى القطاع الصناعي خاصة في السنوات القليلة الماضية، فقد أشارت معظم الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها الأردن إلى تطوير ودعم القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، ونتج ذلك عن التسهيلات المقدمة للمستثمرين والبيئة الاستثمارية التي عمل على توفيرها لهذه الاستثمارات.

رابعا: فتح أسواق جديدة

تعمل الدول على حماية منتجاتها وذلك بمنع تداول السلع والخدمات المشابهة لها المنتجة في بلدان أخرى لحماية اقتصاداتها، إلا أن الاتفاقيات الدولية توفر إطارا قانونيا يسمح بالاتجار بالسلع والمنتجات الأجنبية، وقد امتازت جميع الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها الأردن بالسماح للمنتجات الأردنية من الدخول إلى أسواق الدول الأعضاء معفاة من جميع الرسوم الجمركية، إلا أنه يجب الحذر بهذا الشأن فيجب علينا رفع جودة هذه المنتجات لتتمكن من منافسة السلع والمنتجات الدولية، إذ أنه عند الوصول إلى لحظة رفع الرسوم الجمركية عن مستوردات الأردن من السلع المشابهة للمنتجات الوطنية فستميل كفة الرجحان إلى جهة هذه المستوردات إذا لم تكن المنتجات الوطنية تتمتع بمستوى عالي من الجودة.

خامسا: بناء وتعزيز العلاقات الدولية

تعتمد قوة العلاقات بين الدول في أحيان كثيرة على مستوى التعاملات التجارية بينها، حيث أن الدول تسعى للإبقاء على علاقات جيدة سواء أكانت سياسية أو صداقة مع الدول التي ترتبط معها بحجم علاقات تجارية كبيرة لما لذلك من أثر على اقتصادياتها، لذلك فإن الاتفاقيات الثنائية الأردنية تتيح خلق وتوثيق للعلاقات مع الأعضاء الآخرين في تلك الاتفاقيات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

6-3 القطاع الصناعي والتجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على المستوردات (سلع استهلاكية ووسطية ورأسمالية) نظرا لموارده المحدودة، وقد شكلت المستوردات 81% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 2006، وكانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 29% لنفس العام أي أن نسبة التجارة الخارجية في عام 2006 إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت 111.2% (البنك المركزي، 2007).

يبين الجدول (3-5) أن متوسط نسبة تغطية الصادرات الصناعية لتكاليف المستوردات كان 30.6% خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أيضا أن هذه النسبة كانت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض إلى أن استقرت نوعا ما منذ عام 2001 حتى عام 2004، بشكل عام يعود السبب في تذبذب الصادرات إلى الاعتماد على تصدير المواد الخام والسلع الاستهلاكية، أما السبب في ازدياد الصادرات الصناعية فيرجع إلى سياسة تشجيع الصادرات التي اتبعت في أواخر الثمانيات من جهة، وإلى البدء في تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي وقعها الأردن في السنوات العشر الأخيرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (3-5): حجم المستوردات والصادرات الوطنية والتجارة الخارجية ونسب نموها (مليون دينار)

السنة	الصادرات الكلية	المستوردات الكلية	الصادرات الصناعية	التجارة الخارجية	نسبة الصادرات الصناعية للمستوردات	معدل النمو السنوي للصادرات الكلية	معدل النمو السنوي للمستوردات الكلية	معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية	نسبة الصادرات الصناعية للتجارة الخارجية
1985	255.3	1074.4	211.6	1329.7	19.7	--	--	--	15.9
1986	225.6	850.2	182.3	1075.8	21.4	(11.6)	(20.9)	(19.1)	14.3
1987	248.8	915.6	214.0	1164.4	23.4	10.3	7.7	8.2	18.4
1988	325.7	1021.7	295.7	1347.4	28.9	30.9	11.6	15.7	21.9
1989	534.2	1230.1	485.6	1764.3	39.5	64.0	20.4	30.9	27.5
1990	612.3	1725.8	552.5	2338.1	32.0	14.6	40.3	32.5	23.6
1991	598.6	1710.5	510.3	2309.1	29.8	(2.2)	(0.9)	(1.2)	22.1
1992	633.8	2214.0	539.9	2847.8	24.4	5.9	29.4	23.3	19.0
1993	691.3	2453.6	551.2	3144.9	22.5	9.1	10.8	10.4	17.5
1994	793.9	2362.6	702.7	3156.5	29.7	14.9	(3.7)	0.4	22.3
1995	1004.5	2590.3	905.0	3594.8	34.9	26.5	9.6	13.9	25.2
1996	1039.8	3043.6	879.7	4083.4	28.9	3.5	17.5	13.6	21.5
1997	1067.2	2908.1	885.8	3975.3	30.4	20.6	(4.5)	(2.6)	22.3
1998	1046.4	2714.4	881.3	3760.8	32.5	(1.9)	(6.7)	(5.4)	23.4
1999	1051.4	2635.2	924.0	3686.6	35.1	0.5	(2.9)	(2.0)	25.1
2000	1080.8	3259.4	963.4	4340.2	29.5	2.8	23.7	17.7	22.2
2001	1352.4	3453.7	1216.8	4806.1	35.2	25.1	6.0	10.7	25.3
2002	1556.7	3599.2	1415.4	5155.9	39.3	15.1	4.2	7.3	27.4
2003	1675.1	4072.0	1518.4	5747.1	37.3	7.6	13.1	11.5	26.4
2004	2306.6	5799.2	2105.7	8105.8	36.3	37.7	42.4	41.0	26.0
2005	2570.2	7442.9	2295.2	10013.1	30.8	11.4	28.3	23.5	22.9
*2006	2929.3	8187.7	2606.7	11117.0	31.8	14.0	10.0	11.0	23.4
متوسط					30.6				22.4

المصدر: من 1985 إلى 2002 تقرير البنك المركزي، عدد خاص، تشرين أول 2004.

من 2003 إلى 2006 تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي 2007.

*: أرقام أولية

( ) : تعني أرقام سالبة

www.manaraa.com
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعد المستوردات والصادرات الوطنية مؤشرا على انفتاح الاقتصاد، وكذلك فإنها تعتبر مؤشرا على انكشاف الاقتصاد ومدى قدرته على مجابهة المشاكل الاقتصادية، فمن جهة تعد الصادرات درع وقاية للاقتصاد إذ أن تنوعها فيما بين القطاعات الاقتصادية يدل على قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الأزمات التي تلحق بصادرات قطاع معين، أما المستوردات فان تنوعها يدل على ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على إنتاج متطلباته من السلع والخدمات أو ضعف قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع والخدمات المستوردة، والجدول (3-6) يظهر الأرقام الخاصة بكل من المستوردات والصادرات الوطنية بالإضافة إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP) للفترة (2006-1985).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (3-6)

التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي (مليون دينار)

السنة	الصادرات الكلية	نسبة الصادرات إلى GNP	المستوردات الكلية	نسبة المستوردات إلى GNP	التجارة الخارجية	GNP	الانفتاح الاقتصادي
1985	255.3	0.13	1074.4	0.55	1329.7	1965.8	0.67
1986	225.6	0.1	850.2	0.38	1075.8	2223.2	0.48
1987	248.8	0.11	915.6	0.41	1164.4	2236.5	0.52
1988	325.7	0.14	1021.7	0.45	1347.4	2261	0.59
1989	534.2	0.24	1230.1	0.55	1764.3	2234	0.79
1990	612.3	0.24	1725.8	0.68	2338.1	2521.4	0.92
1991	598.6	0.23	1710.5	0.62	2309.1	2736.9	0.84
1992	633.8	0.18	2214.0	0.64	2847.8	3424.3	0.83
1993	691.3	0.18	2453.6	0.65	3144.9	3735.2	0.84
1994	793.9	0.19	2362.6	0.56	3156.5	4206.9	0.75
1995	1004.5	0.22	2590.3	0.56	3594.8	4597.9	0.78
1996	1039.8	0.21	3043.6	0.63	4083.4	4799.9	0.85
1997	1067.2	0.21	2908.1	0.57	3975.3	5090.1	0.78
1998	1046.4	0.18	2714.4	0.48	3760.8	5604	0.67
1999	1051.4	0.18	2635.2	0.46	3686.6	5758.6	0.64
2000	1080.8	0.18	3259.4	0.53	4340.2	6084.6	0.71
2001	1352.4	0.21	3453.7	0.53	4806.1	6471.7	0.74
2002	1556.7	0.22	3599.2	0.53	5155.9	6777.8	0.76
2003	1675.1	0.22	4072.0	0.55	5747.1	7353.6	0.78
2004	2306.6	0.27	5799.2	0.69	8105.8	8320.3	0.97
2005	2570.2	0.27	7442.9	0.8	10013.1	9231.2	1.08
*2006	2929.3	0.28	8187.7	0.78	11117.0	10409.1	1.06

المصدر: من 1985 إلى 2002 تقرير البنك المركزي، عدد خاص، تشرين أول 2004.

من 2003 إلى 2006 تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي 2007.

الانفتاح الاقتصادي (TL)= (المستوردات+الصادرات)/الناتج القومي الإجمالي (GNP)

*: أرقام أولية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يشير الجدول السابق إلى أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للأردن عالي بدرجة كبيرة، ففي عام 1985 كانت نسبة الانفتاح الاقتصادي 67%، وبقيت نسبة الانفتاح الاقتصادي تزداد بشكل متأرجح حتى وصلت 106.8% عام 2006، وقد كانت أدنى نسبة لمؤشر الانفتاح الاقتصادي في عام 1986 والتي بلغت 48% وذلك على الأرجح بسبب تراجع المستوردات إثر إتباع سياسة إحلال المستوردات، ويلاحظ من خلال الجدول أن المستوردات لها الدور الأكبر في زيادة معدل الانفتاح الاقتصادي فقد بلغت نسبة المستوردات في عام 2006 إلى الناتج القومي الإجمالي 78%، أما الصادرات فقد حافظت على نفس النسبة تقريبا من الناتج القومي الإجمالي بعد عام 1989 ولم ترتفع إلا بشكل طفيف جدا، إن ارتفاع نسبة الانفتاح الاقتصادي يعد مؤشرا جيدا على اندماج الاقتصاد الأردني في الاقتصادي العالمي ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن ارتفاع هذا المؤشر يعود بشكل أساسي لارتفاع المستوردات وليس الصادرات، وعليه فإنه يجب العمل على المحافظة على نسبة الانفتاح الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات الوطنية وتخفيض المستوردات.

3-7 المشاكل التي يواجهها قطاع الصناعة الأردني

يواجه الاقتصاد الأردني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص تحديات كبيرة ومؤثرات تحد من عملية النمو والتقدم، والتغلب على هذه المعيقات يتطلب جهودا جبارة من جميع الفعاليات الاقتصادية وعلى مستوى القطاعين العام والخاص، ومن المعيقات التي تقف حائلا دون تقدم القطاع الصناعي ما يلي:

أولا: المؤثرات الخارجية

إن موقع الأردن المتوسط بين قارتي إفريقيا واسيا من جهة ووجوده في قلب الوطن العربي من جهة أخرى يفرض عليه تحديات كبيرة مقابل الامتيازات الإستراتيجية التي يمنحه إياها، وذلك بالإضافة إلى الصراع الدائر بين الدول المحيطة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

به من جهة ثالثة، لقد واجه الأردن أزمة النازحين الفلسطينيين عامي 1948 و1967 مما حمل الاقتصاد الأردني أعباء إضافية، وقد خاض حرب عام 1973 مع الأشقاء العرب وقد أثقل كاهل الاقتصاد بسبب موقعه الاستراتيجي المميز كونه البوابة الرئيسية لفلسطين وأطول خطة مواجهه مع العدو الإسرائيلي، ولم تمض سبع سنوات حتى نشبت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 والتي استمرت تسع سنوات انتهت عام 1989، اتجه القطاع الصناعي أثناء هذه الفترة للتركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية، كما كان لحرب الخليج والحرب على العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أثر سلبي على أداء ونمو القطاع الصناعي عامي 1990 و2003 كعودة المغتربين الأردنيين في الخليج وعجز القطاع الصناعي عن سد احتياجات العائدين الجدد.

ثانيا: المؤثرات الداخلية

يواجه قطاع الصناعة صعوبات داخلية وتحديات جمة من الصعب التغلب عليها بدون وضع استراتيجيات وسياسات حصيفة يتم العمل على تطبيقها بالتعاون بين جميع الفعاليات الاقتصادية والمؤسسات الوطنية ومشاركة أفراد المجتمع، ومن العقبات التي تواجه قطاع الصناعة على المستوى الداخلي:

1 – قلة الموارد الطبيعية

يعتبر الأردن من الدول الفقيرة التي تمتاز بقلة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والتي هي أساس العملية الصناعية، فمعظم مدخلات إنتاج الصناعات المحلية مستوردة كالحديد والنفط والأخشاب وقائمة طويلة من المستوردات الأخرى، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الصناعية في السوق المحلي والسوق الخارجي في حال التصدير مما يضعف من مقدرتها التنافسية أمام السلع الأجنبية الأخرى، وهذا يشكل خطورة كبيرة في وجود التضخم المستورد الذي تصعب السيطرة عليه كما في حالة التضخم الداخلي.

2 – صغر حجم السوق المحلي

تبلغ مساحة الأردن حوالي 91 ألف كيلو متر مربع ويزيد عدد السكان على 5 مليون نسمة، وهذا لا يساعد على الإنتاج الواسع للاستفادة من وفورات الحجم حيث أن حجم الطلب الداخلي على السلع الصناعية قليل، وعملية الإنتاج بقصد التصدير تعني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيادة في تكاليف الإنتاج مما يدفع المنتجين إلى تشغيل المصانع بأقل من الطاقة الكاملة مما يؤدي إلى الهدر في مصادر الإنتاج.

3 – رؤوس الأموال

نتيجة لانخفاض مستوى دخول الأفراد فإن الجزء الأكبر منها يتم إنفاقه على المواد والسلع الاستهلاكية وبالتالي انخفاض نسبة الادخارات بشكل كبير، وهذا يشكل عائقا أمام عمليات الاستثمار التي تعتمد بشكل أساسي على المدخرات الوطنية، فتشير الإحصاءات إلى انخفاض وتذبذب نسب الادخار من سنة لأخرى، وقد شكلت نسبا سالبة في بعض السنوات فقد كانت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالقيمة السالبة (2.9%) و(7.3%) للأعوام 2004 و2005 على التوالي (البنك المركزي، 2007).

4 – ضعف القاعدة الإنتاجية والمقدرة التنافسية

كانت أغلب توجهات القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي وسوق العراق مبتعدا بذلك عن الاستثمار في الصناعات الوسطية والرأسمالية، كما أن نشوء الصناعات تحت سقف الحماية الجمركية قد أضعف من جودتها والعمل على تطويرها لمواجهة السلع المنافسة في الأسواق الدولية.

5 – البحث والتطوير العلمي

تتسم الدول النامية ومن ضمنها الأردن بانخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وهو الأساس في عملية التقدم، حيث أن التصنيع يقوم على الابتكارات والتقنيات الحديثة لإيجاد منتجات جديدة أو تقليل التكاليف ورفع جودة المنتجات الصناعية.

6 – التشريعات والقوانين

يواجه القطاع الصناعي مشكلة طول الفترة الزمنية لاتخاذ الإجراء المناسب في حماية سلعة أو ترخيص المنشأة الصناعية، أو برجوع المستثمر إلى أكثر من جهة لإتمام إجراءات العملية الاستثمارية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4-1 مقدمة

بالرغم من وقوع الاقتصاد الأردني تحت وطأة العديد من المشاكل التي يعاني منها كقلة الموارد الطبيعية والمديونية الخارجية والفقر والبطالة، فقد ارتئ صناع القرار السياسي والاقتصادي وعلى رأسهم جلالة الملك عبد الله الثاني أن إتباع سياسة تجارية خارجية منفتحة على العالم ومجابهة المخاوف هو الحل الأجدى للنهوض بالاقتصاد والتخفيف من أعباء هذه المشاكل، وذلك من خلال تدفق التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال الأجنبية والعربية، وقد اتبعت الحكومة هذه السياسة منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، وقد أثمرت هذه السياسة نتائج طيبة خلال الأعوام الماضية بعد إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وزيادة احتياطي العملات الأجنبية وخاصة في السنوات الأخيرة.

4-2 المناخ الاستثماري في الأردن

يتمتع الأردن بمجموعة من المزايا إلى جانب موقعه الجغرافي الاستراتيجي تجعل منه مجتمعة بيئة ملائمة للاستثمار، فعلاوة على موقعه المتوسط نجد بأن الأردن يتميز بوجود العناصر التالية:

أ_ الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، حيث أن الأردن يتمتع بالاستقرار من الناحية السياسية ونظام الحكم والديمقراطية، ويمتاز بقلة الجرائم والاعتداءات وتطبيق القوانين الأمنية. أما من الناحية الاستقرار الاقتصادي فإن الأردن يتمتع بهذه الميزة نظرا لأنه يعتمد على الكفاءات البشرية بشكل كبير جدا وهي العنصر المنتج للدخل بشكل رئيسي، وبالتالي فإن رؤوس الأموال والاستثمارات تبتعد عن المخاطر وتنجذب إلى البيئة الآمنة لإنشاء مشاريعها الاستثمارية وتنميتها.

ب_ توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، إن اللبنة الأولى في عملية التنمية هي التعليم واكتساب الخبرة والمعرفة من خلال البحث والتطوير، فقد ثابر الأردنيون بناء على إيمانهم الراسخ بأهمية التعليم على طرق باب كل ما هو جديد في العلوم الحديثة لتنمية قدراتهم العلمية، وزيادة مهاراتهم العملية من خلال التدريب وبرامج التأهيل، هذا وينتشر في المملكة عدد كبير من الجامعات والكليات الجامعية المتوسطة ومراكز

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التدريب المهني يرتادها عدد هائل من طلبة العلم والمعرفة ذكورا وإناثا، ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن نسبة الأمية بلغت 9.3% في عام 2006 كما تشير دائرة الإحصاءات العامة وهي نسبة منخفضة جدا على مستوى المنطقة والعالم (دائرة الإحصاءات العامة، 2008).

ج_ البنية التحتية، عمل الأردن على توفير شبكة من الخدمات الأساسية والمرافق العامة وتطويرها باستمرار لخدمة أفراد المجتمع والمؤسسات الوطنية كالطاقة الكهربائية والمياه والجسور والطرق والمستشفيات، هذا وقد بلغ الإنفاق الحكومي في عام 2006 ما قيمته 3912.2 مليون دينار لمواصلة العمل على تحديث وتطوير مستلزمات التنمية الاقتصادية العامة (البنك المركزي، 2006).

د_ التشريعات

حرص الأردن ممثلا بهيئته التنفيذية والتشريعية على خلق إطار تشريعي مناسب للمستثمر المحلي والأجنبي يصب في نهاية المطاف في مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن بين القوانين التي تم تعديلها أو إصدارها وتحمل أثرا بالغا في قطاع الاستثمارات قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية لعام 1992 رقم 27، قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لعام 1995، قانون ضريبة الدخل لعام 1996 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم 57 لعام 1985 والذي تضمن تخفيض ضريبة الدخل على الشركات بحيث تصبح من 15-35% بدلا من 38-55% وإلغاء الضريبة على أرباح الأسهم والسندات في الشركات المالية وإلغاء ضريبة الحد الأدنى على البنوك والشركات المالية وشركات التأمين التي كانت 25% من صافي الدخل وتخفيض نسبة الضريبة على دخول الأفراد من 35% إلى 25% وتوسيع الشريحة الخاضعة للضريبة، قانون الشركات رقم 22 لعام 1997، قانون الأوراق المالية رقم 76 لعام 2002 الذي ألغى قانون الأوراق المالية رقم 67 لعام 1997، قانون ترويج الاستثمار الذي ألغى قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية وقانون تشجيع الاستثمار لعام 1995.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-4 مؤسسات ذات علاقة مباشرة بالاستثمار

حرصت الحكومة الأردنية على إيجاد مؤسسات تعمل بشكل أساسي على الترويج للاستثمار في الأردن وتنظيمه، كما تقوم هذه المؤسسات بإرشاد المستثمرين وتوفير البيانات اللازمة لهم وتسهيل عملية القيام بالإجراءات القانونية الواجب إتباعها لإتمام قيام مشاريعهم الاستثمارية، ومن هذه المؤسسات:

1- مؤسسة تشجيع الاستثمار (Jordan Investment Board)

أنشئت (JIB) في عام 1995 تحت مظلة القانون رقم 16 والذي يسمى قانون تشجيع الاستثمار وتتمتع هذه المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في الأردن والترويج لها وتسهيل إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية ومتابعة القائم منها، كما تهدف إلى توفير البيانات والمشورة للمستثمرين والجهات الرسمية ذات العلاقة، وتوفر (JIB) خدمة النافذة الاستثمارية حيث يستطيع المستثمر من خلالها الحصول على جميع التراخيص اللازمة من جهات مختلفة لدى (JIB) دون عناء زيارة جميع هذه الجهات، كما تعمل (JIB) على التنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية بشكل متواصل فيما يتعلق بمجال الاستثمارات مثل الاتحاد العالمي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وشبكة مؤسسات تشجيع الاستثمار الأوروبية المتوسطة (ANIMA) وصندوق النقد الدولي (IMF) وغيرها(JIB, 2005).

2- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)

باشرت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في 2005/4/1 كخلف قانوني لمؤسسة تنمية الصادرات التي أنشئت في عام 1972، وتسعى هذه المؤسسة بشكل أساسي إلى زيادة الفرص التصديرية للمشاريع الاقتصادية من خلال المشاركة في المعارض الدولية والترويج الإعلامي لمنتجات المشاريع الوطنية، وتقدم المؤسسة الخدمات الفنية والاستشارية والخيارات الإستراتيجية للمساهمة في رفع كفاءة المشاريع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصادية من الناحية الإدارية والتقنية للوصول إلى أفضل النتائج (المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، 2008).

3- الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (JEAD)

أنشئت الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية تبعا للقانون المؤقت رقم (71) لعام 2003، وتعمل الهيئة على دمج وتوحيد جهود جميع المؤسسات الاستثمارية الأخرى (مثل مؤسسة تشجيع الاستثمار) من ناحية الأهداف والاستراتيجيات، بحيث يكون هناك إستراتيجية وطنية موحدة يتم من خلالها وضع الخطط والأهداف.

وتهدف الهيئة إلى دراسة البيئة الاستثمارية لقطاعات الاقتصاد الأردني من أجل زيادة تنافسيتها، رسم الخطط والسياسات الملائمة لتحقيق الأهداف الوطنية للاقتصاد الأردني، متابعة وتقييم عمل المؤسسات الاستثمارية والعمل على تطويرها باستمرار(الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية، 2008).

4- برنامج تحديث وتطوير المشاريع الاقتصادية (JUMP)

تبنت الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة في شهر تشرين الأول من عام 2004 برنامجا وطنيا والمسمى ببرنامج تحديث وتطوير المشاريع الاقتصادية، وذلك لدعم المشاريع الاقتصادية تقنيا وماليا وهو الأول من نوعه في الأردن، ويتمتع هذا البرنامج باستقلالية تامة ويتبع لمعالي وزير الصناعة والتجارة بشكل مباشر، والهدف العام من هذا البرنامج المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني وخاصة في المشاريع الاقتصادية المتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من خلال زيادة القدرة التنافسية للشركات محليا ودوليا ودعمها لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية(JUMP, 2008).

أما الأهداف المحددة لهذا البرنامج فهي:

أ- زيادة الإنتاجية ورفع جودة المنتج وخفض التكلفة للمشروع.

ب- تمكين الشركات من مواجهة المنافسة المحلية والدولية.

ج- زيادة حصة الشركات في أسواقها التقليدية وتمكينها من اختراق أسواق جديدة.

د- تحفيز الشركات على استخدام المقارنات مع أفضل المعايير المرجعية وإتباع أفضل الممارسات الدولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـ- مساندة الشركات في التوجه نحو خيارات إستراتيجية تحددها متطلبات السوق.

و- رفع كفاءة الموارد البشرية.

ز- استبدال مدخلات الإنتاج المستوردة بمنتجات محلية.

5- بنك الإنماء الصناعي

أسس بنك الإنماء الصناعي لدعم المشاريع الاقتصادية في قطاعي الصناعة والسياحة بشكل خاص في عام 1965 بموجب قانون خاص وبالتعاون بين القطاعين العام والخاص، هذا ويقدم البنك الدعم المالي من خلال منح القروض للمشاريع الاقتصادية كما ويقدم الدعم الفني من خلال الإشراف والتدريب وتقديم المشورة للمشاريع ذات العلاقة سواء أكانت المشاريع قائمة أو سيتم إنشاءها، ويمكن إجمال أهم أهداف البنك فيما يلي:

1- تشجيع المشاريع الصناعية والسياحية وتنشيطها ومساعدتها على التوسع وتطويرها وتجديدها.

2- زيادة فرص العمل في المملكة.

3- تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لأسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها.

4- توفير العملات الأجنبية نتيجة إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات.

5- تشجيع الصناعات الصغيرة المحلية واليدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية.

6- تشجيع تمويل المشاريع الصناعية من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية العامة أو الخاصة أو الدولية.

في عام 2006 قام البنك بالموافقة على 118 قرضا بلغت قيمتها 48.32 مليون دينار، وقد كان نصيب المشاريع الصناعية من هذه القروض 36.16 مليون دينار، في حين تم صرف 34.54 مليون دينار من إجمالي القروض الموافق عليها، أما فيما يخص قروض الحرفيين فقد تم منحهم 176 قرضا بقيمة 2.45 مليون دينار (بنك الإنماء الصناعي، 2008).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-4 أهم الفرص الاستثمارية القطاعية في الأردن

ينعم الأردن بتوفر فرص استثمارية جمة وذات عوائد مجزيه على مستوى قطاعاته الاقتصادية الرئيسية والفرعية مثل الصناعات التعدينية والتحويلية والزراعة والتعليم والخدمات، ويعود سبب توفر هذه الفرص إما للافتقار لرؤوس الأموال لإنشاء مشاريع استثمارية تعمل على استغلال الموارد المعطلة في هذه القطاعات، أو للافتقار للتكنولوجيا الملائمة لإنشاء مشاريع استثمارية فيها، وفيما يلي بعض من القطاعات التي تتيح مجالا للاستثمار فيها:

1 – قطاع السياحة

بدأ قطاع السياحة ينشط بشكل ملحوظ بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي، ويعد السبب الأساسي الذي يكمن وراءه هذا النشاط هو الاستقرار الأمني والسياسي في الأردن، ويبشر قطاع السياحة بمستقبل مشرق، فقد بلغت نسبة نمو القيمة المضافة لهذا القطاع بأسعار سنة الأساس 8.5% خلال عام 2006 مقارنة مع عام 2005 والتي كانت 3.1%، حيث وصلت الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 4.4% بأسعار سنة الأساس أيضا، وقد أظهرت مؤشرات قطاع السياحة تحسنا كبيرا خلال عام 2006، حيث وصل عدد السياح إلى 6.6 مليون سائح ليسجل نموا مقارنة مع عام 2005 بنسبة 13.8%، وكان الدخل المتحصل من القطاع السياحي 1164 مليون دينار أي ما يشكل 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006.

ومما يؤكد ازدياد أهمية هذا القطاع هو نمو عدد العاملين فيه بنسبة 5.8% خلال عام 2006 مقارنة مع عام 2005 ليصل عدد العاملين في هذا القطاع في نهاية عام 2006 إلى 31.1 ألف عاملا (البنك المركزي، 2006).

2 – قطاع الصناعة

تمثل بعض القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة فرصا استثمارية جاذبة إما بسبب عدم تشغيلها بكامل طاقتها مثل الفوسفات والبوتاس، أو بسبب الاهتمام بها بشكل متزايد مثل الملابس والأدوية، وقد تم عرض أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الأردني في الفصل السابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3 – قطاع الخدمات

أثرت سياسة الخصخصة في خلق فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الخدمات بشكل واسع، مثل خصخصة الخطوط الجوية الملكية وشركة الاتصالات، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في الخدمات المالية، وقد سعى المستثمرون الأجانب للاستثمار في هذا القطاع نظرا لانخفاض التكاليف مقارنة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبشكل خاص استأثر المستثمر الأجنبي بنصيب الأسد من الاستثمارات في هذا القطاع لامتلاكه المعرفة التقنية الحديثة وقدرته على تقديم خدمات عالية الجودة في هذه المجالات.

4-5 الاستثمار الأجنبي المباشر والتخاصية

اتسمت اقتصاديات الدول النامية بسيطرة القطاع العام على أغلب النشاطات الاقتصادية والمؤسسات الوطنية، ويعود ذلك إما لأهمية هذه الأنشطة أو لضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على القيام بهذه الأنشطة نظرا لتكاليفها العالية، ونتج عن ذلك حرمان خزينة الدولة من ضريبة الدخل على إيرادات هذه الأنشطة في حال لو كانت مملوكة من قبل القطاع الخاص، بالإضافة إلى تكاليف إدارتها والإعفاءات التي تحصل عليها نظرا لتبعيتها للقطاع الحكومي، وتوجه الأردن في عام 1996 إلى خصخصة (Privatization) العديد من المؤسسات التي كانت تدار من قبل القطاع العام بهدف تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد وزيادة مساهمته في العملية التنموية. والتخاصية عبارة عن نقل ملكية وإدارة المؤسسات والأصول التابعة للقطاع الحكومي إلى القطاع الخاص والتي تتمثل إما بمشاريع ممتلكة بشكل كامل للجهاز الحكومي أو أسهم في مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص لاستخدام عوائدها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، والتخاصية أيضا عبارة عن عملية منهجية منظمة ومستمرة مدعومة بإرادة قوية تهدف إلى تهيئة البيئة الداعمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتتمثل في إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، بحيث تتفرغ الحكومة لمهماتها الأساسية في رسم السياسات والرقابة والتنظيم والتركيز على الأنشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، بينما تتسع دائرة نشاط القطاع الخاص بعيدا عن الاحتكار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية (وزارة التخطيط، 2003)، وبالنسبة للأردن فقد بدأ منذ عام 1996 بتطبيق برنامج التخاصية بهدف تحقيق ما يلي (البنك المركزي، 2002):

1- رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

2- تخفيض العبء على الموازنة العامة.

3- وقف نزف المال العام والحد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

4- تحفيز الادخارات المحلية وجذب الاستثمارات الخاصة.

5- حصر دور الحكومة في أعمال الإدارة والتنظيم.

6- تعميق سوق رأس المال المحلي.

7- المساهمة في نقل التكنولوجيا واستخدام أساليب الإدارة المتطورة.

كما وتم تنظيم برنامج التخاصية وإعطاءه السلطة القانونية من خلال قانون التخاصية رقم 25 لعام 2005، وتم بموجبه إنشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية أوكلت إليها مهمة تنفيذ برنامج التخاصية لتصبح الجهة الرسمية المختصة في هذا الشأن (الهيئة التنفيذية للتخاصية، 2006).

بلغت حصيلة عوائد التخاصية خلال الفترة (2001-2006) ما قيمته 1191.8 مليون دولار أمريكي (UNCTAD, 2006)، استخدم جزء كبير منها في تسديد الدين العام الخارجي والداخلي، وتم بيع جزء كبير من المؤسسات الوطنية لصالح جهات استثمارية أجنبية مثل شركة لافارج الفرنسية وكور الفرنسية وائتلاف فرانس تيليكوم وليوفير الفرنسية ووكالة الاستثمار في سلطنة بروناي.

قامت الحكومة بخصخصة شركات بالغة الأهمية في النشاط الاقتصادي مثل شركة الاتصالات الأردنية وشركة مصانع الاسمنت الأردنية وشركة البوتاس العربية وشركة الكهرباء الوطنية وشركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية والخطوط الجوية الملكية الأردنية، ولا يمكن إغفال أهمية هذه المؤسسات فهي تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى من حيث حجم رؤوس أموال هذه الشركات وأهميتها الإستراتيجية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

4-6 حجم الاستثمار في قطاع الصناعة

ساعدت الظروف المهيأة لقطاع الصناعة بالإضافة إلى الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين فيه بدفع رؤوس الأموال إلى التزايد بشكل مستمر، وقد توزعت هذه الاستثمارات بين محلية وعربية وأجنبية.

4-6-1 الاستثمار المحلي

يعمل السوق الأردني بكافة قطاعاته من خلال آلية المنافسة التامة والسوق المفتوح، أي إن الأسعار تتحدد بناء على قوى العرض والطلب باستثناء عدد محدود جداً من السلع نظرا لأهميتها في حياة المستهلك، بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من وإلى السوق.

ازداد حجم الاستثمار المحلي وعدد المستثمرين في قطاع الصناعة، ونجم ذلك عن محاولة المستثمرين الاستفادة من المزايا المقدمة من قبل الحكومة للاستثمار في الصناعة (الإعفاءات على ضريبتي الدخل والمبيعات) من ناحية، ومن ناحية أخرى سياسة الخصخصة التي اتبعتها الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الفعاليات الاقتصادية والعملية التنموية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (4-1)

الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة (بالدينار)

السنة	الاستثمار المحلي	معدل النمو السنوي %
1985	10542683	---
1986	8796800	(16.56)
1987	23088736	162.47
1988	15224548	(34.06)
1989	24617255	61.69
1990	15003791	(39.05)
1991	49192526	227.87
1992	135187807	174.81
1993	47066312	(65.18)
1994	108308631	130.12
1995	40682111	(62.44)
1996	173580373	326.67
1997	158492660	(8.69)
1998	138831639	(12.41)
1999	203697417	46.72
2000	99040034	(51.38)
2001	386410967	290.16
2002	152381204	(60.56)
2003	157742344	3.52
2004	268942084	70.5
2005	284144867	5.65
2006	685478186	141.24
المجموع	3186452975	

المصدر: دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة للفترة 1985-1995، مؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة 1996-2006.

(): تعني إشارة سالبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث وصل الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة مبلغ 10.5 مليون دينار تقريبا في عام 1985 واستمر في الزيادة والتراكم ليبلغ رصيده 685.4 مليون دينار في نهاية فترة الدراسة، وقد تأثر الاستثمار المحلي بصورة كبيرة خلال فترة الدراسة ويظهر ذلك من خلال تأرجح معدلات النمو السنوية الظاهرة إزاء كل سنة في الجدول السابق، وهذا يدل على حساسية متغير الاستثمار تجاه التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد وتغيير الظروف، فقد كانت نسبة النمو سالبة في عام 2002 وهي أعلى نسبة تراجع خلال فترة الدراسة وقد كانت بعد الاجتياح الأمريكي للعراق، بينما كانت أعلى نسبة نمو في نهاية عام 1996 والتي بلغت 326.67% وذلك بعد الإعلان عن توقيع معاهدة السلام واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة.

4-6-2 الاستثمار الأجنبي المباشر

استقطب الأردن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقام بتوفير بيئة ملائمة لبقاء هذه الاستثمارات بالرغم من صعوبة الظروف الاقتصادية له، ويمكن لنا الاستدلال على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة من خلال الجدول (4-2)، والذي يقسم هذه الاستثمارات إلى قسمين، القسم الأول هو الاستثمار العربي باعتباره استثمار غير أردني، أما القسم الثاني فهو الاستثمار غير العربي.

بلغ أعلى معدل نمو بالنسبة للاستثمارات العربية 680.1% خلال فترة الدراسة وذلك في عام 2006 مقارنة بعام 2005، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى توافد عدد كبير من المستثمرين العراقيين واللبنانيين في عامي 2005 و2006 الذين قدموا إلى الأردن لاستثمار أموالهم بحثا عن البيئة الآمنة، بينما كانت تلك النسبة سالبة وبأعلى قيمة لها في عام 1987 والتي بلغت (82.4%)، ويلاحظ أن الاستثمارات العربية تراجعت في عامي 1996 و1997 وذلك بسبب المصالحة الأردنية الإسرائيلية التي لم ترضَ عنها بعض الدول العربية، بينما كانت نسبة النمو بالنسبة للاستثمارات غير العربية 1432.56% لعام 1996 و40.82% لعام 1997، هذا وقد بلغت أعلى نسبة نمو للاستثمارات غير العربية 5950.7% في عام 1988 بينما تراجعت بواقع (96.4%) في عام 1989 إثر أزمة سعر صرف الدينار الأردني، أما بالنسبة لإجمالي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاستثمارات الأجنبية (عربية وغير عربية) في قطاع الصناعة فقد بلغت في نهاية فترة الدراسة 804.4 مليون دينار بمعدل نمو عن عام 2005 بواقع 523.7%، وقد تراجع هذا المعدل بواقع (81.1%) في عام 1987 عن عام 1986، ويظهر من خلال الجدول (4-2) التأرجح الكبير في نمو وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (4-2)

الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة (بالدينار)

السنة	العربي	معدل النمو السنوي %	غير العربي	معدل النمو السنوي %	غير الأردني (الأجنبي)	نسبة النمو %
1985	796500	--	215000	--	1011500	--
1986	2170175	172.5	24175	(88.76)	2194350	116.94
1987	382826	(82.4)	30000	24.09	412826	(81.19)
1988	2327000	507.8	1815215	5950.72	4142215	903.38
1989	1946450	(16.4)	65000	(96.42)	2011450	(51.44)
1990	2938750	50.98	1488700	2190.31	4427450	120.11
1991	5993890	104	1594064	7.07	7587954	71.38
1992	6621907	10.48	42059369	2538.5	48681276	541.56
1993	7895713	19.24	54078395	28.57	61974114	27.31
1994	10685877	35.34	4544697	(91.59)	15230574	(75.42)
1995	14276522	33.6	2600164	(42.78)	16876686	10.81
1996	11717000	(17.9)	39849009	1432.56	51566009	205.55
1997	7489200	(36.1)	56116020	40.82	63605220	23.35
1998	11671127	55.84	33806091	(39.75)	45477218	(28.5)
1999	39388859	237.5	126277332	273.53	165666191	264.28
2000	16491848	(58.1)	79437014	(37.09)	95928862	(42.09)
2001	13295000	(19.4)	366166192	360.95	379461192	295.56
2002	18614000	40.01	106500399	(70.91)	125114399	(67.03)
2003	10553925	(43.3)	71211000	(33.13)	81764925	(34.65)
2004	15037707	42.48	61640224	(13.44)	76677931	(6.22)
2005	94049148	525.4	34914986	(43.35)	128964134	68.19
2006	733661782	680.1	70782723	102.73	804444505	523.77
المجموع	1028005212		1155215769		2183220981	

المصدر: دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة للفترة 1985-1995، مؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة 1996-2006.

(): تعني إشارة سالبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4-6-2-1 مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

تعمل الأمم المتحدة من خلال مؤتمر التجارة والتنمية التابع لها(United Nations Conference on Trade and Development) على تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والخارج في معظم دول العالم (141 دولة) من خلال بعض المؤشرات التي تقاس باستخدام البيانات الخاصة بكل دولة، ومن أهم المؤشرات(UNCTAD, 2008):

أ- مؤشر أداء الاقتصاد في جذب الاستثمارات الأجنبية (UNCTAD Inward FDI Performance Index) ويعبر هذا المؤشر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدولة المضيفة نسبة إلى حجم اقتصادها، ويحتسب بقسمة حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم على حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط السنة المعنية بالإضافة إلى سنتين سابقتين للحد من أثر العوامل الموسمية.

ب- مؤشر أداء الاقتصاد في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج (UNCTAD Outward FDI Performance Index) وهو حاصل قسمة حصة الدولة من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الخارج نسبة إلى العالم على حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نسبة إلى العالم.

ج- مؤشر إمكانات الاقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD Inward FDI Potential Index)، يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال 12 متغيرا تشمل متغيرات اقتصادية ومتغيرات البنية التحتية للدولة (متوسط دخل الفرد، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهواتف الثابتة والمتنقلة، متوسط نصيب الفرد من الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الدخل القومي الإجمالي، نسبة طلبة الدراسات العليا إلى إجمالي السكان، مخاطر الاقتصاد للدولة المضيفة، نسبة صادرات الموارد الطبيعية إلى صادرات العالم، نسبة مستوردات الدولة من القطع الكهربائية وقطع السيارات نسبة إلى العالم، نسبة الصادرات من الخدمات نسبة إلى صادرات العالم الخدمية، نسبة تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

يمكن الاستدلال على أداء وإمكانات الاقتصاد الأردني في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الجدول التالي:

جدول (4-3)

مؤشرات أداء وإمكانات الاقتصاد الأردني في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

Year	Inward FDI Performance Index	Inward FDI Potential Index	Outward FDI Potential Index
1988-1990	75	65	92
1989-1991	92	69	88
1990-1992	81	67	104
1991-1993	130	68	109
1992-1994	127	67	113
1993-1995	134	65	115
1994-1996	127	37	126
1995-1997	65	35	122
1996-1998	52	36	125
1997-1999	53	37	97
2000	37	60	95
2001	50	60	83
2002	55	60	70
2003	79	61	72
2004	51	61	111
2005	19	59	105
2006	8	NA	109

المصدر: تقارير UNCTAD السنوية عن الاستثمار في العالم، أعداد مختلفة.

عملت اليونكتاد على توفير مؤشرات الأداء والإمكانات عن الدول الأعضاء في هذه المنظمة، واعتمدت أسلوب المتوسط الحسابي لكل ثلاث سنوات ما قبل عام 2000، أما بعد تلك السنة فعملت على توفير هذه المؤشرات لكل سنة منفردة توخيا للدقة في البيانات المنشورة عن تلك الدول.

بالنسبة لأداء الاقتصاد الأردني وقدرته على جذب الاستثمارات فقد تحسن بشكل كبير جدا خلال سنوات الدراسة، فقد كان ترتيب الأردن للفترة (1988-1990) من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حيث الأداء الاقتصادي 75، إلى أن وصل ترتيب الأردن إلى المرتبة الثامنة في عام 2006 من حيث الأداء الاقتصادي من بين 141 دولة، ويظهر الجدول أن أداء الاقتصاد الأردني تراجع خلال الفترة (1991-1996) والتي تزامنت مع أزمة الخليج والآثار المصاحبة لها، إلا أن أداء الاقتصاد عاد ليتحسن بعد عام 1996 (بدايات الانفتاح الاقتصادي) بشكل مستمر حتى نهاية فترة الدراسة، وهذا يدل على وجود تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد وبالاتجاه الصحيح تعبر عنها ثقة المستثمرين الأجانب بأداء الاقتصاد الأردني.

أما بالنسبة لمؤشر إمكانات الاقتصاد الأردني فتشير أرقام الجدول السابق إلى تقارب كبير فيما بينها خلال الفترة (1985-2006)، ويعود السبب في ذلك إلى الموارد الطبيعية المحدودة للاقتصاد الأردني.

في حين أظهر مؤشر أداء الاقتصاد الأردني في تدفق الاستثمارات إلى الخارج إلى إن ترتيب الأردن يأتي متأخرا من بين الدول الأعضاء كما يظهر الجدول (3-4)، وفي عام 2005 كان ترتيب الأردن 105 وتراجع في عام 2006 ليصبح 109، ويعتبر هذا مؤشرا على أن الاستثمارات الأجنبية التي تدخل إلى الأردن تقييم ولفترات طويلة نسبيا ولا تخرج بسرعة. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن هذه الاستثمارات تكون طويلة الأجل، وكذلك لحصولها على ربحية تفوق ربحية استثمارها في مكان آخر.

* تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات

إن الأخذ بمؤشر الأداء دون الإمكانات للاقتصاد أو العكس قد لا يكون مفيدا للمستثمر بشكل كافٍ، والأفضل الاستدلال على قوة الاقتصاد من خلال مؤشري الأداء والإمكانات معا، بالإضافة إلى أن الحكم على قوة الاقتصاد من خلال إمكاناته فقط لا يكون عادلا بشكل دائم حيث أن العديد من الدول تفتقر إلى الموارد الطبيعية إلا أن أداءها الاقتصادي وضعها في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا مثل اليابان، تعمل منظمة (UNCTAD) على توفير مصفوفة من خلالها ترتب الدول تبعا لتقاطع مؤشري الأداء والإمكانات، والجدول التالي يظهر نتيجة تقاطع هذين المؤشرين بالنسبة للاقتصاد الأردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (4-4)

مصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات للاقتصاد الأردني

السنة	2005	2004	2003	2002-2000	1993-1995	1988-1990
نتيجة تقاطع مؤشر أداء وإمكانات الاقتصاد في جذب FDI	مرتفع الأداء ومرتفع الإمكانات	مرتفع الأداء ومرتفع الإمكانات	منخفض الأداء ومرتفع الإمكانات	مرتفع الأداء ومنخفض الإمكانات	منخفض الأداء ومرتفع الإمكانات	منخفض الأداء ومنخفض الإمكانات

المصدر: تقارير UNCTAD السنوية عن الاستثمار في العالم، أعداد مختلفة.

بدأ الاقتصاد الأردني خلال (1988-1990) بإمكانات منخفضة وأداء منخفض لا يصلحان لإقناع المستثمر الأجنبي بإقامة استثماره في الأردن، ومن خلال العمل على تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الأجنبية نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه ومنذ عام 2000 وحتى عام 2005 كان أداء الاقتصاد الأردني مرتفعا باستثناء عام 2003، فيما كانت إمكانات الاقتصاد الأردني منخفضة للأعوام (2000-2002) إلا أنها كانت مرتفعة لعام 2003 وحتى عام 2005 ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى المتغيرات الداخلة في قياس هذا المؤشر، إن ترتيب الأردن المرتفع الأداء والإمكانات يضعه في مصاف الدول الغنية مثل استراليا وسنغافورة وقطر التي تمتلك الثروات الطبيعية والنفطية، إلا أنه يميزه عنها اتجاهاته الاقتصادية السليمة والسعي نحو الأفضل بعزيمة وثبات.

4-7 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن

تشير البيانات المنشورة في تقارير (FDI) لدى منظمة اليونكتاد إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن بشكل مطرد على طول فترة الدراسة، والجدول التالي يشير إلى هذه البيانات بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بإجمالي تدفقات (FDI) إلى الدول النامية والعالم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (4-5)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن والدول النامية والعالم (مليون دولار)

Year	FDI Inflows (Jordan)	FDI Inflows (Dev. Countries)	FDI Inflows (The world)
1984-1989 (Ave)	31	93117	115370
1990	38	169777	203812
1991	(12)	114001	157773
1992	41	114002	168122
1993	(34)	133850	219421
1994	3	146379	253506
1995	13	203462	331068
1996	16	219688	384910
1997	361	269654	481911
1998	310	472545	690905
1999	158	828352	1086750
2000	787	1107987	1387953
2001	100	571483	817574
2002	64	547778	716128
2003	436	358539	557869
2004	651	418855	742143
2005	1532	590311	945795
2006	3121	857499	1305852

المصدر: تقارير UNCTAD عن الاستثمار في العالم، الأعداد 07،06،05،04،03،01،99،96

بلغ متوسط تدفق (FDI) إلى الأردن 31 مليون دولار خلال (1984-1989)، وفي عام 2003 بلغت هذه التدفقات 436 مليون دولار واستمرت في النمو إلى أن وصلت 3121 مليون دولار عام 2006 والتي ازدادت بأكثر من الضعف عن عام 2005، أما نسبة هذه التدفقات إلى إجمالي تدفقات (FDI) إلى الدول النامية فقد كانت 0.033% خلال (1984-1989) وقد وصلت إلى 0.36% في عام 2006 حيث أن نسبة النمو لها كانت 32.7% في عام 2006 عن الفترة (1984-1989)، وفيما يخص تدفقات (FDI) إلى الأردن نسبة إلى إجمالي تدفقات (FDI) في العالم فكانت 0.027% للفترة (1984-1989) ووصلت إلى 0.24% في عام 2006، وقد نمت تدفقات (FDI) إلى الأردن نسبة إلى إجمالي تدفقات (FDI) في العالم بواقع 21.3% في نهاية فترة الدراسة عنها خلال الفترة (1984-1989).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس

المنهجية ونتائج التحليل القياسي

سيتم في هذا الفصل توضيح النموذج القياسي الخاص بالدراسة، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة منها وكذلك لاختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف، وسوف يتم توظيف جميع الاختبارات الإحصائية اللازمة للتوصل إلى نتائج صحيحة ودقيقة وغير منحازة، يلي ذلك إجراء عملية التحليل وتفسير النتائج.

5-1 منهجية الدراسة

سعيا لتحقيق أهداف هذه الدراسة فإنها ستعتمد على المنهج التحليلي القياسي، وسيتم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام نموذج قياسي متعدد الانحدار قام الباحث بتعديله عن دالة كوب دوغلاس للإنتاج (Cobb_ Douglas Production Function)، وسيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير معلمات دالة الإنتاج في القطاع الصناعي باستخدام برنامج (Eviews)، وسيتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) لتقدير معلمات النموذج.

النموذج القياسي

قام الباحث بتطوير النموذج القياسي لهذه الدراسة بناء على دالة الإنتاج لـ كوب دوغلاس (Cobb_ Douglas Production Function)، حيث يعتبر هذا النموذج أحد النماذج التي بينت علاقة الإنتاج بعناصر الإنتاج والتي تضمنت عنصري العمل ورأس المال على النحو التالي:

$$Q = f(L, K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن (Q) حجم الإنتاج و(L) عنصر العمل و(K) عنصر رأس المال.

ولغاية تحقيق أهداف هذه الدراسة فإن الباحث سيقوم بالاستعاضة عن حجم الإنتاج بحجم الإنتاج في القطاع الصناعي، وكذلك عن عنصر العمل بعنصر العمل في القطاع الصناعي وذلك كنسبة (قسمة عدد العمال في القطاع الصناعي إلى عدد العمال في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد) ويرمز لها بـ (LR_i)، وأيضا فسيتم استبدال رأس المال برأس المال في القطاع الصناعي لتصبح دالة إنتاج القطاع الصناعي على النحو التالي:

$$Q_i = f\ (LR_i, K_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

وبما أن الدراسة تفترض وجود تأثير لمتغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في القطاع الصناعي على حجم إنتاج هذا القطاع، قام الباحث بإضافة هذا المتغير إلى دالة الإنتاج رقم (2)، لتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$Q_i = f\ (LR_i, K_i, FDI_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ (3)$$

حيث أن FDI_i عبارة عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي.

وفي ضوء عملية تحرير التجارة (Trade Liberalization) أو سياسة الاقتصاد المفتوح (Openness) التي اتبعها الأردن، وتنامي دورها في تفعيل النشاط التجاري سيتم إدخالها إلى النموذج لدراسة أثرها على الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني من جهة، ودراسة علاقتها مع (FDI) من جهة أخرى، فقد بينت دراسة بريما وسيزرا (Prema & Sisira, 2004) في سيريلانكا وجود أثر ايجابي لتحرير التجارة على نمو الإنتاج الصناعي، وسيتم استخدام معدل التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP) (Edwards, 1998) كمقياس لعملية تحرير التجارة وانفتاح الاقتصاد، وعليه فان الدالة السابقة تصبح كما يلي:

$$Q_i = f\ (LR_i, K_i, FDI_i, TL) \ldots\ldots\ldots\ (4)$$

حيث أن (TL) عبارة عن حجم التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، وهو أحد المقاييس التي تعبر عن درجة تحرير التجارة.

وبتحويل الدالة رقم (4) إلى الشكل القياسي تصبح:

$$Q_i = b_0 + b_1 LR_i + b_2 K_i + b_3 FDI_i + b_4 TL + \mu_i \ldots\ldots\ldots\ (5)$$

حيث إن:

bi: تمثل معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

μi: تمثل حد الخطأ في النموذج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولغايات قياس المرونات لكل من المتغيرات المستقلة سنقوم بأخذ اللوغاريتم للمعادلة رقم (5) لتصبح:

$$LogQ_i=\beta_0+\beta_1 LogLR_i+\beta_2 LogK_i+\beta_3 LogFDI_i+\beta_4 LogTL+\mu_i \quad \ldots\ldots (6)$$

5-2 التحليل القياسي

5-2-1 اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)

لتلافي الحصول على نتائج مقدرة زائفة (Spurious) فقد ارتئ الباحث اختبار استقرار (Stationary) بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالنموذج، إذ أن معظم بيانات السلاسل الزمنية تتجه إلى التزايد أو التناقص عبر الزمن، وبالتالي عدم ثبات الوسط الحسابي والتباين لقيم السلسة عبر الزمن، وبالنتيجة فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square) لن يكون مجديا ويعطي نتائج زائفة، وللتأكد من استقرار البيانات فإن الدراسة تستخدم اختبار ديكي _ فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller) والذي يعتمد على تقدير الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 T + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \delta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_i$$

حيث تعبر Yt عن متغيرات الدراسة في السنة t، وT تشير إلى المتجه الزمني (Trend)، وεi حد الخطأ، وتشير n إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط لحد الخطأ، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة، حسب القيم الدنيا لمعيار (Akaike Information Criteria) والتي تحقق شرط الاستقرار.

بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) فإن السلسلة الزمنية تعتبر مستقرة إذا كانت القيم المحسوبة لـ t أكبر من القيم الحرجة لـ t والمستخرجة من جدول Mackinnon، عندها نرفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم استقرار السلسلة ($H_0:\beta=0$)، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفترض استقرار السلسلة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في التحليل (Gujarati, 2003)، ويشير الجدول (5-1) إلى نتائج اختبار استقرار بيانات النموذج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (5-1)

نتائج اختبار استقرار البيانات

المتغير	t المحسوبة	T الحرجة	فترة التباطؤ	درجة الاستقرار
Log (Q_i)	-3.617	-3.64	0	5%at level*
Log(LR_i)	-1.32	-1.62	0	10% at level**
Log(K_i)	-2.84	-3.26	1	10% at level*
Log(FDI_i)	-2.34	-3.2677	1	10% at level*
Log(TL)	-3.41	-3.65	1	5% at level*

*:مع الحد الثابت والمتجه الزمني.

**: بدون الحد الثابت والمتجه الزمني.

يظهر من خلال جدول نتائج استقرار البيانات لاختبار (ADF) أن جميع بيانات متغيرات النموذج كانت مستقرة على المستوى، وبالتالي فإنه من الممكن استخدام طريقة (OLS) في عملية تقدير النموذج الخاص بالدراسة للوصول إلى نتائج غير منحازة، حيث أن استقرار البيانات هي الخطوة الأولى للوصول إلى نتائج صحيحة.

بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات تم إجراء تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة (OLS)، ويظهر الجدول (5-2) شكل النموذج القياسي.

جدول (5-2)

نتائج التحليل القياسي للمتغير التابع Log (Q_i)

Intercept	Log (LR_i)	Log(K_i)	Log(FDI_i)	Log(TL)
5.88	0.88	0.13	0.06	0.4
(5.84)*	(4.35)*	(1.74)**	(1.49)	(1.86)**

R-Squared	Adj R-Squared	F-Statistic	D.W
0.93	0.91	56.47	1.86

القيم داخل الأقواس تشير إلى قيم t المحسوبة

* ذو دلالة إحصائية عند 1%، ** ذو دلالة إحصائية عند 10%

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من النظرة الأولى إلى نتائج تحليل النموذج تبين أنها جاءت متماشية مع النظرية الاقتصادية وجميع المتغيرات المستقلة لها تأثير موجب على المتغير التابع (Q_i)، حيث أن مرونة العمل (0.88) ويعتبر هذا رقما عاليا مقارنة مع مرونات المتغيرات الأخرى، بينما زيادة قدرها (1%) في رأس المال المحلي (K_i) تؤدي إلى زيادة (Q_i) بنسبة (0.13%).

في حين كان متغير الانفتاح الاقتصاد (TL) له تأثير جيد على إنتاج القطاع الصناعي (Q_i) وكانت مرونته (0.40)، إن تحرير التجارة يساهم في زيادة حجم الإنتاج الصناعي من خلال الصادرات الصناعية، ونتج ذلك عن فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية معفية من جميع الرسوم الجمركية والتي أتاحتها الاتفاقيات الدولية، أما (FDI_i) فظهر أن تأثيره ضعيف جدا على (Q_i) ومرونته (0.06)، وأظهرت نتائج التحليل أن (FDI_i) ليس ذو دلالة إحصائية، ويرجع السبب في ذلك لصغر نسبة (FDI_i) إلى إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعة وخاصة قبل عام 1992، وأيضا فإن معظم الاستثمارات الأجنبية تتجه إلى قطاعات الخدمات والسياحة.

بالنسبة لقدرة النموذج على تفسير المتغير التابع (Q_i) فقد كانت جيدة جدا حيث أن (R-Squared) كانت 93% بينما كانت (Adj R-Squared) 91%، وقد أظهر اختبار F أن جميع المتغيرات مهمة إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، أما بالنسبة لاختبار داربن واتسون (Durbin-Watson) فقد كانت قيمته 1.86 وهي أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض فرضية وجود ارتباط ذاتي للمتغيرات بالقيم المقدرة لها في فترات سابقة، وبناء على النتائج في الجدول السابق فإنه يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$Log(Q_i)=5.88+0.88log(LR_i)+0.13log(K_i)+0.06log(FDI_i)+0.4log(TL)$$

وليبني الباحث نتائجه بشكل علمي قام بإجراء الاختبارات الإحصائية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل الإحصائية ومعالجتها (إن وجدت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5-2-2 اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

لقبول معلمات النموذج المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) يشترط أن يكون تباين حد الخطأ متجانسا ($var(u)=\sigma^2$)، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن معلمات النموذج المقدرة تكون غير كفوءة (Inefficient) وذلك يؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة، وللتأكد من وجود هذه المشكلة أو عدمها في النموذج القياسي فقد تم استخدام اختبار (White Heteroskedasticity Test).

وبعد تقدير النموذج قام الباحث باختبار مشكلة عدم تجانس التباين لحد الخطأ (Heteroskedasticity) من خلال اختبار (White) فتبين أن تباين حد الخطأ متجانس (Homoskedasticity)، حيث كانت احتمالية عدم تجانس التباين 41% وبالتالي رفض الفرضية الصفرية والقائلة بعدم تجانس التباين حسب هذا الاختبار (عدم تجانس التباين=H0)، وبالتالي خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لحد الخطأ.

5-2-3 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

وجود علاقة بين حدود الخطأ يعني وجود الارتباط الذاتي ($\mu_i = f(\mu_j)$)، ومن الممكن أن يكون من الدرجة الأولى في حال ($\mu_i = \rho\mu_{i-1}$) أو من الدرجة الثانية ($\mu_i = \rho\mu_{i-2}$)، وإذا اتضح بأنه يوجد ارتباط ذاتي فإن النتائج تتصف بنفس مشاكل عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) كعدم الكفاءة والانحياز، وللوقوف على هذه المشكلة في النموذج (إن وجدت) فإن الدراسة استخدمت اختبار (Serial Correlation LM Test).

جدول (5-3)

نتائج اختبار Serial Correlation

Serial Correlation LM-Test		
Lag	LM-Stat	Prob
1	0.0096	0.923
2	0.99	0.394

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حسب الأرقام الظاهرة في الجدول السابق فقد قام الباحث بإجراء اختبار الارتباط الذاتي عند فترة تباطؤ وهي الحد الأدنى حسب معيار (Akaike Information Criteria) لإجراء هذا الاختبار، وقد كانت الاحتمالية تزيد عن 10% وهذا يعني رفض فرضية وجود ارتباط ذاتي في النموذج، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة قام الباحث بإعادة الاختبار بعد أخذ فترتي تباطؤ وكانت النتيجة أن احتمال وجود ارتباط ذاتي تزيد عن 10% وبالتالي رفض فرضية وجود ارتباط ذاتي في النموذج وقبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج، وعليه فإن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

5-2-4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

مصطلح الارتباط الخطي المتعدد يعني أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في تفسير المتغير التابع، ويوجد ارتباط تام حين تكون درجة الارتباط تساوي واحد، والنوع الثاني هو ارتباط غير تام وتكون درجته أقل من واحد وتتفاوت في قوة درجة الترابط، عند وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة فإنه يصبح من الصعب فصل تأثير كل منها على المتغير التابع، وهذا يقود إلى ضعف النموذج على تفسير المتغير التابع وعدم المقدرة على تحديد المتغيرات ذات الأهمية في تفسير المتغير التابع.

بناء على ما سبق تم إجراء اختبار الارتباط الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة، فتبين وجود ارتباط خطي كبير بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_i) ورأس المال المحلي (K_i)، حيث كانت نسبة الارتباط (0.9) بين هذين المتغيرين، وبالتالي فإنه من الصعوبة فصل أثر كل من (FDI_i) و(K_i) على المتغير التابع (Q_i)، ويشير الجدول (5-4) إلى نتائج (مصفوفة) اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity).

جدول (5-4)

نتائج (مصفوفة) اختبار الارتباط الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة

	$Log(LR_i)$	$Log(TL)$	$Log(FDI_i)$	$Log(k_i)$
$Log(LR_i)$	1	0.412	0.713	0.751
$Log(TL)$	0.412	1	0.553	0.566
$Log(FDI_i)$	0.713	0.553	1	0.9
$Log(k_i)$	0.751	0.566	0.9	1

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

نظرا لوجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد فإن نتائج تقدير النموذج لا يعول عليها لبناء نتائج دقيقة، لذا قام الباحث بإعادة تقدير النموذج بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي (K_i)، وذلك لمعرفة أثر متغير (FDI_i) على قطاع الصناعة بشكل أدق.

5-3 نتائج التحليل القياسي

5-3-1 النتائج بعد حذف متغير رأس المال المحلي (K_i):

تم إعادة تقدير معلمات النموذج بعد حذف متغير رأس المال المحلي (K_i) من النموذج، ويشير الجدول (5-5) إلى النتائج حيث كانت على النحو التالي:

جدول (5-5)

نتائج التحليل القياسي للمتغير التابع Log (Q_i) بعد حذف متغير رأس المال المحلي (K_i)

Intercept	Log(LR_i)	Log(FDI_i)	Log(TL)
6.2 (5.93)*	1.01 (5.03)*	0.12 (4.16)*	0.47 (2.1)**
R-Squared	Adj R-Squared	F-Statistic	D.W
0.91	0.90	66.72	1.69

القيم داخل الأقواس تشير إلى قيم t المحسوبة

* ذو دلالة إحصائية عند 1%، ** ذو دلالة إحصائية عن 5%.

أظهرت إعادة الاختبار تحسنا في تأثير المتغيرات المستقلة على الإنتاج الصناعي (Q_i)، فيشير الجدول السابق إلى أن علاقة عنصر العمل (LR_i) بالإنتاج الصناعي (Q_i) كانت موجبة وتؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي (Q_i) بـ (1.01%) في حال زاد عنصر العمل (LR_i) بـ (1%)، وهذا يدل على كفاءة عنصر العمل وإنتاجيته العالية.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_i) وعلاقته بالإنتاج الصناعي (Q_i) فقد كانت موجبة وتحسنت بشكل كبير ففي حال زاد (FDI_i) بمقدار (1%) فإنه يؤدي إلى زيادة (Q_i) بمقدار (0.12%)، وأصبح متغير (FDI_i) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% واكتسب هذا المتغير أهميته في هذا النموذج لكونه أصبح بديلا لرأس المال المحلي في الإنتاج الصناعي، وبالنسبة لعلاقة تحرير التجارة (TL)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالإنتاج الصناعي (Q_i) فقد تحسنت بشكل طفيف وأصبح حيث أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي (Q_i) بمقدار (0.47%) عند زيادة درجة تحرير التجارة (TL) بنسبة (1%) وأصبحت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة لقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع (Q_i) فلم تتغير بشكل كبير فقد كانت (R-Squared) تساوي 91% بينما كانت (Adj R-Squared) 90% وهذا يؤكد إمكانية استبدال رأس المال الأجنبي ليحل محل رأس المال المحلي، أما بالنسبة لاختبار داربن واتسون (Durbin-Watson) فقد كانت قيمته 1.69 وهي أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبناء على النتائج الجديدة في الجدول السابق فإن النموذج يصبح النحو التالي:

$$Log(Q_i)=6.2+1.01log(LR_i)+0.12log(FDI_i)+0.47log(TL)$$

قام الباحث بإجراء اختبار (White) لعدم تجانس التباين واختبار الارتباط الذاتي وتبين أن النموذج لا يعاني من هاتين المشكلتين.

الآن وبعد معرفتنا لأثر المتغيرات المستقلة على الإنتاج الصناعي من الصعوبة القول بإخراج (رأس المال الوطني) من القطاع الصناعي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن يمكننا القول بأنه من الأفضل العمل على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة وتوجيه المستثمرين الأجانب إلى هذا القطاع، وبالرغم من وجود المزاحمة بين هذين المتغيرين فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على تنمية القطاع الصناعي وزيادة عدد العاملين فيه ودخول تقنيات حديثة إلى الاقتصاد المحلي.

5-4 اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

بهدف اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم إجراء اختبار جرانجر (Granger Causality Test) لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وحسب هذا الاختبار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0= X not cause Y) إذا كانت الاحتمالية أقل من 10% وتقبل الفرضية البديلة، ويشير الجدول التالي إلى نتيجة الاختبار حيث كانت على النحو التالي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (5-6)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Null Hypothesis	F-Statistic	Probability
Log(TL) does not Granger Cause Log(Q_i)	1.05631	0.31767
Log(Q_i) does not Granger Cause Log(TL)	2.76	0.11397
Log(FDI_i) does not Granger Cause Log(Q_i)	0.69669	0.41484
Log(Q_i) does not Granger Cause Log(FDI_i)	9.95548	0.00548
Log(FDI_i) does not Granger Cause Log(TL)	0.39168	0.53927
Log(TL) does not Granger Cause Log(FDI_i)	2.95036	0.06229

تشير النتائج في الجدول السابق إلى ما يلي:

1. وجود علاقة أحادية موجبة من الإنتاج الصناعي (Q_i) باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_i) في قطاع الصناعة. إن حجم الإنتاج الصناعي يمثل عاملا جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الصناعة لأن هذه الاستثمارات تنجذب إلى البيئة المستقرة والآمنة، أما بالنسبة لعدم وجود علاقة متبادلة فقد يعزى السبب إلى صغر حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة مقارنة مع الحجم الاستثمار الإجمالي لقطاع الصناعة، وأيضا فإن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه إلى قطاعي الخدمات والسياحة، وهذا يحقق الفرضية الثالثة للدراسة.
2. عدم وجود علاقة سببية بين الإنتاج الصناعي (Q_i) وتحرير التجارة (TL)، إن وجود تحرير التجارة قد ينطوي على زيادة المستوردات بدلا من الصادرات وهذا لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي بل إلى خفضه، وأيضا فإن نسبة المستوردات شكلت نسبة 78% إلى (GNP) عند احتساب متغير تحرير التجارة، كما أن وجود تحرير التجارة قد لا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي في حال الإمكانات المحدودة مثلا كحالة الأردن، وبالتالي عدم صحة الفرضية الرابعة للدراسة.
3. وجود علاقة أحادية موجبة من تحرير التجارة (TL) باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_i) في قطاع الصناعة، إن عملية تحرير التجارة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن بعض الاستثمارات تقوم بإنشاء مصانعها خارج مواطنها الأصلية لتخفيض تكاليف النقل أو الاستفادة من أسواق ترتبط مع الاقتصاد المضيف

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

باتفاقيات تجارية، وأيضا فإن تحرير التجارة يعمل على انتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بحُرية، وهذا يدل على صحة الفرضية الخامسة للدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج و التوصيات

6-1 النتائج

أجريت هذه الدراسة بهدف قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي وتحليل العلاقة السببية بين بعض المتغيرات، وبعد إجراء الاختبارات اللازمة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تأثير عنصر العمل على الإنتاج الصناعي موجب، كانت مرونة عنصر العمل عند تقدير النموذج (0.88) إلا أنها ازدادت لتصبح (1.01) بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي، والذي يلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج الصناعي، بالرغم من التقدم التكنولوجي الموجود في قطاع الصناعة إلا أن الصناعة لا تزال تعتمد على عنصر العمل بشكل كبير.
2. تأثير رأس المال المحلي على الإنتاج الصناعي موجب ومرونته هي (0.13)، تعتبر إضافة رأس المال المحلي إلى الإنتاج الصناعي منخفضة نسبيا وذلك كمتغير اقتصادي وطني، وهذا يؤكد على استمرارية الاعتماد على العنصر البشري في العملية الإنتاجية حيث كانت مرونته عالية جدا مقارنة بمرونة رأس المال المحلي.
3. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج الصناعي بشكل إيجابي واتصف بأنه ليس ذو دلالة إحصائية وقد كانت مرونته (0.06)، إلا أنه بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي ارتفعت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (0.122) وأصبح ذو دلالة إحصائية، وقد يرجع السبب في التأثير الضعيف لهذا المتغير على الإنتاج الصناعي إما إلى صغر حجمه في قطاع الصناعة أو إلى مزاحمته للاستثمارات المحلية.
4. يؤثر تحرير التجارة على الإنتاج الصناعي بشكل إيجابي، وقد كانت مرونة تحرير التجارة (0.4) وأصبحت (0.47) عند إسقاط رأس المال المحلي من النموذج، من خلال مرونة تحرير التجارة نستطيع أن نؤكد على اعتماد إنتاج القطاع الصناعي على الطلب الخارجي بشكل كبير.
5. الإنتاج الصناعي سبب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموها، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس سببا لنمو الإنتاج الصناعي.
6. الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينتج عنه عملية تحرير التجارة بينما عملية تحرير التجارة سبب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو تدفقاته.
7. عدم وجود علاقة سببية بين تحرير التجارة والإنتاج الصناعي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

6-2 التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. بالنسبة لعنصر العمل، توصي الدراسة بالاستمرار في عمليات التدريب والتأهيل وعقد الدورات للأيدي العاملة نظرا لما لهذا العنصر من أثر على حجم الإنتاج في القطاع الصناعي.
2. العمل على زيادة الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة وذلك بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع، والعمل على نسبة المدخرات الوطنية التي يذهب جزء منها لتغطية الاستثمار في قطاع الصناعة.
3. الاستمرار في سياسة تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى القطاع الصناعي بشكل أكبر وخاصة إلى المشاريع التي تعمل على تشغيل الموارد المعطلة ولا يستطيع رأس المال المحلي الاستثمار فيها، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الاستفادة من المعرفة التكنولوجية القادمة مع هذه الاستثمارات.
4. الاستفادة من عملية تحرير التجارة وزيادة هذا المؤشر من خلال زيادة الصادرات الوطنية وتخفيض المستوردات.
5. عمل دراسات مشابهه حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على قطاعات اقتصادية أخرى مثل الخدمات والسياحة كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنجذب إلى هذه القطاعات بشكل أكبر من القطاع الصناعي، أو على مستوى القطاعات الفرعية للقطاعات الاقتصادية.
6. العمل على زيادة البحث والتطوير في قطاع الصناعة.
7. بناء صناعات لإنتاج السلع الرأسمالية التي تدخل في عمليات الإنتاج.
8. توفير مؤلفات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كون المكتبة العربية تعاني من افتقار لمؤلفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصادر و المراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: المراجع العربية

- أبو قحف، عبد السلام. 2003م. اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- بنك الإنماء الصناعي، www.indevbank.com، 2008/12/15.
- البنك المركزي الأردني.2007م. التقرير السنوي.
- البنك المركزي الأردني. 2006م. التقرير السنوي.
- البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني.2004م. عدد خاص، تشرين الأول.
- البنك المركزي الأردني. 2002م. التقرير السنوي.
- التميمي، عباس علي. 1985. النمو الصناعي في الوطن العربي. جامعة الموصل.
- توفيق، إسماعيل. 1981م. أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية.
- جميل، هيل عجمي. 2002م. الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته. **إربد للبحوث والدراسات**، 5 (1): 1-48.
- الخامري، كمال. 2000م. تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- خليل، محمد فضل محمد. 1995م. سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، 2008، www.dos.gov.jo، 2008/12/16.
- دائرة مراقبة الشركات، www.ccd.gov.jo، 2008/9/11.
- الدباغ، أسامة والجومرد، أثيل. 2003م. المقدمة في الاقتصاد الكلي. دار المناهج، عمان.
- رمضان، زياد. 1998م. مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- زيني، عبد الحسين. 1977م. الإحصاء الصناعي. الطبعة الثانية. دار الحرية للطباعة، بغداد.
- السعدي، أحمد. 2002م. الاقتصاد الأردني: واقع وآفاق. دار النظم للنشر، عمان.
- السماك، محمد، والتميمي، عباس. 1987م. أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها. جامعة الموصل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الشريف، بدر مصطفى. 1995م. إستراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الشمري، ناظم، وزملاؤه. 1999م. أساسيات الاستثمار العيني والمالي. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- صقر، صقر أحمد. 1988م. النظرية الاقتصادية الكلية. الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت.
- صيام، احمد زكريا. 1997م. مبادئ الاستثمار. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- العتيبي، قدري أحمد عبد الرحمن. 2004م. أثر الاستثمار الأجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- عثامنة، عبد الباسط عبد الله محمد. 1995م. النمو الصناعي في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- العجلوني، محمد محمود عثمان. 1994م. النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن، عمان.
- العدل، أنور عطية. 1987. التنمية الصناعية في الدول النامية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- العزام، نضال عيسى فرحان. 1995م. محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الفار، عبد الواحد. 1972م. الاستثمارات الأجنبية، دار المعارف، القاهرة.
- الفانك، فهد. 1992م. برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998). مؤسسة فهد الفانك، عمان.
- فرهنك، جلال. 1991م. التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام 2000. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- مشعل، زكية أحمد، وأبو ليلي، زياد محمد. 2007م. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23 (1): 1-31.
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، www.jedco.gov.jo، 2008/12/15.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

- النعيمات، عبد السلام، والبخيت، يزن. 2005م. دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. الجمعية العلمية الملكية، عمان.
- الهزايمة، محمد أحمد. 1993. أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية، www.gbd.gov.jo، 2008/12/23.
- الهيئة التنفيذية للتخاصية. 2006م. أثر التخاصية في الأردن.
- وزارة التخطيط. 1990م. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986-1990).
- وزارة التخطيط. 1997م. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997).
- وزارة التخطيط، 2003م. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003).
- وزارة التخطيط. 2006م. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2003-2006).
- وزارة الخارجية، 2008، www.mfa.gov.jo. 2008/09/08.
- وزارة الصناعة والتجارة، 2008، www.mit.gov.jo.
- وزارة العمل، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- Ajlouni, Moh'd Mahmoud. 2006. Cost- benefit analysis of foreign direct investment with particular focus on jordan. World Sustainable Development Outlook 2006.Inderscience Enterprises limited, Switzerland, 316-329.

- Albrecht, William. 1979. Macroeconomic Principle.

- Alfaro, Laura. 2003. Foreign Direct Investment and Growth: does the Sector Matter?. Harvard Business School. www.grips.ac.jp/teacher/oono/hp/docu01/paper14.pdf. 28/6/2007.

- Bhagwati, J. 1978. Export Promoting Trade Strategy: Issues and Evidence. World Bank Research Observer, 3 (1): 27-57.

- Buckley, Peter, J., Clagg, Jeremy, and Wang, Chemgqi. 2006. Inward FDI and host country productivity. Transnational Corporations, 15 (1): 13-37.

- Case, Karl E. and Fair, Ray C. 2004. Principles of Macroeconomics. 7th edition, Pearson Education, Inc., New Jersey.

- Castejon, Carmen, F., and Woerz, Julia. 2005. Good or bad? – The influence of FDI on output growth. www.etsg.org/ETSG2005/papers/fillat.pdf. 18/7/2007.

- Cohen, Jerome B., Zinbarg, Edward D., and Zeikel, Arthur, 1984. Investment Analysis and Portfolio Management, 5th edition, Irwin, Illinois.

- Edwards, S. 1998. "Openness Productivity and Growth: What Do We Really Know?". The Economic Journal, 108 (447):383-398.

- El-Nader, Hasan, and Al-Rubayi, Nazar. 2004. Cost Benefit Analysis of Foreign Direct Investment in the Jordanian Manufacturing Industries. Al-Manarah, 10 (2): 49-62.

- Gallagher, Kevin, P., and Zarsky, Lyuba. 2004. Sustainable Industrial Development? The Performance of Mexico's FDI-led Integration Strategy. Global Development and Environment Institute Fletcher School of Law

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

and Diplomacy, Tufts University.
www.ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/MEXICOFDIREPORT11-03.pdf.
28/6/007.
- Gordon, Robert J.1993. Macroeconomics.6th edition. Harper Collins College Publisher.
- Gujarati, Damodar. 2003. Basic Econometrics, 4th Edition. MaGraw-Hill, New York.
- Hagen, Everet. 1986. the economics of development, 4th, edition.
- Harrison, A., 1996. Openness and Growth: A Time – Series, Cross – Country Analysis for Developing Countries. Journal of Development Economics, 48: 419-447.
- International Monetary Fund (IMF). 1993. Balance of Payments Manual, 5th edition, Washington, DC: IMF.
- JIB. 2008. www.Jordaninvestment.com. 11/9/2008.
- Johnson, Harry. 1965. A Theoretical Model of Economic Nationalism in New and Developing Stats. political science quarterly.
- JUMP. www.jump.jo. 15/12/2008.
- Kennedy, Peter E. 1979. Macroeconomics. 2nd edition.
- Kojima, Kiyoshi. 1982. Direct Foreign Investment. Billing & Sons Ltd, Cuildford, London.
- Lindert, Peter H.1991. International Economics. 9th edition. Richard D. IRWIN, Inc, Boston.
- Mishal, Zakia, A. and Alkhatib, Said M. 2006. Does Foreign Direct Investment Contribute to Growth in the Arab World?. Dirasat, Administrative Science, 33(1): 177-187.
- Perroux F. 1962. Industrialization et groupement des nations.
- Prema, C. Athukorala and Sisira, Jayasuriya. 2004. Complementarity of Trade and FDI liberalization in Industrial Growth.
http://rspas.anu.edu.au/papers/asarc/2004_10.pdf. 28/6/2007.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- Salvatore, Dominick. 2001. International Economics. 7th Edition. John Wiley and Sons. New York.

- Sharma, Kishor. 2000. Export Growth in India: Has FDI Played A Role?. Center Discussion Paper No.816.
www.econ.yale.edu/growth_pdf/cdp816.pdf. 28/6/2007

- Starke J. E, 1966. The Convention of 1965 on The Settlements of Investments Disputes Between States and Nations of the Other States, Protection and Encouragement of The Private Investment, Canberra.

- Todaro, Michael P 1989. Economic Development in the Third World. 4th edition, Longman Inc, New York.

- Tyagunenko, V. L. 1973. Industrialization of Developing Countries. progress publisher, Moscow.

- UNCTAD. 2008. www.unctad.org/.

- Weiss, John. 1992. Trade Liberalization in Mexico in 1980s: Concepts, Measures, and Short run Effect. World Economics, 28 (4): 695-725.

- Winston, G, C. 1967. Notes on the Concept of Import Substitution, Pakistan Development Review, Vol 4.

- World Trade Organization (WTO). 1996. Annual Report, Vol 1: Trade and foreign Direct Investment, Geneva: WTO.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الـمـلاحق

ملحق (1)

البيانات الإحصائية المستخدمة في عملية التحليل

السنة	(Q_i) 1	(LR_i) 2	(K_i) 3	(FDI_i) 4	(TL) 5
1985	295.0	0.116663	10.542683	1.0115	67.64
1986	387.0	0.11797	8.7968	2.19435	48.39
1987	414.4	0.121932	23.088736	0.412826	52.06
1988	393.1	0.119203	15.224548	4.142215	59.59
1989	468.7	0.118052	24.617255	2.01145	78.97
1990	555.9	0.115032	15.003791	4.42745	92.73
1991	535.2	0.116486	49.192526	7.587954	84.37
1992	642.4	0.114	135.187807	48.681276	83.16
1993	629.6	0.113055	47.066312	61.974114	84.19
1994	773.6	0.117034	108.308631	15.230574	75.03
1995	862.4	0.12796	40.682111	16.876686	78.18
1996	828.1	0.115011	173.580373	51.566009	85.07
1997	909.3	0.159955	158.49266	63.60522	78.09
1998	1033.6	0.161378	138.831639	45.477218	67.11
1999	1043.4	0.14977	203.697417	165.666191	64.02
2000	1103.8	0.15497	99.040034	95.928862	71.33
2001	1153.9	0.211449	386.410967	379.461192	74.26
2002	1267.6	0.198382	152.381204	125.114399	76.07
2003	1435.9	0.210118	157.742344	81.764925	78.15
2004	1733.4	0.220566	268.942084	76.677931	97.42
2005	1924.8	0.229304	284.144867	128.964134	108.47
*2006	2177.4	0.217855	685.478186	804.444505	106.8

1: الإنتاج الصناعي.

2: نسبة العمالة في قطاع الصناعة إلى إجمالي القوى العاملة المشتغلة.

3: رأس المال المحلي المستثمر في القطاع الصناعي.

4: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي.

5: تحرير التجارة (المستوردات + الصادرات مقسومة على الناتج القومي الإجمالي GNP.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق (2)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية يبين أهم الأسواق التصديرية (مليون دينار)

السنة	الصادرات الكلية	الدول العربية	دول الإتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين الشعبية	الهند	البلدان أخرى
1985	255.3	131.5	11.7	19.2	0.0	2.3	45.3	45.2
1986	225.6	102.1	19.6	20.8	0.3	7.6	34.1	41.2
1987	248.8	129.8	17.3	21.2	0.9	10.0	22.0	47.4
1988	325.7	136.1	25.9	24.7	1.2	15.9	55.4	66.4
1989	534.2	241.9	25.1	42.7	2.8	11.0	94.9	115.8
1990	612.3	258.9	22.3	24.5	3.5	18.0	129.1	156.0
1991	598.6	173.1	18.7	27.8	2.3	32.6	109.6	234.5
1992	633.8	222.4	19.3	15.6	4.2	14.0	96.4	261.8
1993	691.3	285.4	28.3	32.9	7.3	16.5	65.9	255.2
1994	793.9	337.0	40.8	13.5	8.9	8.2	88.1	297.4
1995	1004.5	451.6	63.0	19.2	14.7	13.3	114.1	328.7
1996	1039.8	485.3	86.2	18.7	13.8	9.6	81.7	344.4
1997	1067.2	554.3	77.8	12.8	4.9	13.6	98.6	305.2
1998	1046.4	466.4	69.0	9.7	5.6	11.6	117.0	367.1
1999	1051.4	426.7	60.9	7.6	9.3	25.2	180.5	341.0
2000	1080.8	431.3	35.5	5.5	44.8	33.0	172.2	358.5
2001	1352.4	680.9	49.8	11.7	164.6	29.5	145.3	270.6
2002	1556.7	740.8	44.9	11.7	304.4	32.4	159.7	262.8
2003	1675.1	691.9	67.1	13.1	468.6	25.5	141.0	264.1
2004	2306.6	946.3	72.1	35.3	722.2	24.3	178.4	323.1
2005	2570.2	1095.8	90.4	21.1	790.2	28.8	246.4	287.8
*2006	2929.3	1248.8	99.6	19.9	907.8	24.5	280.0	334.3

المصدر: من 1985 إلى 2002 تقرير البنك المركزي، عدد خاص، تشرين أول 2004.

من 2003 إلى 2006 تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي 2007.

*: أرقام أولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (3)

التوزيع الجغرافي للمستوردات يبين أهم الأسواق الموردة للسلع (مليون دينار)

السنة	المستوردات الكلية	الدول العربية	دول الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين الشعبية	اليابان	البلدان أخرى
1985	1074.4	263.6	341.3	123.0	128.0	13.6	67.8	137.1
1986	850.2	172.2	319.4	60.2	75.5	11.2	66.6	145.0
1987	915.6	233.8	311.0	66.6	93.4	14.4	55.7	140.7
1988	1021.7	261.7	324.3	87.5	128.9	17.6	54.1	147.6
1989	1230.1	337.3	397.9	83.9	170.0	22.0	45.8	173.4
1990	1725.8	438.4	531.4	107.8	299.5	25.0	54.3	269.3
1991	1710.5	338.6	552.5	104.5	178.2	29.1	61.1	446.3
1992	2214.0	462.0	698.7	156.2	246.1	52.1	132.2	466.7
1993	2453.6	498.8	814.4	170.9	311.5	50.6	123.6	483.9
1994	2362.6	530.5	838.2	162.1	232.5	62.5	93.6	443.1
1995	2590.3	608.5	859.3	165.5	240.5	59.0	91.4	566.0
1996	3043.6	761.8	963.6	183.1	294.9	63.6	12.9	763.6
1997	2908.1	683.0	947.0	195.1	275.0	72.3	147.7	588.0
1998	2714.4	521.6	887.8	194.8	258.1	72.0	158.9	621.1
1999	2635.2	569.3	834.9	173.1	259.6	83.7	166.2	548.2
2000	3259.4	773.7	1074.2	174.0	322.0	125.6	127.8	662.1
2001	3453.7	823.2	1089.5	192.1	280.7	168.6	124.1	775.5
2002	3599.2	907.8	1030.2	188.8	278.6	236.8	112.4	844.0
2003	4072.0	1121.8	1084.7	191.9	276.2	322.4	141.5	800.4
2004	5799.2	1776.0	1362.7	348.6	393.9	489.3	189.9	1104.7
2005	7442.9	2516.0	1798.1	424.8	417.0	686.7	210.4	1233.5
*2006	8187.7	2930.3	1896.9	374.0	393.3	860.4	253.4	1300.8

المصدر: من 1985 إلى 2002 تقرير البنك المركزي، عدد خاص، تشرين أول 2004.

من 2003 إلى 2006 تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي 2007.

*: أرقام أولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق (4)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية وأهميتها النسبية (مليون دينار)

السنة	الصادرات الكلية	السلع الاستهلاكية	أهميتها النسبية %	المواد الخام والسلع الوسيطة	أهميتها النسبية %	السلع الرأسمالية	أهميتها النسبية %
1985	255.3	99.0	38.8	153.3	60.0	3.1	1.2
1986	225.6	78.1	34.6	145.6	64.5	2.0	0.9
1987	248.8	84.1	33.8	160.8	64.6	3.9	1.6
1988	325.7	79.9	24.5	239.3	73.5	5.7	1.8
1989	534.2	132.3	24.8	388.2	72.7	13.6	2.5
1990	612.3	144.7	23.6	455.7	74.4	11.9	1.9
1991	598.6	168.9	28.2	421.8	70.5	8.0	1.3
1992	633.8	214.7	33.9	397.6	62.7	21.5	3.4
1993	691.3	301.3	43.6	351.5	50.8	38.4	5.6
1994	793.9	307.8	38.8	434.6	54.7	51.5	6.5
1995	1004.5	412.1	41.0	551.0	54.9	41.5	4.1
1996	1039.8	407.6	39.2	608.5	58.5	23.5	2.3
1997	1067.2	507.0	47.5	529.4	49.6	30.7	2.9
1998	1046.4	457.5	43.7	558.1	53.3	30.8	2.9
1999	1051.4	417.6	39.7	501.9	47.7	41.8	4.0
2000	1080.8	450.5	41.7	578.0	53.5	52.2	4.8
2001	1352.4	625.7	46.3	642.0	47.5	84.7	6.3
2002	1556.7	830.7	53.4	654.6	42.0	71.4	4.6
2003	1675.1	985.8	58.9	643.5	38.4	45.8	2.7
2004	2306.6	1406.5	61.0	842.4	36.5	57.7	2.5
2005	2570.2	1584.1	61.6	920.3	35.8	65.8	2.6
*2006	2929.3	1797.7	61.4	1042.8	35.6	88.4	3.0
المتوسط			41.8		54.6		3.1

المصدر : من 1985 إلى 2002 تقرير البنك المركزي، عدد خاص، تشرين أول 2004.

من 2003 إلى 2006 تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي 2007.

*: أرقام أولية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق (5)

التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية وأهميتها النسبية (مليون دينار)

السنة	المستوردات الكلية	السلع الاستهلاكية	أهميتها النسبية	المواد الخام والسلع الوسيطة	أهميتها النسبية	السلع الرأسمالية	أهميتها النسبية
1985	1074.4	384.8	35.8	464.7	43.3	201.3	18.7
1986	850.2	358.2	42.1	309.5	36.4	141.5	16.6
1987	915.6	362.0	39.5	371.0	40.5	162.8	17.8
1988	1021.7	371.6	36.4	393.7	38.5	219.5	21.5
1989	1230.1	414.4	33.7	523.8	42.6	262.1	21.3
1990	1725.8	433.8	25.1	993.9	57.6	259.7	15.0
1991	1710.5	471.2	27.5	973.1	56.9	251.2	14.7
1992	2214.0	553.6	25.0	1163.0	52.5	461.3	20.8
1993	2453.6	555.8	22.7	1297.6	52.9	562.7	22.9
1994	2362.6	551.9	23.4	1269.3	53.7	529.5	22.4
1995	2590.3	600.4	23.2	1428.5	55.1	547.5	21.1
1996	3043.6	727.1	23.9	1650.9	54.2	664.9	21.8
1997	2908.1	706.1	24.3	1552.1	53.4	649.3	22.3
1998	2714.4	762.4	28.1	1360.9	50.1	589.9	21.7
1999	2635.2	782.9	29.7	1307.3	49.6	533.6	20.2
2000	3259.4	984.9	30.2	1625.7	49.9	575.6	17.6
2001	3453.7	915.8	26.5	1882.5	54.5	668.3	19.3
2002	3599.2	964.1	26.8	1902.7	52.9	664.5	18.4
2003	4072.0	1048.3	25.7	2235.1	54.9	704.5	17.3
2004	5799.2	1402.1	24.2	3279.8	56.6	1015.3	17.5
2005	7442.9	1810.7	24.3	4075.8	54.8	1418.2	19.1
*2006	8187.7	2100.8	25.7	4495.9	54.9	1445.2	17.6
المتوسط			28.4		50.7		19.3

المصدر: من 1985 إلى 2002 تقرير البنك المركزي، عدد خاص، تشرين أول 2004.

من 2003 إلى 2006 تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي 2007.

*: أرقام أولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Al-omari, Ma'en kHlil. The Impact of Foreign Direct Investment and Trade Liberalization on the Production of Jordanian Industrial Sector (1985-2006). Master of Economic Thesis, Department of Economic, Yarmouk University, 2009 (Supervisor: Dr. Waleed Hmmidat)

This study aims to test the impact of FDI and TL on the production volume of Jordan's industrial sector during (1985-2003). The study tests the hypothesis that both FDI and TL have a positive impact on industrial production. The study also attempts to determine the direction of the causal relationship between the both FDI and TL and industrial production.

This study uses the Cobb-Douglas Production Function and tests the model using OLS method.

The study finds that FDI has a positive impact on industrial production volume with elasticity of 0.06 but it is insignificant, and the impact of TL on industrial production is positive, with elasticity 0.4. However, FDI became significant with elasticity of 0.122 after omitting K from the model. The study also finds that industrial production and TL attract FDI, whereas FDI does not enhance industrial production or TL, and there is no relationship between TL and industrial production volume.

Key Words: FDI, Trade Liberalization, Jordanian Industrial Sector.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University